



# حدود سلطة الوكيل في الفقه الإسلامي والقانون المدني

دكتور

محمد أنور عبد العزيز عبد العال

أستاذ أصول المـدني

بكلية الشريعة والقانون

جامعة الأزهر

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م





## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين  
سيدنا محمد -ﷺ- وعلى آله وصحبه أجمعين.

### وبسم الله

فإن عقد الوكالة وما يتصل به من أحكام، كان ولا يزال الشغل  
الشاغل لكثير من الناس في حياتهم اليومية، فما من يوم يمر إلا ويتعامل  
الناس بالوكالة في كثير من أحوالهم وأمورهم، وذلك لأسباب عديدة، منها  
العجز عن القيام بالأمر لانعدام خبرته فيه، فيوكل خبيراً يقوم به نيابة  
عنه، كتوكيله خبيراً بالبيع والشراء في التجارات، وتوكيله محامياً في  
الدعاوى والخصومات.

ومنها التنزه والترفع عن ممارسة الأمر بنفسه لمركزه وسلطانه،  
فينيب عنه غيره لمباشرته وتنفيذه.

ومنها أيضاً السفر والبعد عن البلد الذي له فيها مصالح لا  
يمكنه إغفالها، فيوكل عنه من يقوم برعاية مصالحه وتدبير شئونه حين  
عودته.

ومن هنا كانت الوكالة من العقود الجائزة التي شرعها الله سبحانه  
وتعالى للتيسير على الناس في معاملاتهم ورفع الحرج عنهم ودفع  
حاجاتهم المتحققة كما في سائر المعاملات.



وإذا كانت الوكالة تمثل هذه المكانة والأهمية فى معاملات الناس، فما من شك وشأنها كذلك أنها تحتاج إلى الوقوف على حدود سلطة الوكيل وتعيينها تعييناً دقيقاً حتى يكون الوكيل على بينة من أمره عند تنفيذ هذه للوكالة فيتعبد بهذه الحدود ولا يتجاوزها.

لذلك عقدت العزم مستعيناً بالله سبحانه وتعالى على الكتابة فى هذا الموضوع لتعيين حدود سلطة الوكيل سواء من حيث الموضوع أم من حيث الأشخاص، وجعلت عنوانه: "حدود سلطة الوكيل فى الفقه الإسلامى والقانون المدنى".

وقد خططت لأن يكون بحثى فى هذا الموضوع مكوناً من تمهيد وفصلين وخاتمة.

**التمهيد: فى ماهية الوكالة وأدلة مشروعيتها.**

**الفصل الأول: حدود سلطة الوكيل من حيث الموضوع والأشخاص.**

وينقسم إلى ثلاث مباحث:

**المبحث الأول: حدود سلطة الوكيل العام.**

**المبحث الثانى: حدود سلطة الوكيل الخاص.**

**المبحث الثالث: حدود سلطة الوكيل من حيث الأشخاص.**

**الفصل الثانى: حدود سلطة الوكيل عند تعدد الوكلاء وفى إنابته لغيره وأثر التزامه.**



المبحث الأول: حدود سلطة الوكيل عند تعدد الوكلاء.

المبحث الثانى: مدى سلطة الوكيل فى توكيل غيره.

المبحث الثالث: أثر التزام الوكيل حدود سلطته.

الخاتمة: وقد أبرزت فيها نتائج البحث.

وبعد: فإن كنت قد وفقت فذلك من الله العلى العظيم، وإن كنت قد أخطأت فذلك منى ومن الشيطان، فانه أسأل أن يغفر زلاتنا، ويقيـل عثراتنا، ويرفع درجاتنا، والله من وراء القصد والهادى إلى سواء السبيل.



## التمهيد

### ماهية الوكالة وأدلة مشروعيتها

أولاً: ماهية الوكالة:

١- تعريف الوكالة فى اللغة:

الوكالة بفتح الواو وكسرها تطلق ويراد بها الحفظ وتفويض الأمر إلى الغير والاعتماد فيه عليه ثقة بكفايته أو عجزاً عن القيام بأمر نفسه.

جاء فى لسان العرب<sup>(١)</sup>: "قيل الوكيل الحافظ، وقال أبو إسحاق الوكيل فى صفة الله تعالى الذى توكل بالقيام بجميع ما خلق ... ووكلت أمرى إلى فلان أى ألقأته إليه واعتمدت فيه عليه ووكل فلان فلاناً إذا استكفاه أمره ثقة بكفايته أو عجزاً عن القيام بأمر نفسه ... ووكل الرجل الذى يقوم بأمره، سمي وكيلاً لأن موكله قد وكل إليه القيام بأمره فهو موكل إليه الأمر ... والتوكل: إظهار العجز والاعتماد على غيرك، والاسم التكلان، واتكلت على فلان فى أمرى إذا اعتمدته، وأصله أو تكلت، قبلت الواو ياء لانكسار ما قبلها ثم أبدلت منها التاء فأدغمت فى تاء الافتعال".

(١) لابن منظور ط دار الحديث - القاهرة ج ٩، ص ٣٩٢، وأنظر: القاموس المحيط للفيروز آبادي ط ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، دار الفكر بيروت، فصل الواو، باب اللام ج ٤ ص ٦٦، مختار الصحاح للرازى - الطبعة الأولى ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، مطبعة الحلبي بالقاهرة ص ٧٣٤.



## ٢- تعريف الوكالة فى اصطلاح الفقهاء:

عرف الفقهاء الوكالة بتعاريف متعددة، اذكر منها أظهر التعاريف وأكثرها شيوعاً فى كل مذهب من المذاهب الفقهية على الوجه التالى:

### أ- المذهب الحنفى:

عرف علماء الحنفية<sup>(١)</sup> الوكالة بأنها: "إقامة الإنسان غيره مقام نفسه فى تصرف جائز معلوم ممن يملكه".

### شرح التعريف:

إقامة الإنسان غيره: أى إنابة الموكل شخصاً غيره، وإنابة جنس يخرج به تصرف الشخص لنفسه، كما يخرج به تصرف الفضولى لأنه يتصرف من تلقاء نفسه.

مقام نفسه: أى أن الوكيل يحل محل الموكل فى التصرف، وهذا يدل على أن الوكيل يملك سلطة التصرف التى كان يملكها الموكل على الشئ الموكل عليه، وأن هذه السلطة مصدرها الموكل، وبذلك يخرج القيم والحارس ونحوهما ممن يعين بواسطة القانون<sup>(٢)</sup>.

---

(١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعى - الطبعة الثانية دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت - لبنان ج ٤، ص ٢٥٤، البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم الناشر ايج - ايم - سعيد كمبني باكستان - كراتشي ج ٧، ص ١٤١، رد المختار على الدار المختار (حاشية ابن عابدين) الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م، دار إحياء التراث العربى للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان ج ٤، ص ٤٠٠.

(٢) عقد الوكالة فى الشريعة الإسلامية للدكتور/ أحمد طه ريان - رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الشريعة والقانون بالقاهرة ص ١١.



### في تصرف جائز:

أى أن التصرف الذى يجريه الوكيل نيابة عن الموكل لا بد أن يكون من التصرفات الجائزة، فخرج به التصرف المنهى عنه كالنوكيل فى المعاصى.

معلوم: خرج به التصرف المجهول كما إذا قال له: وكلتك فى مال أو أنت وكيلى فى كل شئ، فإنه لا يثبت للوكيل بهذا اللفظ التصرف فيما يملكه الموكل<sup>(١)</sup> وإنما يثبت للوكيل حق حفظه فقط، لأنه أدنى ما يحتمله اللفظ فيحمل عليه<sup>(٢)</sup>.

ممن يملكه: أى أن يكون الموكل ممن يملك التصرف فى الشئ الموكل فيه، لأن شرط الوكالة أن يكون الموكل ممن يملك التصرف، إذ أن الوكيل يستفيد ولاية التصرف من الموكل ويقدر على التصرف من قبله، فلا يتصور أن يستفيد الوكيل الولاية ممن لا ولاية له ولا قدرة على التصرف<sup>(٣)</sup>.

---

(١) الفقه على المذاهب الأربعة للجزيرى ط دار ابن الهيثم - القاهرة ج ٣ هامش ص ٧٠٩.

(٢) بدائع الصنائع للكاسانى ط دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ج ٦ ص ١٩ وما بعدها، تبين الحقائق للزيلعى ج ٤، ص ٢٥٤، البحر الرائق لابن نجيم ج ٧، ص ١٤١ حاشية ابن عابدين ج ٤، ص ٤٠٠.

(٣) تبين الحقائق للزيلعى ج ٤، ص ٢٥٤، مجمع الأنهر فى شرح ملتقى الأبحر لداماد أفندى ط دار إحياء التراث العربى للنشر والتوزيع ج ٢، ص ٢٢١.





ويرد على هذا: أن أبا حنيفة يقول: إنه يصح أن يوكل المسلم ذمياً فى بيع الخمر والخنزير، وأن يوكل المحرم شخصاً غير محرم بالصيد، مع أن المسلم ممنوع من بيع الخمر والخنزير فهو لا يملك التصرف فيهما وكذلك المحرم فى الحج ممنوع من الصيد، وعلى هذا تكون زيادة قيد "ممن يملك التصرف" غير صحيحة، لأن التوكيل يصح من الشخص الذى لا يملك التصرف.

والجواب عن ذلك: أن المراد ممن يملك التصرف، فى الأشياء فى ذاتها بصرف النظر عن العوارض التى منعت، والأصل فى الأشياء الإباحة، ولولا نهى الشارع عن بيع الخمر والخنزير لما منع شخص من التصرف فيها<sup>(١)</sup>.

ويخرج أيضاً بقوله "ممن يملكه" من لا يصح منه التصرف الموكل عليه مثل المجنون والصبي الذى لا يعقل فى أى تصرف، والصبي الذى يعقل فى التصرفات الضارة ضرراً محضاً كالهبة والصدقة، أو الدائرة بين النفع والضرر كالبيع والإجارة ولم يجزها الولي<sup>(٢)</sup>.

(١) مجمع الأنهر لداماد أفندى ج٣، ص٢٢٢، تبين الحقائق للزليعى ج٤، ص٢٥٤، نتائج الأفكار "تكملة فتح القدير" لابن قودر - الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي ج٨، ص٤، الفقه على المذاهب الأربعة للجزيرى ج٣ هامش ص٧٠٩.

(٢) حاشية ابن عابدين ج٤، ص٤٠٠، بدائع الصنائع للكاسانى ج٦، ص٢٠، البحر الرائق لابن نجيم ج٧، ص١٤١ وما بعدها، مرشد الحيران لمحمد قدرى باشا لجنة



لأن شرط الوكالة أيضاً أن يكون الوكيل ممن يعقل العقد ويعرف أن البيع سالب للمبيع وجالب للثمن والشراء على عكسه ويعرف الغبن الفاحش واليسير كما في أكثر المعتمرات<sup>(١)</sup>.

#### ب- المذهب المالكي:

قال ابن عرفة<sup>(٢)</sup> الوكالة: "نيابة ذي حق غير ذي إمرة ولا عبادة لغيره فيه غير مشروط بموته".

#### شرح التعريف:

نيابة: جنس في التعريف، يخرج به تصرف الشخص لنفسه، كما يخرج به تصرف الفضولي.

وهي تستلزم منيابة ومنابا<sup>(٣)</sup>، أي موكلا ووكيلا<sup>(٤)</sup>.

إحياء الكتاب الإسلامي بدمشق ج ٢، ص ٢٥٦ (مادة ٨٩٣) عقد الوكالة في الشريعة الإسلامية للدكتور أحمد طه ريان ص ١٢.

(١) مجمع الأنهر لداماد أفندي ج ٢ ص ٢٢٢، اللباب في شرح الكتاب للدمشقي ط ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان ج ٢ ص ١٤٠.

(٢) مواهب الجليل للحطاب: الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ / ١٩٩٥ م، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ج ٧ ص ١٦٠، جواهر الإكليل للأزهري - الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ج ٢ ص ١٨٧.

(٣) الشرح الصغير للرددير ط ١٩٧٢ م، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ج ٣ ص ٢٢٩.

(٤) بلغة السالك لأقرب المسالك للصاوي - الطبعة الأخيرة ١٣٧٢ هـ / ١٩٥٢ م، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ج ٢ ص ١٨١.



ذی حق: أى صاحب حق من الحقوق المالية أو غيرها مما تصح فيه النيابة كالبيع والشرء واقتضاء الدين وقضائه وعقد النكاح والطلاق وبعض القرب<sup>(١)</sup>.

غير ذی إمرة: قيد فى التعريف خرج بع نيابة السلطان أميراً أو قاضياً، أو نيابة القاضى قاضياً فى بعض عمله، فلا تسمى وكالة عرفاً<sup>(٢)</sup>. فالوكالة وفقاً لهذا القيد تكون من شخص لا إمارة له سياسية أو دينية<sup>(٣)</sup>.

ولا عبادة: خرج به التوكيل فى العبادات البدنية المحضة كالصلاة، حيث لا يجوز التوكيل فيها<sup>(٤)</sup>، فلا يصح توكيل من يصلى عنه فرضاً أو نفلاً.

قال ابن شاس: لا تجوز الوكالة فى العبادات إلا فى المالية كأداء الزكاة وفى الحج خلاف<sup>(٥)</sup>.

(١) جواهر الإكليل للأزهرى ج ٢ ص ١٨٧.

(٢) الشرح الصغير للدردير ج ٣ ص ٢٢٩.

عكس ذلك ابن رشد حيث جعل ولاية الإمرة أى الأمانة والحكم وكالة.

أنظر: جواهر الإكليل للأزهرى ج ٢ ص ١٨٧، مواهب الجليل للحطاب ج ٧ ص ١٦٠.

(٣) الفقه على المذاهب الأربعة للجزيرى ج ٣ هامش ص ٧٠٩.

(٤) التاج والإكليل للمواق - مطبوع مع مواهب الجليل - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ -

١٩٩٥م دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ج ٧ ص ١٦٢.

(٥) جواهر الإكليل للأزهرى ج ٢ ص ١٨٧.



لغيره: خرج به تصرف الصغير لأبيه والعبد غير المأذون لسيده ونحوهما، لأنهما كشخصه<sup>(١)</sup>.

غير مشروطه: أى تلك النيابة.

بموته: أى ذى الحق<sup>(٢)</sup>، فيخرج بذلك الوصية، فإنها نيابة شخص لآخر بعد موته فلا تسمى الوصية وكالة عرفاً، ولذا فرقوا بين فلان وكيل ووصى<sup>(٣)</sup>.

### ج- المذهب الشافعى:

عرف فقهاء المذهب الشافعى<sup>(٤)</sup> الوكالة بأنها: "تقويض شخص ماله فعله مما يقبل النيابة إلى غيره ليفعله فى حياته".  
شرح التعريف:

تقويض شخص ماله فعله: أى أن يسند الموكل الأمر الذى له حق التصرف فيه إلى وكيله.

(١) عقد الوكالة فى الشريعة الإسلامية للدكتور/ أحمد طه ريانص- ١٩٠.

(٢) الشرح الصغير للردير ج ٣ ص ٢٢٩.

(٣) بلغة السالك لأقرب المسالك للصاوى ج ٢ ص ١٨١، الفقه على المذاهب الأربعة للجزيرى ج ٣ هامش ص ٧٠٩.

(٤) السراج الوهاج للمرأوى - الناشر دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت - لبنان ص ٢٤٦ وما بعدها، مغنى المحتاج للشرع ط ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، دار الفكر بيروت - لبنان ج ٢ ص ٢٩٤، حاشية قليوبى ط ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م دار الفكر بيروت لبنان ج ٢ ص ٤٢٢، نهاية المحتاج للزملى - الطبعة الأخيرة ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٧م، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي ج ٥ ص ١٥، حاشية البيجورى وشرح ابن قاسم الغزى ط دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ج ١ ص ٤٠١.



مما يقبل النيابة:

أى شرعا فكأنه قال مما ليس عبادة فلا دور<sup>(١)</sup>. والدور المنفى هو أن النيابة هي الوكالة.

لأن التعريف اشتمل على لفظ النيابة وهي تعنى الوكالة.

وقد أوجب على نفى الدور بما ذكرت، كما أوجب على نفى الدور أيضاً بأن النيابة شرعا أعم من الوكالة<sup>(٢)</sup>. إلى غيره: وهو الوكيل.

ليفعله في حياته: قيد في التعريف خرج به الوصية، لأن الوكيل لا يتصرف فيها إلا بعد موت الموكل فلا تسمى وكالة<sup>(٣)</sup>.

د- المذهب الحنبلي:

عرف علماء الحنابلة<sup>(٤)</sup> الوكالة بأنها: "استئابة جائز التصرف مثله فيما تدخله النيابة".

(١) حاشية البيجورى ج ١ ص ٤٠١.

(٢) نهاية المحتاج للزملى ج ٥ ص ١٥.

(٣) حاشية البيجورى: ج ١ ص ٤٠١، الفقه على المذاهب الأربعة للجزيري ج ٣ هامش ص ٧٠٩.

(٤) كشف القناع للبهوتي: الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، عالم الكتب للطباعة والنشر بيروت - لبنان ج ٣ ص ١٦١، المبدع لابن مفلح ط المكتب الإسلامى ج ٤ ص ٣٥٥، الإقناع للحجاوى - الطبعة الثانية ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة بالسعودية ج ٢ ص ٤١٩، الروض المربع للبهوتي وحاشيته للنجدى - الطبعة الثامنة ١٤١٩هـ ج ٥ ص ٢٠٣.



## شرح التعريف<sup>(١)</sup>:

استنابة جائز التصرف: أى استنابة الموكل الجائز للتصرف فيما وكل فيه.

مثله: أى شخصاً مثله جائز التصرف، وهو الحر المكلف الرشيد، سواء كان الموكل والوكيل ذكراً أو أنثى أو مختلفين.

ويمكن أن يكون المراد هنا بجائز التصرف من يصح منه فعل ما وكل فيه.

فيما تدخله النيابة: من حقوق الله تعالى وحقوق الأديمين.

## أوجه المقارنة بين التعاريف وبيان التعريف الراجح:

بالنظر في التعريف اللغوي للوكالة والتعاريف الاصطلاحية عند الفقهاء، يتضح أن تعريف الوكالة في اللغة يتفق في مضمونه مع التعاريف الاصطلاحية للفقهاء، لأن المعنى اللغوي للوكالة وهو التفويض والحفظ موجود في التعاريف الاصطلاحية للفقهاء، وإن كان المعنى الأول أصلياً والثاني تبعياً<sup>(٢)</sup>.

(١) أنظر: في شرح التعريف: كشف القناع للبهوتي ج ٣ ص ١٦١، حاشية الروض المربع للنجدي ج ٥ ص ٢٠٣ هامش (٤).

(٢) الفقه الإسلامي وأدلته للدكتور/ وهبه الزحيلي - الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م، دار الفكر بدمشق ج ٤ ص ١٥٠.



جاء في بدائع الصنائع<sup>(١)</sup>: "الوكالة في اللغة تذكر ويراد بها الحفظ وتذكر ويراد بها الاعتماد وتقويض الأمر ... وفي الشريعة يستعمل في هذين المعنيين أيضاً على تقرير الوضع اللغوي وهو تفويض التصرف والحفظ إلى الوكيل ولهذا قال أصحابنا من قال لآخر وكلتك في كذا أنه يكون وكيلًا في الحفظ لأنه أدنى ما يحتمله اللفظ فيحمل عليه".

أما بالنسبة لتعاريف الفقهاء للوكالة، فالناظر فيها يرى أن معظمها لم يسلم من المناقشات والاعتراضات والتي أهمها ما يلي<sup>(٢)</sup>:

أ- ورد في تعريف الحنفية عبارة "ممن يملكه" وهذا يعني أنه لا بد أن يكون الموكل جائز التصرف في الشيء الذي يريد التوكيل فيه، وبهذا نص تعريف الحنابلة صراحة، حيث ورد في تعريفهم عبارة "جائز التصرف" الأمر الذي يؤدي إلى عدم اشتغال كل من التعريف الحنفي والحنبلي لعدد كبير من الوكالات الصحيحة مثل وكالة الأعمى لغيره، ووكالة الغائب للحاضر فيما تشترط فيه الرؤية.

وبهذا يتبين أن التعريف كل من الحنفية والحنابلة للوكالة غير جامع.

---

(١) للكاساني ج ٦ ص ١٩ وما بعدها، وأنظر: في نفس المعنى: المبسوط للسرخسي الطبعة الثالثة دار المعارف للطباعة والنشر بيروت - لبنان ج ١٩ ص ٢.

(٢) راجع: في تفصيل المناقشات الواردة على تعاريف الفقهاء: عقد الوكالة الشريعة الإسلامية للدكتور/ أحمد طه ريان ص ١٢ : ٢٨.



يضاف إلى ذلك أن تعريفهما لم يشر إلى ما يفيد قصر الوكالة في الحياة، مما يوحي بأن هذين التعريفين غير مانعين لإمكان دخول الوضعية فيهما.

ب- ورد على تعريف المالكية مناقشات عديدة، والتي من أهمها ما قاله الخطاب<sup>(١)</sup> "والظاهر أن قوله "نيابة ذي حق" من إضافة المصدر إلى فاعله وأنه سقط من النسخة المنقول منها بعد قوله "لغيره فيه" إما له أو التصرف كما له ... ويحتمل أن يقال: النيابة مساوية للوكالة في المعرفة فتعريفها به دور".

ولنفي الدور صاغ ابن عرفة تعريفاً جديداً للوكالة فقال<sup>(٢)</sup> "هي جعل ذي أمر غير إمرة التصرف فيه لغير الموجب لحق حكمه لجاعله كأنه فعله".

بيد أن هذا التعريف غير شائع في كتب المذهب، ولا يعرفه إلا القليل، بل لا يعرف نسبته إلى ابن عرفة إلا الأقل، كما أن عبارته غير واضحة ولا يفهمها إلا الخواص، ولذا التزمت التعريف الشائع في المذهب وإن كانت وردت عليه مناقشات عديدة والتي من أهمها ما ذكرت.

### التعريف الراجح:

للمناقشات والاعتراضات السابق ذكرها على تعريفات الحنفية والمالكية والحنابلة، أرى أن تعريف الوكالة الوارد في المذهب الشافعي

(١) مواهب الجليل للخطاب ج ٧ ص ١٦٠ وما بعدها.

(٢) نفس المرجع السابق ص ١٦١.





وهو: "تفويض شخص ما له فعله مما يقبل النيابة إلى غيره ليفعله في حياته" أنسب التعريفات وأولاها بالاختيار، لوضوح عبارته وعدم وجود اعتراضات هامة عليه، كما أنه يعتبر تعريفاً جامعاً مانعاً، وهي أهم معايير يمكن أن يختار من أجلها أنسب التعريفات.

### ٣- تعريف الوكالة في القانون المدني:

ورد تعريف الوكالة في المادة (٦٩٩) من القانون المدني الحالي التي جاء فيها: "الوكالة عقد بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل"<sup>(١)</sup>.

وقد ورد تعريف الوكالة في التقنين المدني السابق في الفقرة الأولى من المادة ٦٢٥/٥١٢ على النحو التالي: "التوكيل عقد به يؤذن الوكيل بعمل شيء باسم الموكل وعلى ذمته ولا يتم العقد إلا بقبول الوكيل"<sup>(٢)</sup>.

---

(١) هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالقطار العربية، المواد التالية: مادة (٦٩٩) لیبی و (٦٦٥) سورى و (٩٢٧) عراقى و (٧٦٩) لبنانى و (٥٧٤) سودانى و (١١٠٤) تونسى و (١٤٤٩) مجلة الأحكام العدلية (الكويت).

والمستشار/ أنور العمروسى - التعليق على نصوص القانون المدني المعدل بمذاهب الفقه وأحكام القضاء الحديثة في مصر والأقطار العربية - ط ١٩٨٣م، دار المطبوعات الجامعية - الإسكندرية ج ٣ ص ٣١٥.

(٢) مجموعة الأعمال التحضيرية - مطابع مذكور بالقاهرة ج ٥ ص ١٨٧.



وبالمقارنة بين التعريفين، نجد أن تعريف القانون المدني الحالي يفضل تعريف القانون المدني السابق في الأمور التالية<sup>(١)</sup>:

أ- تفادى تعريف التقنين المدني الحالي التكرار الذي ورد في تعريف التقنين المدني السابق، لأن مجرد كون الوكالة عقداً يستوجب بالضرورة قبول الوكيل لتمامه، ومن ثم لم يكن هناك داع للتصريح بذلك.

ب- لم يشترط تعريف التقنين المدني الحالي أن يعمل الوكيل باسم الموكل، لأن الوكالة إذا كانت تستلزم أن يعمل الوكيل لحساب الموكل إلا أنها لا تستلزم أن يعمل باسمه، فهناك بعض الحالات التي يعمل فيها الوكيل باسمه هو ولكن لحساب الموكل<sup>(٢)</sup>، ومثل ذلك حالة الوكيل بالعمولة الذي يعمل باسمه الخاص لحساب المحلات التجارية الموكل من جهتها بمباشرة البيع أو الشراء، ومثل ذلك أيضاً حالة الوكيل الذي يعمل باسم مستعار لإخفاء شخصية الموكل عن يتعامل معه لأسباب خاصة، وفي هذا الخصوص جاء في المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدي: "يجب أن يعمل الوكيل دائماً لحساب الموكل

---

(١) راجع: د/ محمد علي عرفه - شرح القانون المدني الجديد في التأمين الوكالة، الصلح، الوديعة، الحراسة ط ١٩٤٩م/١٣٦٨هـ، مطبعة جامعة فؤاد الأول - القاهرة ص ٢٧٣.

(٢) جاء في المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدي: "وإذا كان - أي الوكيل يعمل دائماً لحساب الموكل فليس من الضروري أن يعمل باسمه فقد يعمل الوكيل باسمه الشخصي" مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٥ ص ١٨٥.



والأصل أنه يعمل أيضاً باسم الموكل، إلا إذا أبيع له أن يعمل باسمه الشخصي فيكون في هذه الحالة "اسماً مستعاراً" وهو في الحالتين وكيل<sup>(١)</sup>.

وبهذا قضت محكمة النقض فقالت: "المقرر في قضاء هذه المحكمة أن من يعير اسمه ليس إلا وكيلاً عن من أعاره وحكمه هو حكم كل وكيل فيمتنع عليه قانوناً أن يستأثر لنفسه بشئ وكل في أن يحصل عليه لحساب موكله ولا فارق بينه وبين غيره من الوكلاء إلا من ناحية أن وكالته مستترة ومن شأن هذه الوكالة أن ترتب في العلاقة بين الموكل والوكيل جميع الآثار التي ترتبها الوكالة السافرة فيصبح الوكيل فيما يجزيه من عمل مع الغير نائباً عن الموكل وتتصرف آثاره إليه فيكسب كل ما ينشأ عن العقد من حقوق ولا يكسب الوكيل من هذه الحقوق شيئاً ولا يكون له أن يتحيل بأية وسيلة للاستئثار بالصفقة دون موكله فإذا كلن التعاقد يتعلق بعقد إيجار فإن للأصيل دون الوكيل الانتفاع بالعين المؤجرة"<sup>(٢)</sup>.

ج- حدد تعريف التقنين المدني الحالي المهمة المسندة للوكيل حين ذكر أنه "يقوم بعمل قانوني" بينما ذكر تعريف التقنين المدني السابق أنه

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٥ ص ١٩١.

(٢) نقض مدني في ١٣/١/١٩٩٥م - مجموعة المكتب الفني - الطعن رقم (٤٨٦٤) لسنة ٦٤ ق س ٤٦ القاعدة رقم ٣١ ص ١٢٩.

وكذلك: نقض مدني في ٢٨/٥/١٩٧٠م مجموعة المكتب الفني - الطعن رقم

٥٨١ لسنة ٣٥ ق س ٢١ القاعدة رقم ١٤٩ ص ٩٣٣.



"يؤذن الوكيل بعمل شيء" وهناك فرق بين العبارتين، لأن الإذن بعمل شيء يدخل فيه الأعمال المادية البحتة، بينما أهم ما يميز الوكالة أن محلها الأصلي يكون دائماً عملاً قانونياً يقوم به الوكيل لحساب الموكل. ومن ثم إذا كان العمل الأصلي الذي يقوم به الوكيل عملاً مادياً بحتاً، فإن العقد لا يكون وكالة، وإنما يكون عقداً آخر غير الوكالة، فيمكن أن يكون مثلاً عقد عمل كما في حالة التعاقد مع طبيب لإجراء عملية جراحية أو مع مهندس لبناء منزل<sup>(١)</sup>.

أما إذا كان العمل الأصلي الذي يقوم به الوكيل تصرفاً قانونياً، فإن العقد يكون وكالة حتى ولو استلزم القيام بأعمال مادية، لأن هذه الأعمال المادية تعتبر تابعة للتصرف القانوني الذي وكل فيه، ومثل ذلك إذا وكل شخص شخصاً في قبض الدين، فإنه يجب على الوكيل أحياناً أن يسعى للمدين وأن يقوم ببعض الإجراءات المادية لقبض الدين، ولكن هذا لا ينفي أن عمله الأصلي هو قبض الدين وهو تصرف قانوني لا عمل مادي<sup>(٢)</sup>.

---

(١) د/ محمد كامل مرسى: شرح القانون المدني الجديد "العقود المسماة" الكفالة، الوكالة، السمسرة، الصلح، التحكيم، الوديعة، الحراسة، ط ١٣٦٨هـ / ١٩٤٩م المطبعة العالمية بالقاهرة ف ١٥١ ص ١٩٨ : ٢٠٠.

(٢) د/ عبد الرزاق أحمد السنهوري: الوسيط في شرح القانون المدني ط ١٩٩٨م الطبعة الثالثة الجديدة - منشورات الحلبي الحقوقية بيروت - لبنان "العقود الواردة على العمل - المقالة والوكالة والوديعة والحراسة" ج ٧ المجلد الأول ف ٢٠٨ ص ٣٧٣ هامش (٢).



وتتميز الوكالة بالإضافة لما سبق بأنها عقد رضائى، ما لم يكن التصرف القانونى محل الوكالة من التصرفات الشكلية، فيجب فى هذه الحالة أن يتوافر فى الوكالة الشكل الواجب توافره فى العمل القانونى الذى يكون محلاً للوكالة<sup>(١)</sup>.

والوكالة أيضاً بحسب الأصل من العقود التبرعية التى يعمل فيها الوكيل بدون مقابل، وعلة ذلك أن الموكل يختار الوكيل عادة من بين أقربائه أو أصدقائه، حيث لا يسند الموكل إلى الغير مباشرة أعماله ومصالحه إلا إذا كان الغير محلاً لتقته، ولا يجد الإنسان أفضل من الأشخاص المقربين إليه والمتصلين به لكى يضع فيهم ثقته ويعهد إليهم بمصالحه، بيد أنه لما تعددت مشاغل الأفراد واتسع نطاق المعاملات القانونية، وأصبح الفرد محتاجاً إلى الاستعانة بغيره للنياية عنه بصرف النظر عن قرابته أو صداقته، مكتفياً بخبرته وأمانته، أصبح الأصل أن يشترط الوكيل مقابلاً، والاستثناء أن يقوم بالعمل بدون مقابل، بل وجد أشخاص متخصصون فى أعمال النياية عن غيرهم وأصبحت أعمال النياية مهنة لهم يكتسبون منها عيشهم كالمحاميين والوكلاء بالعمولة والسماسة وغيرهم<sup>(٢)</sup>، الأمر الذى حدا بالمقنن إلى النص فى المادة (٧٠٩) من التقنين المدنى الحالى على أن:

(١) د/ مصطفى عبد الحميد عدوى: الوجيز فى عقد الوكالة فى القانونين المصرى والأمريكى ط ١٩٩٧ ص ٦.

(٢) د/ محمد على عرفه: السابق ص ٢٧٤.



١- الوكالة تبرعية ما لم يتفق على غير ذلك صراحة أو يستخلص ضمناً من حالة الوكيل.

٢- فإذا اتفق على أجر للوكالة كان هذا الأجر خاضعاً لتقدير القاضي، إلا إذا دفع طوعاً بعد تنفيذ الوكالة<sup>(١)</sup>.

وفي هذا الخصوص نقول محكمة النقض المصرية: "إذ تقضى المادة (١/٧٠٩) من القانون المدني بأن الوكالة تبرعية ما لم يتفق على غير ذلك صراحة أو يستخلص ضمناً من حالة الوكيل، فإن اشتغال المطعون عليه بالمحاماة وقت قيامه بالأعمال التي وكل فيها لحساب الطاعن يكفي في ذاته لاعتبار وكالته عن الطاعن مأجورة، وذلك على أساس أن هذه هي مهنته التي يحترمها ويتكسب منها"<sup>(٢)</sup>.

(١) تقابل هذه المادة في التقنين المدني السابق المادة ٦٢٧/٥١٣ ونصها: "يعتبر التوكيل بلا مقابل ما لم يوجد شرط صريح بخلاف ذلك، أو شرط ضمنى يتضح من حالة الوكيل" والمادة ٦٢٨/٥١٤ ونصها: "الاتفاق على مقابل معين لا يمنع من النظر فيه بمعرفة القاضي وتقدير المقابل بحسب ما يستصوبه" مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٥ ص ٢١٥.

وهذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالأقطار العربية، المواد التالية مادة (٧٠٩) ليبي و(٦٧٥) سوري و(٩٤٠) عراقي و (٧٧٠، ٧٩٤، ٧٩٥) لبناني و(٥٨٤) سوداني و(١١١٤، ١١٤٤) تونسي، المستشار/ أنور العروسى: ج ٣ ص ٣٩٤.

(٢) نقض مدني في ١٥/٤/١٩٦٩- مجموعة المكتب الفني - الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٥ ق س ٢٠ القاعدة رقم ٩٩ ص ٦١٢.



وتتميز الوكالة أيضاً بأنها عقد غير لازم، فيجوز للموكل أو الوكيل إنهاؤه دون حاجة إلى موافقة ورضا من الطرف الآخر، فيجوز للموكل أن يعزل الوكيل، كما يجوز للوكيل أن يتنازل عن الوكالة قبل إتمام التصرف القانونى محل الوكالة، بل يجوز له فعل ذلك حتى قبل البدء فى التصرف<sup>(١)</sup>.

(١) جاء فى المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدي: "والوكالة عقد غير لازم. فللموكل عزل الوكيل قبل انتهاء الوكالة، وله من باب أولى أن يقيد وكالته وللوكيل أن يتنازل عن الوكالة قبل الفراغ من تنفيذها وينفذ التنازل بإعلانه للموكل. وتعتبر هذه القاعدة من النظام العام فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفها" مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٥ ص ٢٣٤ وما بعدها.

وقد تناولت المادتان (٧١٥، ٧١٦) من التقنين المدنى الحالى، أحكام إنهاء الوكالة بإرادة الموكل وإرادة الوكيل. فنصت المادة ٧١٥ على أنه:

١- يجوز للموكل فى أى وقت أن ينهى الوكالة أو يقيدها ولو وجد اتفاق يخالف ذلك فإذا كانت الوكالة بأجر فإن الموكل يكون ملزماً بتعويض الوكيل عن الضرر الذى لحقه من جراء عزله فى وقت غير مناسب أو بغير عذر مقبول.

٢- على أنه إذا كانت الوكالة صادرة لصالح الوكيل أو لصالح أجنبى فلا يجوز للموكل أن ينهى الوكالة أو يقيدها دون رضا من صدرت الوكالة لصالحه.

ونصت المادة ٧١٦ على أنه:

١- يجوز للوكيل أن ينزل فى أى وقت عن الوكالة ولو وجد اتفاق يخالف ذلك، ويتم التنازل بإعلانه للموكل فإذا كانت الوكالة بأجر فإن الوكيل يكون ملزماً بتعويض الموكل عن الضرر الذى لحقه من جراء التنازل فى وقت غير مناسب وبغير عذر مقبول.



وتتميز الوكالة أخيراً بأنها تقوم على الاعتبار الشخصي، حيث يدخل الموكل في اعتباره شخصية الوكيل عند اختياره، وكذلك يدخل الوكيل في اعتباره شخصية الموكل عند الموافقة على مباشرة التصرف القانوني نيابة عنه، ويترتب على ذلك أن الوكالة تنتهي بموت الموكل أو الوكيل<sup>(١)</sup>، وقد نصت على ذلك المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى، فقالت: "كما تنتهى "أى الوكالة" بموت الموكل أو الوكيل، لأن لشخصية كل متعاقد اعتباراً في نظر الآخر، فلا تحل الورثة محل المتعاقد في تنفيذ التزاماته إلا في حدود ضيقة"<sup>(٢)</sup>.

٢- غير أنه لا يجوز للوكيل أن ينزل عن الوكالة متى كانت صادرة لصالح أجنبي إلا إذا وجدت أسباب جدية تبرر ذلك على أن يخطر الأجنبي بهذا التنازل وإن يمهله وقتاً كافياً ليتخذ ما يلزم لصيانة مصالحه.

وتقابل هاتان المادتان في التقنين المدني السابق المادة (٦٥٠/٥٢٩) ونصها: "ينتهى التوكيل بالعزل وبإتمام العمل الموكل فيه ويعزل الوكيل نفسه وإعلان الموكل وموت أحدهما".

مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٥ ص ٢٣٠ : ٢٣٣.

وتقابل هاتان المادتان في نصوص القانون المدني بالأقطار العربية، المواد التالية: مادة ٧١٥، ٧١٦ لیبی و ٦٨١، ٦٨٢ سورى و ٩٤٧ عراقى و (٨١٠، ٨١٧، ٨١٦، ٨١٧، ٨٢٢، ٨٣٥) لبنانى و (٥٩٠، ٥٩١) سودانى و (١١٦٤، ١١٦٥) تونسى، والمستشار/ أنور العمروسی ج ٣ ص ٤٤١، ٤٤٦.

(١) د/ عبد الرزاق أحمد السنهورى: السابق ج ٧ ف ٢٠٨ ص ٣٧٤ وما بعدها.

(٢) مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٥ ص ٢٣٤.





#### ٤- الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون المدني في ماهية الوكالة:

بالنظر في تعريف الوكالة في الفقه الإسلامي والقانون المدني، يظهر أن تعريف القانون المدني يتفق مع الفقه الإسلامي في أن الوكالة عقد ينشأ بالإيجاب والقبول من طرفيه، والأصل في هذا العقد أنه من عقود التبرع ما لم يتفق على خلاف ذلك.

كذلك يتفق تعريف التقنين المدني مع الفقه الإسلامي في أن العمل أو التصرف القانوني المعهود به إلى الوكيل، يجب أن يكون مشروعاً.

وتقوم الوكالة في التقنين المدني والفقه الإسلامي على السواء، على الاعتبار الشخصي، حيث يدخل الموكل في اعتباره شخصية الوكيل، وكذلك يدخل الوكيل في اعتباره شخصية الموكل، ولذا تنتهي الوكالة بموت الموكل أو الوكيل في كل من الفقه الإسلامي والقانون المدني.

ويلاحظ على تعريف التقنين المدني الحالي أنه حدد المهمة المسندة للوكيل حين ذكر أنه يقوم بعمل قانوني، ومن ثم إذا كان العمل الأصلي الذي يقوم به الوكيل عملاً مادياً بحتاً، فإن العقد لا يكون وكالة، وفي هذا يختلف التقنين المدني الحالي عن الفقه الإسلامي الذي أطلق المجال أمام الوكالة لتشمل القول والفعل والحفظ.

كما يلاحظ على تعريف التقنين المدني أنه لم ينص على ما يفيد أن عمل الوكيل فيما وكل فيه مقصور على حياة الموكل، مع العلم أن القانون يتفق مع أحكام الفقه الإسلامي في هذا الخصوص<sup>(١)</sup>.

(١) عقد الوكالة في الشريعة الإسلامية للدكتور/ أحمد طه ريان ص ٤٧.



## ثانياً: أدلة مشروعية الوكالة:

يستدل على مشروعية الوكالة بالكتاب والسنة والإجماع:

### أ- أما الكتاب:

فقد ورت آيات كثيرة تدل على مشروعية الوكالة ومنها ما يلي:

١- قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا﴾<sup>(١)</sup>.

والمراد بقوله تعالى: ﴿وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا﴾ أى على جمعها وجبايتها وهم الموظفون لها<sup>(٢)</sup> كالكتبة والحراس والصيارفة والمشرفين على الجمع<sup>(٣)</sup>.

وقال الألوسى فى قوله تعالى: ﴿وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا﴾ وهم الذين يبعثهم الإمام لجبايتها<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة التوبة: جزء من الآية رقم (٦٠).

(٢) أيسر التفاسير العلى الكبير للجزائرى: الطبعة الأولى الجديدة ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م الناشر مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة - السعودية ص ٥٥٩.

(٣) التفسير الواضح للدكتور/ محمد محمود حجازي: الطبعة الرابعة ١٣٨٥هـ / ١٩٦٦م - مطبعة الاستقلال الكبرى ج ١٠ ص ٦٢.

(٤) روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى للألوسى: إدارة الطباعة المنيرية - دار إحياء التراث العربى - بيروت - لبنان ج ١٠ ص ١٢١.



## وجه الدلالة:

أن الله سبحانه وتعالى جوز العمل على الصدقات، وهم بحكم النيابة عن المستحقين في تحصيل حقوقهم<sup>(١)</sup>.

٢- قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾<sup>(٢)</sup>.

والمراد بقوله تعالى: ﴿سَفِيهًا﴾ أى محجوراً عليه بتبذير ونحوه ﴿أَوْ ضَعِيفًا﴾ أى صغيراً، أو مجنوناً، ﴿أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ﴾ إما لى أو جهل بموضع صواب ذلك من خطئه<sup>(٣)</sup>.

والمعنى: أن الذى عليه الحق إذا كان موصوفاً بإحدى هذه الأوصاف الثلاثة، فلا يصح منه الإملاء والإقرار، ومن ثم فلا بد من أن

---

(١) تكملة المجموع للمطيعي: ط ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م، دار عالم الكتب للطباعة والنشر

والتوزيع - الرياض ج ١٤ ص ١٠٧.

المغنى لابن قدامة: الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، هجر للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة ج ٧، ص ١٩٦.

(٢) سورة البقرة: جزء من الآية (٢٨٢).

(٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير: الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، المكتبة العصرية صيدا - بيروت المجلد الأول ص ٢٩٤.



يقوم غيره مقامه<sup>(١)</sup> وهو وليه الذي يلي أموره من قيم أو وكيل أو مترجم يملئ بالعدل أو الإنصاف<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة: أنه لما جاز نظر الأولياء جعل نظرهم إنما يكون بوصية أب أو بتولية حاكم وهما لا يملكان فجاز توكيل المالك في ملكه بل هو أجوز<sup>(٣)</sup>.

٣- قوله تعالى حكاية عن أهل الكهف: ﴿فَابْتَغُوا أَحَدَكُمْ بَورِقَكُمْ هَذِهِ إِلَيَّ الْمَدِينَةَ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ﴾<sup>(٤)</sup> وهذه وكالة في الشراء.

واستدل بالآية على صحة الوكالة والنيابة.

قال ابن العربي: وهي أقوى آية في ذلك<sup>(٥)</sup>.

وقوله تعالى حكاية عن سيدنا يوسف: ﴿اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ﴾<sup>(٦)</sup> أي خزائن الدولة في أرض مصر<sup>(٧)</sup>.

(١) التفسير الكبير للإمام الفخر الرازي: الطبعة الثانية - الناشر دار الكتب العلمية طهران ج ٧ ص ١١٢.

(٢) التفسير الواضح للدكتور/ محمد محمود حجازي: الطبعة الخامسة ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م، مطبعة الحضارة العربية - الفجالة ج ٣ ص ٣٠.

(٣) تكملة المجموع للمطيعي: ج ١٤ ص ٢٣١.

(٤) سورة الكهف: جزء من الآية رقم (١٩).

(٥) روح المعاني للأخويسي: ج ١٥ ص ٢٣١.

(٦) سورة يوسف: جزء من الآية رقم (٥٥).

(٧) أيسر التفاسير للجزائري: ص ٦٨٣.



والمعنى ولننى على أمرها من الإيراد والصرف<sup>(١)</sup>.

فالنظر في هاتين الآيتين السابقتين، يظهر له منهما الدلالة على مشروعية الوكالة، وإن وردتا في شريعة من قبلنا، لأن شريعة من قبلنا شريعة لنا ما لم يظهر نسخه<sup>(٢)</sup>.

ب- وأما السنة:

فقد ورد في باب الوكالة وغيره أحاديث كثيرة، أذكر منها ما يلي:

١- روى عن عروة بن أبى جعد البارقي أن النبي -ﷺ-: "أعطاه ديناراً ليشتري به شاة فاشترى له به شاتين فباع أحدهما بدينار وجاءه بدينار وشاة فدعا له بالبركة في بيعه وكان لو اشترى التراب لربح فيه"<sup>(٣)</sup>.

(١) روح المعاني للآلوسي: ج ١٣ ص ٥٠.

(٢) تبين الحقائق للزيلعي: ج ٤ ص ٢٥٤، نتائج الأفكار "تكملة فتح القدير" لابن فوير ج ٨ ص ٤.

عكس ذلك الشافعية في الصحيح عندهم: حيث يرون أن شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا وإن ورد في شرعنا ما يقرره.

مغنى المحتاج للشربيني: ج ٢ ص ٢٩٤.

(٣) رواه البخارى وأبو داود والترمذى.

أنظر: صحيح البخارى ط شركة دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان - كتاب المناقب حدى رقم (٣٦٤٢) ص ٧٦٦، سنن أبى داود - الطبعة الأولى ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م، دار الحديث حمص - سورية باب ٢٨ - حديث رقم (٣٣٨٤) ج ٣ ص ٦٧٧: ٦٧٩، الجامع الصحيح وهو سنن الترمذى لأبى عيسى ط دار إحياء



٢- روى عن حكيم بن حزام: "أن رسول الله -ﷺ-: "بعث معه بدينار يشتري له أضحية، فاشترها بدينار، وباعها بدينارين، فرجع فاشترى له أضحية بدينار، وجاء بدينار إلى النبي -ﷺ-، فتصدق به، ودعا له أن يبارك له في تجارته"<sup>(١)</sup>.

### وجه الدلالة من هذين الحديثين:

أن الرسول -ﷺ- وكل عروة أو حكيم في شراء الشاة، وفي هذا دلالة واضحة على جواز التوكيل في البيع والشراء وسائر الأمور التي تجوز فيها الوكالة.

٣- روى عن جابر بن عبد الله أنه قال: "أردت الخروج إلى خيبر، فأتيت رسول الله -ﷺ-، فسلمت عليه، وقلت له: إني أردت الخروج إلى

---

التراث العربي باب ٣٤ - حديث رقم (١٢٥٨) ج ٣ ص ٥٥٩، نيل الأوطار للشوكانى ط دار الكتب العلمية بيروت - لبنان- "كتاب الوكالة" ج ٥ ص ٢٧٠، نصب الراية تخريج الهداية للزليعى - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/١٩٦٦م، دار الكتب العلمية بيروت لبنان- ج ٤ ص ١٩١.

(١) رواه أبو داود في البيوع: من حدى أبى حصين عن شيخ من أهل المدينة عن حكيم، وقال فى إسناده رجل مجهول، ورواه الترمذى فى البيوع وقال لا نعرفه إلا من هذا الوجه. وحبيب بن ثابت لم يسمع عندى من حكيم بن حزام.

أنظر: سنن أبى داود "باب ٢٨ حديث رقم ٣٣٨٦" ج ٣ ص ٦٧٩، الجامع الصحيح وهو سنن الترمذى "باب ٣٤ حديث رقم ١٢٥٧" ج ٣ ص ٥٥٨، نصب الراية للزليعى ج ٤ ص ١٩١، نيل الأوطار للشوكانى "كتاب الوكالة" ج ٥ ص ٢٧٠.



خبير، فقال: "إذا أتيت وكيلى فخذ منه خمسة عشر وسقاً، فإن ابتغى منك آية، فضع يدك على ترقوته"<sup>(١)</sup>.

### وجه الدلالة:

أن الرسول -ﷺ- اتخذ له وكيلاً يقوم بالتصرف عنه، وليس فى هذا خصوصية له -ﷺ-، لأن الأصل الاشتراك فى الأحكام إلا إذا ورد بمخصص، ولم يرد وهذا قول سوف يترتب عليه فعل فوجب اتباعه فيه<sup>(٢)</sup>.

٤- روى عن ابن عباس -رضى الله عنهما- أن النبى -ﷺ- بعث معاذاً -رضى الله عنه- إلى اليمن: فقال: "ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله، فإن هم أطاعوك لذلك، فاعلمهم أن الله قد افترض عليهم خمس صلوات فى كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوك لذلك، فاعلمهم أن

---

(١) رواه أبو داود فى الأفضىة؛ "باب فى الوكالة" عن ابن إسحاق عن أبى نعيم وهب بن كيسان عن جابر، وأعله ابن القطان بابن إسحاق وأنكر على عبد الحق سكوته عنه، فهو صحيح عنده.

والمراد بالترقوة: العظم الذى بين ثغرة النحر والعائق، وهما ترقوتان من الجانبين، وقيل: مقدم الحلق فى أعلى الصدر حيث يرقى فيه النفس.

= أنظر: سنن أبى داود "حديث رقم ٣٦٣٢" ج ٤ ص ٤٨، نيل الأوطار للشوكانى ج ٥ ص ٢٦٩، سنن الدارقطنى ط ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م، دار المحاسن للطباعة - القاهرة ج ٤ ص ١٥٤ وما بعدها، نصب الرأى للزيلعى ج ٤ ص ١٩٤.

(٢) عقد الوكالة فى الشريعة الإسلامية للدكتور أحمد طه ريان ص ٥٢.



الله افترض عليهم صدقة في أموالهم، تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم" (١).

٥- روى عن أبي هريرة -رضي الله عنه- أنه قال: بعث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عمر على الصدقة فقيل: منع ابن جميل وخالد ابن الوليد والعباس عم رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "ما ينقم ابن جميل إلا أنه كان فقيراً فأغناه الله.

وأما خالد فإنكم تظلمون خالداً قد احتبس أدرعه وأعتاده في سبيل الله. وأما العباس فهي على ومثلها معها. ثم قال: "يا عمر أما شعرت أن عم الرجل صنو أبيه؟" (٢).

والناظر في الحديثين (٤) ، (٥) يتضح له أن بعث السعاة لأخذ الزكاة ما هو إلا عمل من أعمال الوكالة الجائزة شرعاً.

٦- روى عن أبي رافع أنه قال: تزوج رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ميمونة وهو

---

(١) رواه البخاري في كتاب الزكاة: "باب وجوب الزكاة" ورواه النسائي تحت عنوان إخراج الزكاة من بلد إلى بلد.

أنظر: صحيح البخاري "حديث رقم ١٣٩٥" ص ٢٩٤، سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندی ط ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م، دار الحديث - القاهرة ج ٥ ص ٥٥.

(٢) رواه مسلم في كتاب الزكاة "باب في تقديم الزكاة ومنعها".

أنظر: الجامع الصحيح "صحيح مسلم" - الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م الناشر دار الفلاح مصر - الفيوم، وهي طبعة موافقة لأرقام صفحات طبعة استانبول "حديث رقم ٩٨٣" ج ٣ ص ٦٨.





حلال وبني بها وهو حلال. وكنت أنا الرسول فيما بينهما<sup>(١)</sup>.

ويتضح من هذا صحة الوكالة في النكاح.

### ج- وأما الإجماع:

فقد أجمعت الأمة على جواز الوكالة في الجملة، ونقل هذا الإجماع جمع غفير من الفقهاء.

فجاء في نتائج الأفكار<sup>(٢)</sup>: "فإن الأمة أجمعت على جوازها من لدن رسول الله -ﷺ- إلى يومنا هذا".

وجاء في تكملة المجموع<sup>(٣)</sup>: "وأما الإجماع: فهو منعقد على مدى الدهر منذ نزول الوحي إلى اليوم وإلى يوم الدين".

وجاء في المغني<sup>(١)</sup>: "وأجمعت الأمة على جواز الوكالة في الجملة".

---

(١) رواه الترمذي في كتاب الحج: باب ما جاء في كراهية تزويج المحرم. وقال أبو عيسى: هذا الحديث حسن. ولا نعلم أحداً أسنده غير حماد بن زيد عن مطو الوراق عن ربيعة.

أنظر: الجامع الصحيح "سنن الترمذي" لأبي عيسى "حديث رقم ٨٤١" ج ٣ ص ٢٠٠.

(٢) وهي تكملة فتح القدير لابن فودر: ج ٨ ص ٤٠٠.

(٣) للمطيعي: ج ١٤ ص ١٠٨.



كما أن الحاجة ماسة إلى هذا العقد، فليس كل شخص يمكنه فعل ما يحتاج إليه بنفسه<sup>(١)</sup>، إذ قد يعجز الإنسان عن حفظ ماله عند خروجه للسفر، وقد يعجز عن التصرف في ماله لقلّة هدايته وكثرة اشتغاله أو لكثرة ماله، فيحتاج إلى تفويض التصرف إلى الغير بطريق الوكالة<sup>(٢)</sup>.

لذا جاءت الوكالة لوناً من التعاون الذي أمر الله -ﷻ- به في قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) المبدع لابن مفلح: ج ٤ ص ٣٥٥.

(٢) المبسوط للسرخسي: ج ١٩ ص ٢.

(٣) سورة المائدة: جزء من الآية (٢).



## الفصل الأول

### حدود سلطة الوكيل من حيث الموضوع والأشخاص

تمهيد وتقسيم<sup>(١)</sup>:

تختلف حدود سلطة الوكيل من حيث الموضوع باختلاف الحالات، وما تشير إليه الصيغة التى جاءت بها الوكالة، فهناك حالة تشير فيها الصيغة إلى أن مهمة الوكيل تقتصر على تنفيذ تعليمات موكله تنفيذاً حرفياً، ومن ثم يسلب الوكيل فى هذه الحالة من كل تقدير، ويعد بمثابة الرسول الذى ينحصر عمله فى نقل إرادة الموكل إلى الغير، ونقل إرادة الغير إلى الموكل، ومثل ذلك أن يكلف الموكل الوكيل بإبلاغ شخص ثالث بقبوله لإيجاب سبق أن تقدم به هذا الشخص، ولا يعتبر التعاقد فى هذه الحالة قد تم بواسطة وكيل بل بواسطة رسول، وهناك فرق بين التعاقد بوكيل والتعاقد برسول.

فى التعاقد بوكيل يعتبر التعاقد قد جرى بين حاضرين إذا جمع الوكيل والمتعاقد الآخر مجلس واحد، ويعتد بإرادة الوكيل فلا يجوز أن يكون غير مميز، أما فى التعاقد برسول يعتبر التعاقد قد جرى بين غائبين حتى ولو جمع الرسول والمتعاقد الآخر مجلس واحد، لأن الأصيل يتعاقد بنفسه كما يتعاقد بكتاب أو ببرقية أو بالتليفون، ويصح أن يكون الرسول

(١) راجع: د/ عبد الرزاق أحمد السنهورى: السابق ج ٧ المجلد الأول ف ٢٣٩

ص ٤٣١ وما بعدها، د/ عبد المنعم فرج الصده: مصادر الالتزام ط ١٩٩٢ مطبعة

جامعة القاهرة - الناشر دار النهضة العربية ف ١١٧ ص ١٥٦ وما بعدها.



غير مميز - طالما أنه يستطيع مادياً نقل الإرادة - لأن العبرة تكون دائماً بإرادة الأصيل.

وهناك حالة أخرى تشير الصيغة فيها إلى سعة سلطة الوكيل ولكن إلى حد محدود، ويكون ذلك في حالة ما إذا فرض الموكل على الوكيل القيام بتصرف معين طبقاً لتعليمات محددة، ومثل ذلك أن يكلف الموكل الوكيل بشراء عقار معين، ويترك للوكيل مهمة تحديد الثمن في حدود حد أقصى يعينه.

وهناك حالة ثالثة يتضح من صيغتها سعة سلطة الوكيل إلى حد كبير، ويظهر ذلك في حالة ما إذا ترك الموكل للوكيل الحرية في إبرام ما يراه مناسباً من العقود، ومثل ذلك أن يعهد الموكل للوكيل بإدارة مال معين، فيقوم الوكيل بإبرام ما يراه لازماً من عقود الإدارة، وفي هذه الحالة تصل سلطة الوكيل إلى حد أنه يصبح صاحب التقدير، فيقدم على إبرام العقد إذا وجده مناسباً، كما أنه يحدد شروط هذا العقد.

وأياً كان الأمر فإن حدود سلطة الوكيل في تنفيذ الوكالة تضيق وتتسع بحسب ما إذا كانت الوكالة وكالة عامة أم وكالة خاصة.

كذلك فإن سلطة الوكيل تضيق وتتسع من حيث اختيار الشخص الذي يبرم العقد معه، وذلك بحسب ما إذا كان الموكل قد قيده بالتعاقد مع شخص معين، أم أطلق له المجال في التعاقد مع من يرى من الأشخاص.



وعلى ذلك تنقسم دراستنا في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

**المبحث الأول: حدود سلطة الوكيل العام.**

**المبحث الثاني: حدود سلطة الوكيل الخاص.**

**المبحث الثالث: حدود سلطة الوكيل من حيث الأشخاص.**



## المبحث الأول

### حدود سلطة الوكيل العام

وفيه ثلاثة مطالب:

#### المطلب الأول

##### حدود سلطة الوكيل العام في الفقه الإسلامي

عرف علماء أصول الفقه "العام" بتعاريف متعددة:

ف قيل: هو ما يتناول أفراداً متفقة الحدود على سبيل الشمول.

وقيل: هو كل لفظ ينتظم جمعاً من الأسماء لفظاً أو معنى<sup>(١)</sup>.

وقيل: هو اللفظ الواحد الدال على قسمين فصاعداً مطلقاً معاً<sup>(٢)</sup>.

وقيل: هو اللفظ المستغرق لما يصلح له وأبطله الآمدي بأنه عرف

العام بالمستغرق وهما مترادفان<sup>(٣)</sup>.

---

(١) كشف الأسرار شرح المنصف على المنار للنسفي: ط دار الكتب العلمية بيروت

لبنان - ج ١ ص ١٥٩.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي: الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/١٩٩٩م، الناشر

مكتبة نزار مصطفى الباز - المجلد الثاني ص ٤٠٧.

(٣) أصول الفقه لابن مفلح الحنبلي: الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، مكتب العيكل

- الرياض ج ٢ ص ٧٤٧.



والمقصود به هنا: هو أن يطلق له التصرف في كل شيء<sup>(١)</sup>، فلا يسمى فيه شيء دون شيء<sup>(٢)</sup> كقوله: أنت وكيل في كل شيء<sup>(٣)</sup>.

وإذا كان هذا هو المراد بالعام، فهل مقتضى ذلك أن الوكيل العلم ينفذ تصرفه بعد ذلك في كل شيء؟.

للإجابة على هذا التساؤل نبين أقوال الفقهاء في حدود سلطة الوكيل العام.

وقد اختلف الفقهاء في حدود سلطة الوكيل العام ما بين مضيق وموسع ومانع، على ثلاثة أقوال:  
**القول الأول:**

ذهب الحنفية<sup>(٤)</sup> إلى أن حدود سلطة الوكيل العام تختلف باختلاف العبارات، فإذا قال الموكل لوكيله أنت وكيل في كل شيء أو قال أنت

---

(١) رد المختار على الدر المختار: "حاشية ابن عابدين" بتصرف ج ٤ ص ٣٩٩، شرح مجلة الأحكام العدلية لسليم رستم باز اللبناني - الطبعة الثالثة - دار الكتب العلمية بيروت - لبنان - ج ٢ ص ٧٦٩.

(٢) بداية المجتهد لابن رشد: الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م - دار الجيل بيروت مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ج ٢ ص ٤٨٩.

(٣) تكملة المجموع للمطيعي: ج ٤ ص ١٢٥، المعاملات الشرعية المالية للشيخ أحمد إبراهيم بك، ط ١٣٥٥هـ/١٩٣٦م - المطبعة الفنية بالقاهرة ص ١٧٤.

(٤) البحر الرائق لابن نجيم: ج ٧ ص ١٣٩، مجمع الأنهر لداماد أفندي ج ٢ ص ٢٢١، تبين الحقائق للزليعي ج ٤ ص ٢٥٤، بدائع الصنائع للكاساني ج ٦ ص ١٩ رد المختار على الدر المختار "حاشية ابن عابدين" ج ٤ ص ٣٩٩ وما بعدها حيث جاء فيه "لو قال لغيره أنت وكيل في كل شيء أو قال أنت وكيل بكل قليل وكثير



وكيلى بكل قليل وكثير، فإن الوكيل تقتصر سلطته على حفظ المال فقط استحساناً.

أما إذا زاد الموكل على قوله أنت وكيلى فى كل شئ جائز أمرك، فإن حدود سلطة الكيل تتسع لتشمل - بجوار الحفظ - جميع التصرفات المالية من بيع وشراء وهبة وصدقة، واختلفوا فى طلاق وعتاق ووقف فقيل يملك ذلك لإطلاق تعميم اللفظ، وقيل لا يملك ذلك إلا إذ دل دليل سابقة الكلام ونحوه وبه أخذ الفقيه أبو الليث.

ويروى عن الإمام أبى حنيفة اقتصار سلطة الوكيل فى هذه الحالة على المعاوضات فقط ولا يلى العتق والتبرع وعليه الفتوى.

#### وخلاصة مذهب الحنفية:

أن عبارة التوكيل فى الوكالة العامة إذا كانت على نحو أنت وكيلى فى كل شئ جائز أمرك، فإن الوكيل يملك كل شئ إلا الطلاق والعتاق والوقف والهبة والصدقة على المفتى به، وكذا لا يملك الإبراء والحط عن الديون لأنهما من قبيل التبرع، وهو لا يملك التبرع، وكذا لا

---

يكون وكيلاً بحفظ لا غير هو الصحيح ولو قال أنت وكيلى فى كل شئ جائز أمرك يصير وكيلاً فى جميع التصرفات المالية كبيع وشراء وهبة وصدقة واختلفوا فى طلاق وعتاق ووقف فقيل يملك ذلك لإطلاق تعميم اللفظ وقيل لا يملك ذلك إلا إذا دل دليل سابقة الكلام ونحوه وبه أخذ الفقيه أبو الليث .. ولابن نجيم رسالة سائلة المسألة الخاصة فى الوكالة العامة ذكر فيها ما فى الخانية وما فى فتاوى أبى جعفر ثم قال وفى البزازية أنت وكيلى فى كل شئ جائز أمرك ملك الحفظ والبيع والشراء ويملك الهبة والصدقة حتى إذا انفق على نفسه من ذلك المال جاز حتى يعلم خلافه من قصد الموكل وعن الإمام تخصيصه بالمعاوضات ولا يلى العتق والتبرع وعليه الفتوى".





يملك أيضاً الهبة بشرط العوض لأنها تبرع ابتداء فلا يملك ذلك إلا من يملك التبرعات ولذا لا يجوز للوصي إقراض مال اليتيم ولا هبته بشرط العوض وإن كانت معاوضة انتهاء.

وظاهر العموم أن الوكيل يملك قبض الدين واقتضائه وإيفاءه والدعوى بحقوق الموكل وسماع الدعوى بحقوق على الموكل والأقارب على الموكل بالديون، ولا يختص بمجلس القاضي لأن ذلك في الوكيل بالخصومة لا في الوكيل العام<sup>(١)</sup>.

### وجه هذا القول:

أن الموكل إذا قال لوكيله أنت وكيل في كل شيء، أو قال أنت وكيل بكل قليل وكثير، فإن التصرف هنا يكون غير معلوم، وإذا لم يكن التصرف معلوماً فإنه يثبت بأدنى التصرفات وهو الحفظ<sup>(٢)</sup>، والقياس أن لا يكون وكيلاً به للجهالة والاستحسان انصرافها إلى الحفظ<sup>(٣)</sup>.

(١) حاشية ابن عابدين: ج ٤ ص ٤٠٠، شرح مجلة الأحكام العدلية لسليم رستم باز اللبناني ج ٢ ص ٧٦٩.

(٢) مجمع الأنهر لإمامدا أفندي: ج ٢ ص ٢٢١.

(٣) البحر الرائق لابن نجيم: ج ٧ ص ١٣٩.



أما إذا قال: أنت وكيلى فى كل شئ جائز أمرك، فإن حدود سلطة الوكيل تتسع لتشمل جميع التصرفات وذلك لإطلاق تعميم اللفظ، ويستثنى منها الطلاق والعتاق والوقف والهبة والصدقة على المفتى به<sup>(١)</sup>.

### القول الثانى:

ذهب المالكية<sup>(٢)</sup> إلى أن الموكل إذا فوض الوكيل فى التوكل عنه فى جميع حقوقه القابلة للنياية بأن قال: وكلتك بمالى من قليل أو كثير أو وكلتك فى جميع أمورى أو أقمتك مقامى فى أمورى ونحو ذلك مما يدل على التوكيل العام، فإن حدود سلطة الوكيل تتسع لتشمل جميع الأشياء ويمضى فعله فيما إذا كان نظراً، أى فيما إذا كان فيه والمصلحة من

(١) حاشية ابن عابدين: ج ٤ ص ٣٩٩ وما بعدها.

(٢) مواهب الجليل للحطاب والتاج والإكليل للمواق: ج ٧ ص ١٧٦ : ١٧٩، حاشية الدسوقي والشرح الكبير للردير - المكتبة التجارية الكبرى - توزيع دار الفكر بيروت ج ٣ ص ٣٤٢، الشرح الصغير للردير ج ٣ ص ٢٣١، جواهر الإكليل للأزهرى ج ٢ ص ١٨٨ وما بعدها، حيث جاء فيه: "لا تصح الوكالة بمجرد وكلتك الخالى عن التفويض والتعيين. بل حتى يفوض الموكل للوكيل فى التوكل عنه فى جميع حقوقه القابلة للنياية أو يعين، وإذا فوض الموكل لوكيله وتصرف الوكيل فيمضى النظر أى السداد والمصلحة من تصرف الوكيل لموكله ويجوز ابتداء ويرد غيره فى كل حال إلا أن يقول الموكل: فوضت لك النظر وغير النظر فيمضى غير النظر أيضاً وللوكيل المفوض التصرف فى كل شئ لموكله إلا الطلاق لزوجة موكله وإنكاح أى تزويج بكره أى موكله. وبيع دار سكنه أى موكله، وبيع عبد خدمته أى موكله فلا يدخل واحد من هذه الأربعة فى وكالة التفويض العامة الجامعة لأن العرف قاض بأنها لا تندرج تحت عموم الوكالة، وإنما يفعلها الوكيل بإذن خاص".



تصرف الوكيل لموكله، وما ليس بنظر هو معزول عنه عادة، ولذلك لا ينفذ تصرفه فيما فيه ضرر بالمال كما لو تصدق من مال موكله أو وهبه أو فعل ما ينقصه، إلا أن يزيد الموكل في التعميم فيقول: أفعل ما شئت ولو كان غير نظر، والمراد بغير النظر ما ليس فيه تنمية للمال لا ما كان معصية ولا تبذيراً لأن الوكالة على المعصية باطلة، والتبذير كأن يبيع ما يساوي مائة بخمسين. فإذا كان لا معصية فيه ولا تبذير فإنه يصح، ومن ثم تمضي التبرعات كالهبة والصدقة والعق على الرغم ما فيها من ضرر بالمال.

وإن كان يحرم على الوكيل أن يفعل ما يضر بموكله، ولو أذنه لأنه أمينه، والأمين يجب عليه ألا يضر بمن أئتمنه.  
بيد أنه يستثنى من مطلق الوكالة المفوضة أمور أربعة:

#### ١- طلاق زوجة الموكل:

فإنه لا يدخل في التوكيل العام، حتى ولو قال الموكل لوكيله افعل ما شئت ولو كان غير نظر، لقيام العرف على أن طلاق الزوجة لا يندرج تحت عموم الوكالة، وإنما لابد فيه من توكيل خاص بأن يقول له: وكلتك على طلاق زوجتي فلانة أو يشير إليها بأن يقول: وكلتك على طلاق هذه.

#### ٢- إنكاح بكره:

أي تزويج بنت الموكل، فلا يجوز للوكيل أن يزوج بنت الموكل إلا بتوكيل خاص بأن يقول: وكلتك على زواج بنتي فلانة أو هذه مشيراً إليها.



### ٣- بيع دار سكناه:

قال ابن عرفه: استمر عمل قضاة بلدنا بعدم إعمال وكالة التفويض التام في بيع دار سكنى الموكل. ومن ثم لابد فيها من توكيل خاص بأن يقول: وكلتك على بيع دارى الفلانية أو هذه الدار.

### ٤- بيع عبده القائم بأموره:

أى أو التاجر وأولى عتقه.

فلا يدخل واحد من هذه الأمور الأربعة المستثناة فى وكالة التفويض العامة الجامعة، لأن العرف قاض بأنها لا تدرج تحت عموم الوكالة، وإنما يفعلها الوكيل بإذن خاص.

### وجه هذا القول:

أن لفظ الموكل إذا كان عاماً، فإنه ينصرف إلى جميع أمور الوكالة<sup>(١)</sup> عدا ما يتخصص بالعرف<sup>(٢)</sup>، ومن ثم يكون للوكيل التصرف فى جميع الأمور التى يملكها الموكل من بيع أو شراء أو صلح أو غيره، عدا ما يتخصص بالعرف وهو طلاق زوجة الموكل وإنكاح بكره وبيع دار سكناه وبيع عبده القائم بأموره، لأن العرف قاض بأن هذه الأمور الأربع لا تدرج تحت عموم الوكالة، وإنما يفعلها الوكيل بتوكيل خاص<sup>(٣)</sup>.

(١) مواهب الجليل للحطاب: ج ٧ ص ١٧٨.

(٢) حاشية الدسوقي: ج ٣ ص ٣٤٢.

(٣) جواهر الإكليل للأثرهري: ج ٢ ص ١٨٩.



### القول الثالث:

ذهب الشافعية<sup>(١)</sup> والحنابلة<sup>(٢)</sup> والشيعة الزيدية<sup>(٣)</sup> إلى عدم صحة الوكالة العامة، فلو قال الموكل لوكيله: وكلتك في كل شيء أو في كل قليل

(١) تكملة المجموع للمطيعي: ج ١٤ ص ١٣٧، نهاية المحتاج للرملي ج ٥ ص ٢٦ حاشيتاً قليوبي وعميرة ج ٢ ص ٤٢٥، روضة الطالبين للنووي - الطبعة الثالثة ١٤١٢ هـ/ ١٩٩١ م، المكتب الإسلامي ج ٤ ص ٢٩٥، منهاج الطالبين للنووي وشوح جلال الدين المحلى - مطبوعان مع حاشيتي قليوبي وعميرة ج ٢ ص ٤٢٥، السراج الوهاج للغمراوي ص ٢٤٨، المذهب للشيرازي - مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر ج ١ ص ٣٥٠، مغنى المحتاج للشريبي ج ٢ ص ٣٠٠ حيث جاء فيه: "من الشروط العلم بما يجوز فيه التوكيل بوجه ما، وقد أشار إلى ذلك بقوله: وليكن الموكل فيه معلوماً من بعض الوجوه حيث يقل فيه الغرر، ولا يشترط علمه من كل وجه لأن تجويز الوكالة للحاجة يقتضى المسامحة فيه فيكفى أن يكون معلوماً من وجه يقل معه الغرر للوكيل، بخلاف ما إذا كثر. فلو قال وكلتك في كل قليل وكثير لى أو من أمورى أو فى كل أمورى أو فوضت إليك كل شيء أو أنت وكلى فتصرف كيف شئت، أو نحو ذلك، لم يصح التوكيل لكثرة الغرر فيه".

(٢) المقنع والشرح الكبير والإتصاف: ج ١٣ ص ٥٢٦، الكافي لابن قدامة المقدسى الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧ م هجر للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة ج ٣ ص ٣١٣، منار السبيل لابن ضويان - الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان - ج ١ ص ٣٤٨، المغنى لابن قدامة ج ٧ ص ٢٠٥ وما بعدها، حيث جاء فيه: "ولا تصلح الوكالة إلا فى تصرف معلوم، فإن قال: وكلتك فى كل شيء أو فى كل قليل وكثير، أو فى كل تصرف يجوز لى، أو فى كل مالى التصرف فيه لم يصح. وبهذا قال أبو حنيفة والشافعى، وقال ابن ليل يصح ... ولنا أن فى هذا غرراً عظيماً، وخطراً كبيراً، لأنه تدخل فيه هبة ماله، وطلاق نسائه، وإعتاق رقيقة، وتزوج نساء كثير، ويلزمه المهور الكثيرة، والأمان العظيمة فيعظم الضرر".

(٣) البحر الزخار لابن المرتضى: الطبعة الثانية ١٣٩٤ هـ/ ١٩٧٥ م، مؤسسة الرسالة بيروت - ج ٦ ص ٥٦، حيث جاء فيه: "ولا تصح فيما عظم جهالته، كوكلتك فى كل قليل وكثير، وصامت وناطق ومنقول وغيره".



وكثير، أو في كل أموري أو حقوقى، أو في كل تصرف يجوز لى، أو فى كل مالى التصرف فيه، لم يصح لما فيه من عظيم الغرر.

وللشافعية تفصيل فى الوكالة العامة يحسن ذكره، حيث جاء فى روضة الطالبين<sup>(١)</sup>: "أما الوكالة العامة ففيها طريقة لإمام الحرمين والغزالي، وطريقة للأصحاب، فأما طريقتهما، فقالا: لو قال: وكلتك فى كل قليل وكثير، فباطلة، وإن ذكر الأمور المتعلقة به مفصلة، فقال: وكلتك فى بيع أملكى، وتطليق زوجاتى، وإعتاق عبيدى، صح توكيله، ولو قل وكلتك فى كل أمر هو إلى مما يقبل التوكيل، ولم يفصل أجناس التصرفات، فوجهان. أصحاب: البطلان وأما طريقة سائر الأصحاب، فقالوا: لو قال: وكلتك فى كل قليل وكثير، أو فى كل أموري، أو فى جميع حقوقى، أو فى كل قليل وكثير من أموري، أو فوضت إليك جميع الأشياء، أو أنت وكيلى فتصرف فى مالى كيف شئت، لم تصح الوكالة قالوا: ولو قال: وكلتك فى بيع أموالى، أو استيفاء ديونى، أو استرداد ودائعى، أو إعتاق عبيدى، صحت، وهذه الطريقة هى الصحيحة نقلاً ومعنى، وقد نص عليها الشافعى -رحمه الله-.

**وجه هذا القول:**

أن من شروط صحة الوكالة، العلم بما يجوز فيه التوكيل بوجه ما<sup>(٢)</sup>، ولذا لا يجوز التوكيل إلا فى تصرف معلوم من بعض الوجوه لئلا

(١) للنووى: ج٤ ص٢٩٥.

(٢) مغنى المحتاج للشربيني: ج٢ ص٣٠٠.



يعظم الغرر<sup>(١)</sup> فلو قال: وكلتك فى كل قليل وكثير لى أو فى كل أمورى أو حقوقى، أو فوضت إليك كل شئ لى، أو كل ما شئت من مالى لم يصح لما فيه من عظيم الغرر، لأنه يدخل فيه ما لا يسمح الموكل ببعضه كعتق إرقائه وطلاق زوجاته والتصدق بأمواله<sup>(٢)</sup>.

### تعقيب وترجيح:

بعد ذكر أقوال الفقهاء ووجه كل قول، يظهر لى -والله أعلم- أن الراجح فى تقديرى هو ما ذهب إليه المالكية من أن سلطة الوكيل فى الوكالة العامة تمتد لتشمل جميع الأشياء، لأن قصرها على الحفظ أو بعض التصرفات دون البعض كما قال الحنفية فيه تضيق على الموكل الذى قد تعوزه الحاجة إلى إطلاق يد الوكيل للتوكل عنه فى جميع حقوقه القابلة للنياحة، فربما يعجز الموكل عن مباشرة أموره لمرض أفعده أو لسفر طويل أبعد أو لسجن حال بينه وبين التصرف فى أموره، فلدفع هذه الحاجة ولرفع الحرج والتيسير على الناس، أرى الأخذ بقول المالكية.

كما لا يخفى أن القول بالمنع المطلق كما ذهب إليه الشافعية والحنابلة والشيعة الزيدية فيه تضيق شديد وحرج عظيم، لذا فإن ما ذهب إليه المالكية هو الذى يتمشى مع ما تهدف إليه الشريعة الإسلامية من رفع الحرج والتيسر على الناس. بيد أنه ينبغى التقييد بما ذهب إليه المالكية من

(١) تكملة المجموع للمطيعى: ج ١٤ ص ١٣٧.

(٢) نهاية المحتاج للرملى: ج ٥ ص ٢٦.



ضرورة أن يكون تصرف الوكيل فيه سداد ومصلحة للموكل، كذلك الأخذ بالاستثناءات التي أوردها المالكية، فلا يصح التصرف إذا كان يتعلق بطلاق زوجة الموكل أو تزويج بنته أو بيع دار سكناه أو بيع عبده القائم بأموره، لأن العرف يقضي بأن هذه التصرفات لا تندرج تحت عموم الوكالة وإنما تحتاج إلى توكيل خاص.





## المطلب الثانى

### حدود سلطة الوكيل العام فى القانون المدنى

تبين من التمهيد السابق ذكره<sup>(١)</sup> أن حدود سلطة الوكيل وما يخول له من تصرفات يمكنه القيام بها، تختلف باختلاف الصيغة التى جاءت بها الوكالة.

وقد يحدث النزاع فى حدود سلطة الوكيل ومدى الحرية التى يمكن أن يتركها الموكل للوكيل فى تنفيذ الوكالة<sup>(٢)</sup>، وفى هذه الحالة لقاضى الموضوع أن يحدد مدى الوكالة مستعيناً فى ذلك بالصيغة التى جاءت بها الوكالة والملابسات التى صدر فيها التوكيل وظروف الدعوى.

وفى هذا تقول محكمة النقض المصرية: "والمناطق فى التعرف على مدى سعة الوكالة من حيث ما تشتمل عليه من تصرفات قانونية خول الموكل للوكيل إجرائها أو من أموال تقع عليها هذه التصرفات، يتحدد بالرجوع إلى عبارة التوكيل ذاته، وما جرت به نصوصه، وإلى الملابسات التى صدر فيها التوكيل وظروف الدعوى"<sup>(٣)</sup>.

(١) أنظر: أنفا ص ٣٠.

(٢) د/ مصطفى عبد المقصود سليم: الوكالة فى إبرام العقد الإدارى ط ١٩٩٥م - الناشر دار النهضة العربية ص ١٧.

(٣) نقض مدنى فى ١٩٧٠/١/٦م - مجموعة المكتب الفنى - الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٣٥ س ٢١ القاعدة رقم ٢ ص ٧.



وعلى ذلك فعبارة التوكيل ذاته وما جرت به نصوصه، يمكن أن نحدد من خلالها ما إذا كانت الوكالة عامة أم خاصة.

والوكالة العامة هى التى ترد فى ألفاظ عامة دون أن يحدد لها عمل قانونى معين<sup>(١)</sup>، فلا يحدد فيها الموكل محل التصرف القانونى الذى كلف به الوكيل، بل ولا يحدد نوع هذا التصرف القانونى ذاته.

### ومثل ذلك:

أن يقول الموكل للوكيل: وكلتك عنى فى القيام بجميع الأمور التى تراها صالحة لى، أو وكلتك عنى فى مباشرة جميع أعمالى، أو جعلتك وكيلاً مفوضاً عنى، أو مثل ذلك من العبارات التى ترد فى ألفاظ عامة دون تخصيص فيها<sup>(٢)</sup>.

وقد بينت المادة (٧٠١) من التقنين المدنى المصرى الحالى، حدود سلطة الوكيل العام، فنصت على أن:

١- الوكالة الواردة فى ألفاظ عامة لا تخصيص فيها حتى لنوع العمل القانونى الحاصل فيه التوكيل، لا تخول الوكيل صفة إلا فى أعمال الإدارة.

(١) المذكرة الإيضاحية للقانون المدنى المصرى على المادتين (٧٠١، ٧٠٢).

أنظر: مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٥ ص ١٩٧.

(٢) د/ عبد الرزاق أحمد السنهورى: السابق ج ٧ ف ٢٤٠ ص ٤٣٣.



٢- ويعد من أعمال الإدارة الإيجار إذا لم تزد مدته على ثلاث سنوات وأعمال الحفظ والصيانة واستيفاء الحقوق ووفاء الديون ويدخل فيها أيضاً كل عمل من أعمال التصرف تقتضيه الإدارة، كبيع المحصول وبيع البضاعة أو المنقول الذى يسرع إليه التلف، وشراء ما يستلزمه الشيء محل الوكالة من أدوات لحفظه ولاستغلاله<sup>(١)</sup>.

ويتضح من هذا النص أن الوكالة إذا وردت فى ألفاظ عامة دون تحديد فيها لعمل قانونى معين، فإنها تتصرف إلى أعمال الإدارة فقط<sup>(٢)</sup> ومن ثم تتحدد سلطة الوكيل فى الوكالة العامة بإبرام العقود المتعلقة بالإدارة<sup>(٣)</sup>.

وبهذا قضت محكمة النقض فقالت: "وإذ كانت النيابة واردة فى ألفاظ عامة ولا تخصيص فيها لنوع العمل القانونى الحاصل فيه الإنابة، فإنه حسبما تقضى الفقرة الأولى من المادة (٧٠١) من القانون المدنى لا

---

(١) تقابل هذه المادة فى التقنين المدنى السابق المادة (٥١٥) فقرة ٣/٦٣١ ونصها: "وأما التوكيل العام فلا يترتب عليه إلا التفويض للوكيل فى الأعمال المتعلقة بالإدارة" ويتفق التقنين المدنى السابق فى أحكامه مع التقنين المدنى الحالى.

د/ عبد الرزاق أحمد السنهورى: السابق ج ٧ ف ٢٤٠ هامش ص ٤٣٣. وهذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالأقطار العربية، المواد التالية مادة (٧٠١) لىبى و (٦٦٧) سورى و (٩٣١) عراقى و (٧٧٦) لبنانى و (٥٧٦) سودانى، والمستشار/ أنور العمرى: ج ٣ ص ٣٣٧.

(٢) د/ مصطفى عبد الحميد عدوى: السابق ص ٣٧.

(٣) د/ مصطفى محمد الجمال: النظرية العامة للالتزامات "مصادر الالتزام" ط ١٩٨٥ م ف ٢٤٣ ص ٢٨٦.



تخول الحارس صفة إلا فى أعمال الإدارة وما يستتبع ذلك من حق التقاضى فيما ينشأ عن هذه الأعمال من منازعات<sup>(١)</sup>.

ومن أعمال الإدارة التى مثلت لها المادة (٧٠١) مدنى ما يأتى:

١- الإيجار لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات، فإذا زادت المدة على ثلاث سنوات فليس معنى ذلك أن الإيجار لا يعتبر من أعمال الإدارة، بل هو من أعمالها ولكن لا يدخل فى الوكالة العامة وإنما لا بد فيه من توكيل خاص.

٢- أعمال الحفظ والصيانة، فتدخل فى حدود سلطة الوكيل فى الوكالة العامة العقود التى يبرمها الوكيل مع المقاولين للقيام بأعمال الترميمات سواء أكانت بسيطة أم جسيمة، مستعجلة أم غير مستعجلة، والقيام بإصلاح السيارات والآلات الميكانيكية الأخرى وتشحيمها وتزيتها، وكذلك القيام باستئجار المخازن لحفظ المحصولات والبضائع، وكذلك التأمين من الحوادث ومن الحريق ونحو ذلك.

٣- استيفاء الحقوق ووفاء الديون، فتدخل فى حدود سلطة الوكيل فى الوكالة العامة قبض حقوق الموكل وإعطاء مخالصات بها للمدينين وإيداع المقبوض لحساب الموكل.

(١) نقض مدنى فى ٢٧/٥/١٩٦٥، مجموعة المكتب الفنى - الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٠ ق س ١٦ القاعدة رقم ١٠٢ ص ٦٣٤ وما بعدها.



ولا يجوز للوكيل أن يؤجل دفع الحقوق التى حان وقت سدادها إلا بتوكيل خاص من الموكل، ولكن يجوز له أن يقبض الحقوق قبل موعد سدادها دون تخصيص شئ منها.

وتدخل فى حدود سلطة الوكيل العام أيضاً وفاء ديون الموكل، ويوفيهها الوكيل من أموال الموكل التى بيده إن كانت من جنس الدين ولو حصل عليها بعد الوكالة عن طريق إدارته لأموال موكله<sup>(١)</sup>.

ويلاحظ: أن أعمال الإدارة الواردة فى المادة (٧٠١) مدنى لم ترد على سبيل الحصر وإنما هى مجرد أمثلة، لذلك يجوز أن يضاف إليها أى عمل آخر يعتبر من أعمال الإدارة حسب طبيعته ووفقا للعرف الجارى<sup>(٢)</sup>، ومن تلك الأعمال التى يمكن إضافتها ولم تشر إليها المادة (٧٠١) مدنى السابق ذكرها، اقتراض الأموال اللازمة لإدارة أموال الموكل، وإجراء الحجوز العقارية والمنقولة، وتسلم السندات والكمبيالات المسحوبة على الموكل، ومباشرة الأعمال التى تطع التقادم<sup>(٣)</sup>.

---

(١) د/ عبد الرزاق أحمد السنهورى: السابق ج ٧ ف ٢٤٠ هامش ص ٤٣٤ وما بعدها.

د/ محمد كامل مرسى: السابق ف ١٩٣ ص ٢٦٥.

(٢) د/ جمال مرسى بدر: النيابة فى التصرفات القانونية طبيعتها وأحكامها - الطبعة الثانية ١٩٦٨ الناشر دار النهضة العربية - القاهرة ف ٩٨ ص ١٦٤.

(٣) د/ مصطفى عبد الحميد عدوى: السابق ص ٣٨.



وإذا كانت سلطة الوكيل العام لا تتعد حدود أعمال الإدارة على الوجه السابق ذكره، فإن هذا يعنى أنه لا يجوز للوكيل العام أن يقوم بأى عمل من أعمال التصرف تبرعاً كان أو معاوضة، فلا يجوز للوكيل العام أن يبيع مال الموكل أو يهبه، أو يقرضه، أو يصالح عليه، أو يرهنه، أو يرتب عليه أى حق عينى أصلياً كان هذا الحق أو تبعياً، وإذا كان لا يجوز للوكيل العام القيام بأى عمل من أعمال التصرف، فإنه يستثنى من ذلك التصرف الذى تقتضيه أعمال الإدارة، ومثل ذلك الاستئجار، فإنه يعد من أعمال التصرف.

ومع ذلك تشمله الوكالة العامة إذا اقتضته أعمال الإدارة، كاستئجار الآلات الزراعية واستئجار السيارات ووسائل النقل الأخرى لنقل البضائع، كذلك فإن الوكيل العام له الحق فى بيع المحصول وقبض ثمنه وبيع المحصول الذى يسرع إليه التلف وقبض أثمان ذلك كله وشراء ما يستلزمه الشئ محل الوكالة من أدوات لحفظه واستغلاله كشراء مبيدات الحشرات وشراء الآلات الزراعية اللازمة والأسمدة والبذور والمواشى، بل أنه يجوز للوكيل العام أن يستغل ما بيده من مال للموكل فى وجوه الاستغلال المختلفة مما يدخل فى نطاق الإدارة الحسنة، كشراء الأسهم والسندات بل وفى شراء المنقول والعقار إذا كان ذلك يحقق مصلحة أكيدة للموكل<sup>(١)</sup>.

---

(١) د/ عبد الرزاق أحمد السنهورى: السابق ج ٧ ف ٢٤٠ ص ٤٣٧، د/ كامل مرسى: السابق ف ١٩٣ ص ٢٦٧ وما بعدها، د/ مصطفى محمد الجمال: السابق ف ٢٤٣ ص ٢٨٧، د/ أحمد هندى: الوكالة بالخصومة ط ١٩٩٣ دار المحمود للطباعة الناشر دار النهضة العربية ف ٢٢ ص ١١٢.



هذا ويجوز للموكل أن يقصر الوكالة على بعض أعمال الإدارة دون بعض أو أن يقصرها على عمل معين بالذات من أعمال الإدارة، ومن ثم تنقيد حدود سلطة الوكيل بالأعمال التى حددها له الموكل، فلا يجوز له أن يتعداها إلى غيرها من أعمال الإدارة<sup>(١)</sup>، ولكن الوكالة فى هذه الحالة تكون وكالة خاصة لا عامة وتنقيد بأعمال الإدارة المحددة الواردة فيها دون غيرها<sup>(٢)</sup>.

ومما سبق يتبين لنا أن أعمال الإدارة يصح أن تكون محلاً لوكالة عامة أو خاصة، أما أعمال التصرف الذى لا تقتضيها أعمال الإدارة، فلا تكون محلاً إلا لوكالة خاصة نظراً لخطورتها<sup>(٣)</sup>.

ويلاحظ أن التوكيل بصورة عامة يشيع فى المجال العائلى بين الأب والأبن، أو بين الزوجة والزوج، كأن تقول الزوجة لزوجها أو يقول الأب لابنه "وكلتك عنى فى جميع أعمالى" وحينئذ تنقيد حدود سلطة الوكيل وهو هنا الزوج أو الأبن، بالحدود التى تفرضها الوكالة العامة، فلا يجوز للوكيل "الابن أو الزوج" إلا القيام بأعمال الإدارة فقط.

ويجب أن يبين الوكيل أثناء قيامه بأعمال الإدارة كالإيجار والحفظ والصيانة، أنه يقوم بهذه الأعمال باسم الموكل ولحسابه، لأنه من المتصور أن يقوم الوكيل العام بعمل من هذه الأعمال لمصلحته وهو أمر

(١) د/ مصطفى عبد الحميد عدوى: السابق ص ٣٨.

(٢) د/ عبد الرزاق أحمد السنهورى: السابق ج ٧ ف ٢٤٠ ص ٤٣٤.

(٣) المذكرة الإيضاحية للقانون المدنى المصرى على المادتين (٧٠١، ٧٠٢)

مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٥ ص ١٩٨.



جائز له، فحتى يتسنى لنا التفريق بين ما إذا كان الوكيل العام يجرى هذه الأعمال لمصلحته هو أم لمصلحة غيره "الموكل" لابد من أن يوضح الوكيل أنه يقوم بهذا العمل لمصلحة الموكل<sup>(١)</sup>.

(١) د/ أحمد هندی: السابق ف ٢٢ ص ١١٤.





### المطلب الثالث

#### الموازنة بين الفقه الإسلامى والقانون المدنى فى حدود

#### سلطة الوكيل العام

بالتأمل فى الفقه الإسلامى والقانون المدنى فى خصوص حدود سلطة الوكيل العام، يظهر لنا الآتى:

أولاً: عرف القانون المدنى الوكالة العامة بأنها التى ترد فى ألفاظ عامة دون أن يحدد لها عمل قانونى معين، ويقترّب القانون المدنى فى هذا التعريف من الفقه الإسلامى الذى عرفها بأنها إطلاق التصرف فى كل شئ، فلا يسمى فيها شئ دون شئ، كقوله: أنت وكيلى فى كل شئ أو وكلتك عنى فى مباشرة جميع أمورى أو جميع أعمالى، وغير ذلك من الألفاظ التى ترد فى ألفاظ عامة دون تخصيص فيها:

ثانياً: اختلف الفقهاء المسلمون فى بيان حدود سلطة الوكيل العام ما بين مضيق وموسع ومانع، فأحالها الأحناف إلى العبارة التى وردت فى سند التوكيل، فإذا كانت العبارة جاءت على نحو أنت وكيلى فى كل شئ أو أنت وكيلى فى كل قليل وكثير، فإن الوكيل تقتصر سلطته على حفظ المال فقط استحساناً، لأن التصرف بهذه العبارة يكون غير معلوم، وإذا لم يكن معلوماً فإنه يثبت بأدنى التصرفات وهو الحفظ، أما إذا كانت العبارة جاءت على نحو أنت وكيلى فى كل شئ جائز أمرك، فإن حدود سلطة الوكيل تتسع لتشمل بجوار الحفظ جميع التصرفات المالية.

وخول المالكية للوكيل العام سلطات واسعة تشمل جميع الأشياء وجعلوا فعله نافذاً فيما السداد والمصلحة للموكل، بيد أنهم استثنوا من



مطلق الوكالة المفوضة أمور أربعة لا تدخل في التوكيل العام ولا بد فيها من توكيل خاص، وهي طلاق زوجة الموكل وإنكاح بكره وبيع دار سكناه وبيع عبده القائم بأموره.

أما الشافعية والحنابلة والشيعة الزيدية فذهبوا إلى عدم صحة الوكالة العامة لما فيها من عظيم الغرر.

أما القانون المدني فلم يمنع الوكالة العامة كما ذهب الشافعية والحنابلة والشيعة الزيدية، كذلك لم يطلقها لتشمل جميع الأشياء كما فعل المالكية، بل قصر حدود سلطة الوكيل العام على أعمال الإدارة فقط كالإيجار والحفظ والصيانة واستيفاء الحقوق ووفاء الديون، ويقترّب القانون المدني في هذا الخصوص من المذهب الحنفي الذي قصر سلطة الوكيل العام على الحفظ فقط إذا كانت عبارة التوكيل جاءت على نحو أنت وكيل في كل شيء أو أنت وكيل في كل قليل وكثير.

أما إذا كانت عبارة التوكيل جاءت على نحو أنت وكيل في كل شيء جائز أمرك، فإن حدود سلطة الوكيل في المذهب الحنفي تتسع لتشمل بجوار الحفظ جميع التصرفات المالية من بيع وشراء وهبة وصدقة، وفي هذا يختلف القانون المدني مع المذهب الحنفي، حيث لا يجوز للوكيل العام في القانون المدني أن يقوم بأي عمل من أعمال التصرف تبرعاً كان أو معاوضة، فلا يجوز له أن يبيع مال الموكل أو يهبه أو يقرضه أو يصالح عليه أو يرهنه أو يرتب عليه أي حق عيني أصلياً كان هذا الحق أو تبعياً، بيد أنه يستثنى من ذلك التصرف الذي تقتضيه أعمال الإدارة فيجوز للوكيل العام أن يقوم به، ومثل ذلك الاستئجار وبيع المحصول وبيع البضاعة أو المنقول الذي يسرع إليه التلف، وشراء ما يستلزمه الشيء محل الوكالة من أدوات لحفظه واستغلاله.



## المبحث الثانى

### حدود سلطة الوكيل الخاص

ويحتوى على ثلاثة مطالب:

#### المطلب الأول

##### حدود سلطة الوكيل الخاص فى الفقه الإسلامى

الخاص - عند الأصوليين - هو كل لفظ وضع لمعنى معلوم على الأفراد<sup>(١)</sup>.

والوكيل الخاص:

هو الذى يختص بأمر خاص معين حدده له الموكل، كأن يقول الموكل لوكيله: وكلتك فى شراء هذا البيت، أو وكلتك فى بيع هذه السيارة، أو فى إجارة هذه العمارة، أو فى الدفاع عنى فى قضية كذا ونحو ذلك<sup>(٢)</sup>.

---

(١) كشف الأسرار شرح المصنف على المنار للنسفى: ج ١ ص ٢٦.

(٢) تكملة المجموع للمطيعى: ج ١٤ ص ١٢٥، قوانين الأحكام الشرعية لابن جزى الطبعة الأولى شركة الطباعة الفنية المتحدة - القاهرة ص ٣٤٤، شرح مجلة الأحكام العدلية لسليم رستم باز ج ٢ ص ٧٦٩، أحكام المعاملات الشرعية للشيخ على الخفيف الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م دار الفكر العربى - القاهرة ص ٢٩٩، الفقه الإسلامى وأدلته للدكتور وهبه الزحلى ج ٤ ص ١٥٥، الملكية ونظرية العقد للدكتور أحمد فراج حسين ط ١٩٨٧ دار الجامعة ص ٢٥٦.



ويشترط لصحة الوكالة الخاصة، تحديد جنس الموكل عليه، وإن كان لجنسه أنواع متفاوتة فيلزم أن يبين أيضاً نوعه أو مبلغ ثمنه ليصير الفعل الموكل به معلوماً فيمكنه الائتثار<sup>(١)</sup>، ومثل ذلك أن يقول الموكل لوكيله: اشتر لي ثوباً أو حيواناً أو دابة أو جوهرأ أو أرضاً أو حبوباً، فكل واحد منها يدخل تحته أجناس مختلفة، فلا بد من ذكر الجنس، فإذا سكت عنه كثرت الجهالة، فلم يصح التوكيل.

والأصل فى الوكالة الخاصة أن الجهالة الكثيرة تمنع صحة التوكيل بخلاف الجهالة القليلة كجهالة الصفة لا تمنع استحساناً<sup>(٢)</sup> لأن مبنى التوكيل على التوسع، لأنه استعانة، وفى اشتراط بيان الوصف أو اشتراط عدم الجهالة اليسيرة بعض الحرج وهو مدفوع شرعاً<sup>(٣)</sup>.

وعلى ذلك: لا يصح التوكيل بشراء شئ يشمل أجناساً للجهالة الفاحشة، كما لو قال الموكل لوكيله: اشتر لي دابة أو ثوباً دون أن يبين الجنس الذى يريده ويعبر الفقهاء عن ذلك بجهالة الجنس، فالدابة والثوب مجهولان جهالة تامة، إذ أن الدابة فى اللغة اسم يقع على كل ما يدب على الأرض من حيوان وإنسان، وقد خصها العرف بالخيول والبغال والحمير، ومن ثم فهى تشمل أجناساً كثيرة، فإذا حملت على المعنى العرفى كانت

(١) الهداية للمرعيتانى: الطبعة الأخيرة شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي ج ٣ ص ١٣٩، المبسوط للسرخسى ج ١٩ ص ٣٨، شرح مجلة الأحكام العدلية لسليم رستم باز ج ٢ "مادة ١٤٦٨" ص ٧٨٩.

(٢) بدائع الصنائع للكاسانى: ج ٦ ص ٢٣.

(٣) البحر الرائق لابن نجيم: ج ٧ ص ١٥٣.



شاملة للخيل والبغال والحمير، فالجنس الذى يريد شراءه مجهول، إذ يحتمل أنه يريد الخيل أو البغال أو الحمير.

ومثل الدابة الثوب، فإنه فيه جهالة الجنس، لأن الثوب يشمل أجناساً مختلفة، فهو يشمل: الحرير والصوف والقطن والكتان وغير ذلك، لذا إذا لم يبين الموكل الجنس الذى يريده كانت الوكالة باطلة حتى ولو ذكر الثمن<sup>(١)</sup>.

وكذلك لا يصح التوكيل بشراء شئ يشمل ما هو فى معنى الأجناس كالدار، أى أن الدار وإن لم تجمع أجناساً حقيقة إلا أنها تجمع ما هو فى معنى الأجناس، لأنها تختلف باختلاف الأغراض والجيران والمرافق والمحال والبلدان، ومثل الدار السيارة فهى تختلف باختلاف الأغراض والأنواع ومدى الاستعمال وغير ذلك، فلا يصح التوكيل بشراء دار أو سيارة حتى ولو بين الثمن لتعذر الامتثال لأمر الموكل، لأن بذلك الثمن يوجد فرد من كل جنس فلا يدري مراد الأمر لتفاحش الجهالة<sup>(٢)</sup>.

والمراد هنا بالجنس ما يشمل أصنافاً، وليس المراد الجنس المنطقى، وهو المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة، بل المراد ما يكون تحته أصناف، فالخيل مثلاً جنس عند الفقهاء، لأن تحته أصنافاً كثيرة

(١) تكملة المجموع للمطيعى: ج ١٤ ص ١٨٣ وما بعدها.

(٢) نتائج الأفكار "تكملة فتح القدير" لابن فؤاد: ج ٨ ص ٣٠ وما بعدها، المبسوط للسرخسى ج ١٩ ص ٤٠، الهداية للمرغينانى ج ٣ ص ١٣٩، مجمع الأنهر لداماد أفندى ج ٢ ص ٢٢٧، الملكية ونظرية العقد للدكتور أحمد فراج حسين ص ٢٥٦.



كالعربى والاسترالى وغير ذلك من أصناف الخيل، وكذا البغال والحمير فإنها أجناس تشمل أصنافاً كثيرة.

أما إذا كانت عبارة الموكل قد حددت الجنس فى الشئ الذى يشمل أجناساً مختلفة ولم تبين النوع، فإن الوكل تصح للجهالة اليسيرة، ومثل ذلك لو قال الموكل للوكيل: وكلتك على أن تشتري لى فرساً، فإن الوكالة تصح لأنه وإن لم يكن فيه بيان شاف ولكن جهالته غير فاحشة، ويعبر الفقهاء عن ذلك بجهالة النوع، وهو أن يذكر عبارة تشمل أصنافاً كثيرة لم يبين واحد منها، فالمراد بالنوع الصنف، فإذا قال له: وكلتك على شراء فرس فقد وكله على شراء صنف مجهول، لأن الفرس يشمل أصنافاً كثيرة، فعدم تعيين واحد منها فيه جهالة للنوع - أى الصنف - ولكن هذه الجهالة يسيرة، لأن الوكيل قادر على تحصيل غرض الموكل، وذلك بأن ينظر إلى حاله ويشتري ما يليق به<sup>(١)</sup>.

كذلك إذا كانت عبارة الموكل قد حددت النوع والثمن فيما هو فى معنى الأجناس كالدار أو السيارة، فإن الوكالة تصح، لأنه بذكر نوع الدار أو السيارة تعتبر الجهالة يسيرة وهى لا تمنع صحة الوكالة<sup>(٢)</sup>.

(١) تكملة المجموع للمطيعى: ج ١٤ ص ١٨٣ وما بعدها، المبسوط للسرخسى ج ١٩ ص ٤٠.

(٢) نتائج الأفكار لابن قودر: ج ٨ ص ٣١.



وتحديد نوع الدار يكون ببيان جهتها كأن يقول: في بلد كذا في حارة كذا أو في شارع كذا، وتحديد نوع السيارة يكون بذكر طرازها وسنة هذا الطراز اسم مصنعها أو الاسم التجاري والرقم المميز لها<sup>(١)</sup>.

### أقسام الوكالة الخاصة:

تنقسم الوكالة الخاصة إلى قسمين: وكالة مطلقة ووكالة مقيدة.

#### ١ - الوكالة المطلقة:

هي التي لا يقيد فيها الوكيل بشئ<sup>(٢)</sup>، فلا يقيد الوكيل بثمن ولا بحول ولا بأجل ولا بنقد البلد<sup>(٣)</sup>، كما إذا قال الموكل للوكيل: وكلتك في بيع هذا المنزل أو هذه الأرض دون أن يحدد له ثمن معين أو كيفية معينة لوفاء الثمن<sup>(٤)</sup>.

#### حكم الوكالة المطلقة:

وقد اختلف الفقهاء في حكم الوكالة المطلقة وحدود سلطة الوكيل فيها على قولين:

---

(١) تكملة المجموع للمطيعي: ج ١٤ ص ١٨١.

(٢) معنى المحتاج للشربيني: ج ٢ ص ٣٠٣، شرح جلال الدين المحلى - مطبوع مع حاشيتي قليوبى وعميرة - ج ٢ ص ٤٢٨، السراج الوهاج للغمراوي ص ٢٤٩.

(٣) حاشية البيجورى: ج ١ ص ٤٠٣.

(٤) الفقه الإسلامى وأدلته للدكتور وهبه الزحيلي: ج ٤ ص ١٥٦، الملكية ونظرية العقد للدكتور أحمد فراج حسين ص ٢٥٧.



## القول الأول:

ذهب الإمام أبو حنيفة<sup>(١)</sup> إلى أن التوكيل المطلق يراعى فيه الإطلاق، فتتسع فيه حدود الوكيل، ومن ثم يملك الوكيل بيع مال موكله بالثمن الذي يراه مناسباً قليلاً كان أو كثيراً ولو بغبن فاحش، وكذا له أن يبيعه إلى أي أجل كان متعارفاً وغير متعارف، وأيضاً يجوز بيعه بالعروض بأقل أو أكر من القيمة.

## وجه قول الإمام أبي حنيفة:

أن الأصل في اللفظ المطلق أن يجري على إطلاقه ولا يجوز تقييده إلا بدليل كوجود تهمة ولا يعتمد على العرف، لأن العرف في البلاد متعارض، فإن البيع بغبن فاحش لغرض التوصل بثمنه إلى شراء ما هو أربح منه متعارف أيضاً، فلا يجوز تقييد المطلق مع المتعارض، مع أن البيع بغبن فاحش إن لم يكن متعارفاً فعلاً فهو متعارف ذكراً وتسمية، لأن كل واحد منهما يسمى بيعاً أو هو مبادلة شيء مرغوب بشيء مرغوب لغة

---

(١) تبين الحقائق للزيلعي: ج ٤ ص ٢٧٠، مجمع الأنهر لداماد أفندي ج ٢ ص ٢٣٥، البحر الرائق لابن نجيم ج ٧ ص ١٦٧، بدائع الصنائع للكاساني ج ٦ ص ٢٧، حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٤٠٧، الهداية للمرغيناني ج ٣ ص ١٤٥، شرح مجلة الأحكام العدلية لسليم رستم باز ج ٢ ص ٨٠٧، المادة ١٤٩٤ "نتائج الأفكار" "تكملة فتح القديو" لابن قوثر ج ٨ ص ٧٧ حيث جاء فيه: "والوكيل بالبيع يجوز بيعه بالقليل والكثير والعرض عند أبي حنيفة ويجوز بيعه بأجل غير متعارف أيضاً عنده، صرح به في الذخيرة وغيرها، ولقب هذه المسئلة الوكيل بالبيع مطلقاً يملك البيع بما عز وهان وبأى من كان وإلى أي أجل كان متعارفاً وغير متعارف.





وقد وجد ومطلق الكلام ينصرف إلى المتعارف ذكراً أو تسمية من غير اعتبار الفعل<sup>(١)</sup>.

## القول الثاني:

ذهب صاحبان "أبو يوسف ومحمد"<sup>(٢)</sup> والمالك<sup>(٣)</sup>

(١) بدائع الصنائع للكاظمي: ج ٦ ص ٢٧.

(٢) البحر الرائق لابن نجيم: ج ٧ ص ١٦٧، مجمع الأنهر لداماد أفندي ج ٢ ص ٢٣٥، بدائع الصنائع للكاظمي ج ٦ ص ٢٧، نتائج الأفكار لابن قودر ج ٨ ص ٨٨، الهداية للمرغيناني ج ٣ ص ١٤٥، تبين الحقائق للزليعي ج ٤ ص ٢٧٠ حيث جاء فيه: "الوكيل بالبيع يجوز بيعه بالقليل والكثير الخ وهذا عند أبي حنيفة - رحمه الله - وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي - رحمهم الله - لا يجوز بيعه بنقصان لا يتغابن الناس في مثله ولا يجوز إلا بالدرهم حالة أو إلى أجل متعارف".

(٣) الشرح الكبير للدردير: ج ٣ ص ٣٤٣ وما بعدها، مواهب الجليل للحطاب والتلج والإكليل للمواق ج ٧ ص ١٨٢ وما بعدها، المدونة الكبرى للإمام مالك ط ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م، دار الفكر بيروت ج ٣ ص ٢٦٥، بلغة السالك للصاوي ج ٢ ص ١٨٤، الشرح الصغير للدردير ج ٣ ص ٢٣٢، قوانين الأحكام الشرعية لابن جزى ص ٣٤٤، بداية المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ٤٩٠، جواهر الإكليل للأزهرى ج ٢ ص ١٩٠ حيث جاء فيه: "وتعين في التوكيل على البيع المطلق عن التقيد بنقد مخصوص نقد البلد الذي يبيع الوكيل فيه وإن اختلف نقد البلد اعتبر غالبه. وتعين في التوكيل على الشراء المطلق شيء لائق به أي الموكل ومناسب له .. وتعين في التوكيل المطلق على بيع أو شراء ثمن المثل للمبيع أو المشتري وبين حكم مخالفة الوكيل نقد البلد واللائق وثن المثل فقال: وإلا أي وإن لم يبيع بنقد البلد بأن باع بعرض أو نقد غيره أو لم يشتري اللائق بأن اشتري غيره أو لم يبيع أو يشتري بثن المثل بأن باع بأقل منه أو اشتري بزائد عليه خير الموكل في الرد والإجازة.



والشافعية<sup>(١)</sup> والحنابلة<sup>(٢)</sup> إلى أن سلطة الوكيل المطلق تتقيد بما هو متعارف بين الناس، فلا يجوز بيعه بنقصان لا يتغابن الناس فيه أى بغبن فاحش، ويجوز بغبن يسير<sup>(٣)</sup>، وكذا لا يجوز بيعه إلا بأجل متعارف، وأيضاً لا يجوز بيعه بعرض من العروض كثوب. فإذا خالف الوكيل المتعارف كان فضولياً فى تصرفه عند المالكية وقول للشافعية فيخير الموكل بين القبول والرد.

(١) نهاية المحتاج للرملى: ج ٥ ص ٣١، المذهب للشيرازى ج ١ ص ٣٥٣، تكملة المجموع للمطيعى ج ١٤ ص ١٧٣ وما بعدها، السراج الوهاج للغمراوى ص ٢٤٩، مغنى المحتاج للشربيني ج ٢ ص ٣٠٣، حاشيتا قليوبى وعميرة ومنهاج الطالبين للنووى ج ٢ ص ٤٢٨، روضة الطالبين للنووى ج ٤ ص ٣٠٤ حيث جاء فيها: "وكله فى بيع شئ وأطلق، لا يصح بيعه بغير نقد البلد ولا بثمن مؤجل، ولا بغبن فاحش على المشهور وفى قول: يصح كل ذلك موقوفاً على إجارة الموكل، وهذا هو القول المنقول فى بيع الفضولى".

(٢) المغنى لابن قدامة: ج ٧ ص ٢٤٧، الروض المربع للبهوتى وزاد المستقنع للحجاوى وحاشية الروض المربع للنجدى ج ٥ ص ٢١٨، الشرح الكبير لابن قدامة، والإنصاف للمرداوى ج ١٣ ص ٤٩١، منار السبيل لابن ضويان ج ١ ص ٣٤٨، الكافى لابن قدامة المقدسى ج ٣ ص ٣١٦، كشف القناع للبهوتى ج ٣ ص ١٧١، الإقناع للحجاوى ج ٢ ص ٤٢٩ حيث جاء فيه: "ولا يصح أن يبيع نساء، ولا بغير نقد البلد، ولا بغير غالبه، إن كان فيه نقد، فإن تساوت، فالأصلح، هذا إن لم يعين الموكل نقداً ولا أن يبيع بعرض ولا نفع مع الإطلاق".

(٣) الغبن اليسير: هو ما يدخل تحت تقويم المقومين، بأن قومه عدل مثلاً بعشرة وعدل آخر بتسعة فاشتراه بعشرة، وقد روه فى العروض بزيادة نصف فى العشرة وفى الحيوان بدرهم وفى العقار بدرهمين. مجمع الأنهر لداماد أفندى ج ٢ ص ٢٣٧.



### ووجه هذا القول:

أن مطلق الأمر يتقيد بما هو متعارف بين الناس، لأن التصرفات لدفع الحاجات فيتقيد الوكيل بمواقع الحاجة، والمتعارف البيع بثمن المثل وبالنقود<sup>(١)</sup> حالة أو مؤجلة بأجل متعارف بين الناس، ولأن البيع بغبن فاحش بيع من وجه وهبة من وجه ولهذا لو صدر من المريض اعتبر من الثلث ولا يملكه الأب والوصى فصار كالوكيل بالشراء، والبيع بالعرض شراء من وجه ولم يوكله به ولا بالهبة فلا يدخل تحت الأمر بالبيع<sup>(٢)</sup>.

### والراجع في تقديرى:

هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من القول بتقييد سلطة الوكيل المطلق بالمتعارف بين الناس، لأن هذا هو ما يحقق المصلحة للموكل، والمطلوب من الوكيل أن يسعى لتحقيق ما فيه مصلحة ونفع لموكله، ولاشك أن البيع بغبن فاحش أو لأجل غير متعارف لا يحقق المصلحة ولا النفع للموكل.

### ٢- الوكالة، المقيدة:

هى التى يقيد فيها تصرف الوكيل بشروط محددة<sup>(٣)</sup>، كأن يقول الموكل لوكيله: وكلتك فى بيع سيارتى بثمن حال قدره عشرة آلاف جنيه.

(١) نتائج الأفكار لابن قودر: ج ٨ ص ٧٧، مجمع الأنهر لداماد أفندى ج ٢ ص ٢٣٥.

(٢) تبين الحقائق للزبلى: ج ٤ ص ٢٧١.

(٣) الفقه الإسلامى وأدلته للدكتور وهبه الزحيلي: ج ٤ ص ١٥٥.



### حكم الوكالة المقيدة:

أن الوكيل يجب عليه أن يراعى تقييد الموكل ويتبع ما أمره به، لأن الوكيل يتصرف بولاية مستفادة من قبل الموكل فيلزمه من التصرف قدر ما ولاه<sup>(١)</sup>.

### وعلى ذلك:

فسلطة الوكيل في التوكيل المقيد تتقيد بما قيده به الموكل سواء بالنسبة للشخص المتعاقد معه، أو لزمن إبرام العقد أو مكانه، أو مقدار الثمن وجنسه وزمانه، فلو عين الموكل شخصاً معيناً بأن قال: بع لأحمد، أو عين زمناً معيناً كيوم الجمعة، أو عين مكاناً معيناً كسوق محدد، أو حدد مقدار الثمن وجنسه وزمانه كألف جنيه مصرى حالة، فيجب على الوكيل أن يمثل تقييد الموكل ولا يخالفه فيما طلب، لأنه إذا حدد له شخصاً معيناً فقد يقصد نفعه بتخصيصه بتلك السلعة وربما كان ماله أبعد عن الشبهة<sup>(٢)</sup>، لما يعلم عنه من حرية للكسب الحلال، ولذا يمتنع على الوكيل البيع لغير هذا الشخص حتى ولو رغب غيره الشراء بالزيادة عن ثمن المثل، لأنه لا عبرة لهذه الزيادة لامتناع البيع من الراغب بها فهي كالعدم<sup>(٣)</sup>.

(١) بدائع الصنائع للكاظمي: ج ٦ ص ٢٧.

(٢) مغنى المحتاج للشربيني: ج ٢ ص ٣٠٨، المغنى لابن قدامة ج ٧ ص ٢٤٤،

الكافي لابن قدامة المقدسي ج ٣ ص ٣١٤.

(٣) نهاية المحتاج للرملي: ج ٥ ص ٤١.



أما إذا حدد له زماناً معيناً، فلأنه قد يؤثر البيع في زمن الحاجة إليه دون غيره، ولهذا لا يجوز للوكيل البيع في زمن قبله ولا زمن بعده<sup>(١)</sup>. أما إذا حدد له مكاناً معيناً من سوق ونحوها، فلأنه قد يكون له في ذلك المكان غرض ظاهر، كما لو كان الراغبون فيه أكثر، أو النقد فيه أجود<sup>(٢)</sup>، أو لأن هذا المكان معروفاً بكثرة الثمن، أو حله، أو بصلاح أهله، أو بمودة بين الموكل وبينهم<sup>(٣)</sup>.

أما إذا حدد له مقدار الثمن وجنسه، كما لو قال: بع هذه السيارة بعشرة آلاف جنيه مصري، فباعها بأقل أو باعها بغير الجنيهاً المصرية، كما لو باعها بريالات سعودية أو دولارات أمريكية، فلا ينفذ البيع حتى ولو كانت قيمة الريالات أو الدولارات أكثر من عشرة آلاف جنيه مصري، لأن أغراض الناس تختلف باختلاف الأجناس فكان في معنى الخلاف إلى شر، فلا ينفذ إلا بإجازة الموكل.

وكذلك لو قيده بزمان الثمن من حلول وتأجيل، كما لو قال له: بع هذه الدار بمائة ألف جنيه حالة، فباعها بمائة ألف جنيه نسيئة، فلا ينفذ البيع بل يتوقف على إجازة الموكل لأنه خلاف إلى شر، بخلاف ما لو قال له: بع هذه الدار بمائة ألف جنيه نسيئة، فباعها بمائة ألف جنيه حالة، فإن البيع ينفذ في هذه الحالة لأنه خلاف إلى خير، خاصة إذا لم يكن الثمن

(١) المغنى لابن قدامة: ج ٧ ص ٢٤٣، الشرح الكبير لابن قدامة - مطبوع مع المقنع والإنصاف - ج ١٣ ص ٥٢٠، الكافي لابن قدامة المقدسي ج ٣ ص ٣١٤، الممذهب للشيرازي ج ١ ص ٣٥٢.

(٢) روضة الطالبين للنووي: ج ٤ ص ٣١٥.

(٣) المغنى لابن قدامة: ج ٧ ص ٢٤٣، الشرح الكبير لابن قدامة ج ١٣ ص ٥٢٠.



يستتضر بحفظه في الحال، وكان في وقت مأمون من النهب أو السرقة لأنه إن كان خلافاً صورة فهو وفاق معنى، لأنه مأمور به دلالة، فكان متصرفاً بتولية الموكل فينفذ<sup>(١)</sup>.

### وخلاصة ما تقدم:

أن سلطة الوكيل المقيد تنقيد بما قيده به موكله، ويجب على الوكيل أن يراعى القيد بالإجماع حتى أنه إذا خالف قيده لا ينفذ على الموكل ولكن يتوقف على إجازته إلا أن يكون خلافه إلى خير فإنه ينفذ، لأنه إن كان خلافاً صورة فهو وفاق معنى.

---

(١) بدائع الصنائع للكاساني: ج٦ ص٢٧، مرشد الحيوان لمحمد قدرى باشا: ج٢ ص٢٦٣ وما بعدها، المادتان (٩١١، ٩١٢) شرح مجلة الأحكام العدلية لسليم رستم باز ج٢ ص٧٩٤ وما بعدها، الشرح الصغير للرددير ج٣ ص٢٣٣، الشرح الكبير للرددير ج٣ ص٣٤٤، مواهب الجليل للحطاب ج٧ ص١٨٣ وما بعدها، جواهر الإكليل للأزهري ج٢ ص١٩٠ وما بعدها، المدونة الكبرى للإمام مالك ج٣ ص٢٦٥ وما بعدها، تكملة المجموع للمطيعي ج٤ ص١٩٣، المذهب للشيرازي ج١ ص٣٥٤، المغنى لابن قدامة ج٧ ص٢٤٦، المقنع والشرح الكبير والإنصاف ج١٣ ص٥٠٠ وما بعدها، الروض المربع للبهوتي وزاد المستنقع للحجاوي وحاشية الروض للنجدي ج٥ ص٢٢١ وما بعدها، الكافي لابن قدامة المقدسي ج٣ ص٣١٧، كشف القناع للبهوتي ج٣ ص١٧٣ وما بعدها، الفقه الإسلامي وأدلته للدكتور/ وهبه الزحيلي ج٤ ص١٥٦، أحكام المعاملات الشرعية للشيخ على الخفيف ص٣٠٢، المدخل الفقهي العام للدكتور/ مصطفى أحمد الزرقاء - الطبعة التاسعة ١٩٦٧/١٩٦٨ مطابع ألفا باء، الأديب - دمشق ج١ ف٢٨٣ ص٥٥٣.



## المطلب الثانى

### حدود سلطة الوكيل الخاص فى القانون المدنى

إذا كانت الوكالة العامة ترد فى ألفاظ عامة كما سبق القول، فإن الوكالة الخاصة -عكس ذلك- ترد فى ألفاظ صريحة ومحددة، فيصرح للوكيل فيها بالقيام بأعمال محددة بذاتها أو على الأقل بجنسها، كتوكيل شخص بالبيع أو الرهن أو الاقتراض أو الإيجار<sup>(١)</sup>.

وقد نصت المادة (٧٠٢) من التقنين المدنى المصرى الحالى، على حدود سلطة الوكيل الخاص فقالت:

١- لا بد من وكالة خاصة فى كل عمل ليس من أعمال الإدارة، وبوجه خاص فى البيع والرهن والتبرعات والصلح والإقرار والتحكيم وتوجيه اليمين والمرافعة أمام القضاء.

٢- والوكالة الخاصة فى نوع معين من أنواع الأعمال القانونية تصح ولو لم يعين محل هذا العمل على وجه التخصيص، إلا إذا كان العمل من التبرعات.

---

(١) د/ محمد كامل مرسى: السابق ف١٩٢، د/ أحمد هندى: السابق ف٢١ ص١١١ والمرجع الذى أشار إليه سيادته.



٣- والوكالة الخاصة لا تجعل للوكيل صفة إلا فى مباشرة الأمور المحددة فيها، وما تقتضيه هذه الأمور من توابع ضرورية وفقاً لطبيعة كل أمر وللعرف الجارى<sup>(١)</sup>.

(١) تقابل هذه المادة فى التقنين المدنى السابق، المواد التالية:

- المادة (٦٢٩/٥١٥ - ٦٣١) ونصها: "يجوز أن يكون التوكيل خاصاً أو عاماً فالتوكيل الخاص لا يترتب عليه إلا الإذن للوكيل بإجراء الأعمال المبينة فى التوكيل وتوابعها الضرورية وأما التوكيل العام فلا يترتب عليه إلا التفويض للوكيل فى الأعمال المتعلقة بالإدارة".

- والمادة (٦٣٢/٥١٦) والتي نصت على أنه: "لا يسوغ الإقرار بشئ بطريق التوكيل ولا طلب يمين ولا المدافعة فى أصل الدعوى ولا تحكيم محكمين ولا إجراء مصالحه أو بيع عقار أو حق عقارى أو ترك التأمينات مع بقاء الدين أو إجراء أى عقد يتضمن التبرع، إلا بعد إثبات توكيل خاص بذلك أو تفويض خاص ضمن توكيل عام".

- والمادة (٦٣٣/٥١٧) والتي نصت على أن: "التوكيل فى بيع عقارات الموكل يتضمن الإذن ببيع عقار غير منصوص عليه، وكذلك التوكيل فى تحكيم المحكمين أو فى إجراء المصالحة يتضمن التفويض للوكيل فى إجراء ذلك فى جميع حقوق الموكل ولو غير منصوص عليها. والحاصل أن التوكيل العام فى جنس عمل يكون معتبراً بدون نص على موضوع العمل، إلا فيما يتعلق بعقود التبرعات".

ويتفق التقنين المدنى السابق فى أحكامه مع أحكام التقنين المدنى الحالى.

د/ عبد الرزاق أحمد السنهورى: السابق ج ٧ ف ٢٤١ ص ٤٣٨ وما بعدها

هامش رقم (٤).

وهذه المادة تقابل فى نصوص القانون بالأقطار العربية، المواد التالية:

مادة (٧٠٢) ليبي و(٦٦٨) سورى و(٩٣١) عراقى و(٧٧٧) لبنانى و(٥٧٧) سودانى و(١١٢٠) تونسى، المستشار/ أنور العمروسى: السابق ج ٣ ص ٣٤٢.





ويخلص من هذا النص ما يأتي<sup>(١)</sup>:

١- أن أعمال التصرف يجب أن تكون الوكالة فيها وكالة خاصة، نظراً لخطورتها.

وعلى ذلك فإذا كانت سلطة الوكيل العام لا تتعدى حدود أعمال الإدارة ولا يجوز له القيام بأعمال التصرف إلا إذا كانت تقتضيها أعمال الإدارة على النحو السابق ذكره<sup>(٢)</sup>، فإن سلطة الوكيل الخاص تشمل أعمال الإدارة المقصورة على عمل معين بالذات أو على بعض أعمال الإدارة دون بعض على الوجه السابق ذكره<sup>(٣)</sup>.

كما تشمل أعمال التصرف الذي لا يمكن أن تكون محلاً إلا لوكالة خاصة لخطورتها.

ويجب على الموكل أن يحدد أعمال التصرف الذي يجوز للوكيل مباشرتها، لأنه إذا كان من الجائز في الوكالة العامة أن ترد في ألفاظ

---

(١) راجع: د/ عبد الرزاق أحمد السنهوري: السابق ج ٧ ف ٢٤١، ٢٤٢ ص ٤٣٩: ٤٤٧، د/ محمد كامل مرسى: السابق ف ١٩٢ ص ٢٥٩: ٢٦٤، ف ١٩٧ ص ٢٧١ وما بعدها.

د/ مصطفى عبد الحميد عدوي: السابق ص ٤٢: ٤٠، د/ جمال مرسى بدر: السابق ف ٩٨ ص ١٦٤، المستشار/ أنور العروسي: السابق ص ٣٤٤: ٣٤٧، د/ مصطفى الجمال: السابق ف ٢٤٣ ص ٢٨٧، المذكرة الإيضاحية للقانون المدني المصري على المادتين (٧٠١، ٧٠٢)، مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٥ ص ١٩٨ وما بعدها.

(٢) أنظر: أنفا ص ٤٥.

(٣) أنظر: أنفا ص ٤٥.



عامة دون تحديد لنوع العمل القانوني، وينصرف هذا التوكيل إلى جميع أعمال الإدارة كما سبق القول، فإنه ليس من الجائز في الوكالة الخاصة أن ترد في صيغة عامة تتناول جميع أعمال التصرف دون تحديد لأنواع معينة من هذه الأعمال، وإذا وردت بهذه الكيفية فإن الوكالة تكون باطلة، ومن ثم لا يسوغ للوكيل القيام بأى عمل من أعمال التصرف لأنه ليس بذات صفة في مباشرة أى منها.

وعلى ذلك فلا بد من وكالة خاصة لكل عمل من أعمال التصرف، والأصل أن تتحدد الوكالة الخاصة بتصرف واحد كالبيع أو الشراء، أو الرهن، أو الهبة، أو الإقراض أو الصلح .. الخ، إلا أنه يجوز أن تشمل الوكالة الخاصة طائفة من التصرفات كالبيع والرهن أو الإقراض، وفي هذه الحالة يشترط تحديد كل نوع من أنواع التصرفات التى تشملها الوكالة، فتتعدد الوكالات الخاصة بتعدد أعمال التصرف، وإن كان يشملها جميعاً ورقة واحدة.

٢- لا يشترط في الوكالة الخاصة في المعاوضات كالبيع والرهن، تحديد المحل الذى يقع عليه التصرف، فتصح الوكالة في نوع معين من التصرفات ولو لم يعين محل هذا العمل على وجه التخصيص وفى هذا الخصوص نقول محكمة النقض المصرية: "النص فى المادة (٢/٧٠٢) من القانون المدنى على أن الوكالة الخاصة فى نوع معين من أنواع الأعمال القانونية تصح ولو لم يعين محل هذا العمل على وجه التخصيص إلا إذا كان العمل من التبرعات يدل على أن الوكالة الخاصة فى المعاوضات يصح أن تصدر دون تحديد لمحل التصرف.



ولما كان التوكيل الصادر من المطعون عليها الأولى لمحاميها ينص على أن له أن يشتري لذمتها العقار المطلوب بيعه، فإنه يخوله صفة في أن يشتري عنها الإطيان موضوع التنفيذ عملاً بالمادة (٢/٧٠٢) السالف ذكرها دون حاجة إلى أن يعين فيه على وجه التحديد بيان هذه العقارات التي انصب عليها التصرف.

ولما كان ذلك فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون لرفض الطاعة من أن التوكيل لم يكن يخول الوكيل شراء العقار بجلسة المزاد لأن عبارته غامضة ولا تتضمن تحديداً لموضوعة يكون على غير أساسى<sup>(١)</sup>.

يتبين مما سبق أنه يجوز للموكل أن يكلف الوكيل الخاص ببيع أو شراء منزل معين، كما يجوز له أن يكلفه ببيع أمواله بصفة عامة، وفي هذه الحالة الأخيرة يكون للوكيل صفة في بيع أى مال للموكل بل وفي بيع جميع أمواله، ولكن لا يجوز له أن يقرض هذه الأموال أو يرهنها أو يرتب عليها حقاً عينياً آخر - كحق الانتفاع أو الارتفاق - أو أن يصالح عليها أو أن يقوم بأى تصرف آخر غير البيع، لأنه لا بد من وكالة خاصة لكل نوع من هذه التصرفات.

٣- إذا كان العمل تبرعاً كالهبة والإبراء، فيجب أن تكون الوكالة فيها خاصة في نوع التصرف وخاصة كذلك في محله، فإذا جاز أن يوكل شخص شخصاً آخر في بيع ماله دون أن يحدد له المال الذى يباع،

(١) نقض مدنى- فى ٢٢/١٠/١٩٧٤ - مجموعة المكتب الفنى - الطعن رقم ٣٧١

لسنة ٣٩ ق س ٢٩ القاعدة رقم ١٩٣ ص ١١٥٦.



فإنه ليس من الجائز أن يوكل شخص شخصاً آخر فى الهبة أو الإبراء دون أن يعين له المال الذى وكله فى هبته أو الدين الذى وكله فى الإبراء منه، بل لابد أن يذكر له أنه وكله فى هبة منزل معين أو سيارة محددة بالذات، أو وكله فى إبراء مدين معين من الدين الذى له فى ذمته ومقداره كذا أو تاريخه كذا أو وصفه كذا ويصفه بما يعينه تعييناً كافياً.

وسبب التفرقة بين المعاوضات والتبرعات فى هذا الخصوص يعود إلى أن التبرعات تعتبر أشد خطورة من المعاوضات، لذا يجب أن يكون التوكيل فيها محدداً تحديداً أدق من التحديد فى المعاوضات، فيعين نوع التصرف ومحلّه معاً حتى لا يكون الوكيل جراً فى التبرع بأموال موكله كيفما شاء.

وفى هذا الخصوص نقول المذكرة الإيضاحية للتقنين المدنى الواردة على المادتين (٧٠١ ، ٧٠٢): "ويلاحظ أن تدرج الأعمال فى الخطورة يتمشى معه تدرج الوكالة فى التخصيص. فما كان من الأعمال محدود الخطورة، كأعمال الإدارة، تكفى فيه الوكالة العامة، فإذا زادت خطورة العمل، كما فى أعمال التصرف وملحقاتها، وجب أن تتخصص الوكالة فى نوع العمل القانونى، حتى إذا وصلت الخطورة إلى الضرورة، كما فى أعمال التبرع، وجب أن تتخصص الوكالة فى نوع العمل القانونى وفى محلّه"<sup>(١)</sup>.



٤- الوكالة الخاصة سواء أكانت في التبرعات أم في المعاوضات أم في بعض أعمال الإدارة، يجب تفسيرها تفسيراً ضيقاً، وعدم التوسع في تطبيقها على أعمال أخرى بطريق القياس، إذ "الوكالة الخاصة لا تجعل للوكيل صفة إلا في الأمور المحددة فيها" (م ٣/٧٠٢). فالتوكيل في قبض الدين لا يشمل التوكيل في منح المدين أجلاً للوفاء، ولا في مقاضاته، ولا في إبرائه ولو من جاء من الدين، ولا في الصلح، ولا في الحوالة.

والتوكيل في الاقتراض لا يشمل التوكيل في الرهن. وتوكيل المحامي في المرافعة أمام القضاء لا يشمل توكيله في الصلح أو التحكيم أو الإقرار أو توجيه اليمين، ومع ذلك فإنه يمكن أن يتضمن سند التوكيل الصادر للمحامي توكيله في كافة هذه الأمور، فيذكر في سند التوكيل أنه موكل في المرافعة أمام القضاء وفي الصلح والتحكيم والإقرار وتوجيه اليمين، فإذا لم يذكر في سند التوكيل أحد هذه الأمور، فإن المحامي لا تكون له صفة في مباشرته.

٥- الوكالة الخاصة تشمل ما تقتضيه من توابع ضرورية وفقاً لطبيعة كل أمر وللعرف الجاري (م ٣/٧٠٢) مدني.

بيد أن اشتغال الوكالة الخاصة لتوابع العمل الضرورية ولوازمه، لا يقتصر فقط على الوكالة الخاصة في المعاوضات والتبرعات، بل يمتد أيضاً ليشمل كل وكالة، فيشمل الوكالة الخاصة في عمل من أعمال الإدارة والوكالة العامة في جميع أعمال الإدارة.



وعلى ذلك فالوكالة في البيع تشمل تسليم المبيع، والوكالة في الشراء تشمل تسليم العين المشتراه، والوكالة في الإيجار تشمل تسليم العين المؤجرة، والوكالة في الاستئجار تشمل تسليم العين المستأجرة، والوكالة في قبض الدين تشمل إعطاء المدين مخالصة بدفعه، وشطب الرهن الذي يضمنه، وقبض الدين قبل حلول أجله، واستيفاء جزء من الدين إذا جرى العرف بذلك أو انصرفت إليه نية المتعاقدين، والوكالة في الاقتراض تشمل تسلم المبلغ المقترض.

فمثل هذه الأعمال لابد منها لتنفيذ الوكالة ولذلك شملتها الوكالة، والمعول في ذلك هو طبيعة التصرف محل الوكالة وما جرى به العرف وأيضاً ما انصرفت إليه إرادة المتعاقدين.

### وخلاصة ما سبق:

أن أعمال التصرف تحتاج إلى وكالة خاصة نظراً لخطورتها، وأن حدود سلطة الوكيل الخاص تنقيد بما نيظ إليه من تصرفات تم النص عليها في سند الوكالة، وأن هذه التصرفات إذا كانت من المعاوزات فلا تحتاج إلى تحديد المحل الذي يقع عليه التصرف، بعكس ما لو كان التصرف من التبرعات فلا بد فيه من تحديد المحل الذي يقع عليه التصرف لأن التبرعات تعتبر أشد خطورة من المعاوزات ولذلك كان لابد من أن يكون التوكيل فيها محدداً تحديداً أدق من التحديد في المعاوزات.

والوكالة الخاصة يجب عدم التوسع في تفسيرها، ومع ذلك فإنها تشمل ما تقتضيه من توابع ضرورية وفقاً لطبيعة التصرف محل



الوكالة وما جرى به العرف وأيضاً ما انصرفت إليه النية المشتركة للمتعاقدين.

وفي كل ما تقدم، فإن حدود سلطة الوكيل تنقيد بالطبع بالتعليمات التي أصدرها إليه الموكل، فلو حدد الموكل مثلاً حداً أدنى للثمن الذي يبيع به الوكيل أو حداً أعلى للثمن الذي يشتري به، فإن على الوكيل أن يلتزم بهذا التحديد ولا يتجاوزه في البيع أو الشراء أو غير ذلك<sup>(١)</sup>.

(١) د/ مصطفى محمد الجبال: السابق ف٢٤٣ ص ٢٨٧.



### المطلب الثالث

## الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون في

### حدود سلطة الوكيل الخاص

بالنظر في حدود سلطة الوكيل الخاص في الفقه الإسلامي والقانون المدني، يتضح لنا الآتي:

أولاً: يعرف الوكيل الخاص في الفقه الإسلامي بأنه الذي يختص بأمر خاص معين حدده له الموكل، ويتفق القانون المدني مع الفقه الإسلامي في خصوص تعريف الوكيل الخاص، حيث أن الوكالة الخاصة في القانون المدني يجب أن ترد في ألفاظ صريحة ومحددة.

ثانياً: ذهب القانون المدني إلى القول بأن أعمال التصرف تحتاج إلى وكالة خاصة نظراً لخطورتها، فلا بد في القانون المدني من وكالة خاصة لكل عمل من أعمال التصرف. وفي هذا يختلف القانون المدني عن الفقه الإسلامي، حيث رأينا أن من أجاز الوكالة العامة في الفقه الإسلامي كالحنفية والمالكية جعلوا أعمال التصرف من الأشياء التي تدخل تحت الوكالة العامة، مع مراعاة العبارة التي جاءت بها الوكالة عند الحنفية ومراعاة الاستثناءات التي أوردها المالكية على الوكالة العامة.

ثالثاً: يفرق القانون المدني بين ما إذا كان التصرف من المعاوضات أم من التبرعات، فإذا كان التصرف من المعاوضات فلا يحتاج إلى تحديد المحل الذي يقع عليه التصرف، فيجوز للموكل أن يكلف الوكيل ببيع أمواله بصفة عامة، ومن ثم يكون للوكيل صفة في بيع أي





مال للموكل بل وفي بيع جميع أمواله، أما إذا كان التصرف من التبرعات فلا بد فيه من تحديد المحل الذي يقع عليه التصرف، لأن التبرعات تعتبر أشد خطورة من المعاولات، ولذلك كان لابد من أن يكون التوكيل فيها محدداً تحديداً أدق من التحديد في المعاولات.

وفي هذا يختلف القانون المدني عن الفقه الإسلامي، حيث لا يفرق الفقه الإسلامي بين المعاولات والتبرعات في هذا الخصوص، إذ لابد في الوكالة الخاصة من تحديد المحل في الجميع بأن يقول الموكل لوكيله: وكلتك في شراء هذا البيت، أو وكلتك في التبرع بهذه السيارة، بل لابد في الفقه الإسلامي من تحديد جنس الموكل عليه إذا كان الأمر الموكل فيه يدخل تحته أجناس مختلفة، لأنه إذا سكّت عن تحديد الجنس كثرت الجهالة فلم يصح التوكيل.

وعلى ذلك فلا بد في الفقه الإسلامي من أن تحدد عبارة الموكل جنس الموكل عليه كأن يقول: وكلتك على أن تشتري لي فرساً، أو تحدد النوع والتمن فيما هو في معنى الأجناس كالدار والسيارة، فتبين جهة الدار بأن يقول: في بلد كذا أو في حارة كذا أو في شارع كذا، وتحدد نوع السيارة بأن يذكر طرازها وسنة هذا الطراز واسم مصنعها أو الاسم التجاري والرقم المميز لها.

وبهذا يتضح لنا أن الفقه الإسلامي عالج الوكالة الخاصة بدقة شديدة تجعلنا في منأى عن النزاع والشقاق الذي يمكن أن يحدث من الخلاف حول المحل الذي ورد عليه تصرف الوكيل، وهو ما يمكن أن



يُثَر في ظل القانون المدني الذي لا يشترط في الوكالة الخاصة في  
المعاوضات تحديد المحل الذي يقع عليه التصرف.

رابعاً: إذا قيدت الوكالة الخاصة في الفقه الإسلامي بشروط  
محددة فيجب على الوكيل أن يراعي تقييد الموكل ويتبع ما أمره به، فيتقيد  
بما قيده به الموكل سواء بالنسبة للشخص المتعاقد معه، أو لزمن إبرام  
العقد أو مكانه، أو مقدار الثمن وجنسه وزمانه، لأن الوكيل يتصرف  
بولاية مستفادة من قبل الموكل فيلزمه من التصرف قدر ما ولاه، وفي هذا  
يتفق القانون المدني مع الفقه الإسلامي، حيث يجب على الوكيل في  
القانون المدني أن يتقيد بالتعليمات التي أصدرها إليه الموكل ولا يتجاوزها  
في البيع أو الشراء أو غير ذلك.



## المبحث الثالث

### حدود سلطة الوكيل من حيث الأشخاص

وفيه ثلاثة مطالب:

#### المطلب الأول

### حدود سلطة الوكيل من حيث الأشخاص

#### فى الفقه الإسلامى

سبق أن ذكرنا فى الوكالة المقيدة<sup>(١)</sup> أنه يجب على الوكيل أن يراعى تقييد الموكل وينفذ تعليماته. ومن هذه التعليمات أنه إذا حدد الموكل للوكيل شخصاً معيناً يتعاقد معه، فلا يجوز للوكيل أن يخالف ويتعاقد مع غيره، سواء قدر له الثمن أو لم يقدره<sup>(٢)</sup>، لأنه قد يقصد نفعه بتخصيصه بتلك السلعة، وربما كان ماله أبعد عن الشبهة<sup>(٣)</sup> لتحريه الكسب الحلال، ولذا لا يصح للوكيل البيع لغير هذا الشخص حتى ولو رغب

---

(١) أنظر: سابقاً ص ٥٧.

(٢) المغنى لابن قدامة: ج ٧ ص ٢٤٤، المقنع والشرح الكبير ج ١٣ ص ٥١٩.

(٣) مغنى المحتاج للشربيني: ج ٢ ص ٣٠٨، المذهب للشيرازى ج ١ ص ٣٥٢، شرح جلال الدين المحلى: مطبوع مع حاشيتى قليوبى وعميرة، ج ٢ ص ٤٣٢، الكفى لابن قدامة المقدسى ج ٣ ص ٣١٤، منار السبيل لابن ضويان ج ١ ص ٣٤٩، البحر الزخار لابن المرتضى ج ٦ ص ٥٩.



غيره الشراء بالزيادة عن ثمن المثل، لأنه لا أهمية لهذه الزيادة لامتناع البيع من الراغب بها فهي كالعدم<sup>(١)</sup>.

بيد أنه قد تكون سلطة الوكيل مطلقة من هذه الوجهة، فلا يحدد الموكل للوكيل شخصاً معيناً يبرم العقد معه، وفي هذه الحالة يثور التساؤل عن حكم تعاقد الوكيل مع نفسه، طالما أن الموكل لم يحدد للوكيل شخصاً معيناً يبرم العقد معه.

### وبداية أقول:

أن الفقهاء قد فرقوا في حكم هذه الحالة بين صورتين. الأولى: تصرف الوكيل لنفسه أو لمن في رعايته من صغير أو سفيه أو مجنون. الثانية: تصرف الوكيل لمن لا تقبل شهادته له مثل زوجته أو أحد أصوله كالأب أو أحد فروعه كالابن البالغ الرشيد.

### الصورة الأولى: حكم تصرف الوكيل لنفسه أو لمن في رعايته:

اختلف الفقهاء في حكم تصرف الوكيل لنفسه أو لمن في رعايته كولد الصغير أو السفيه والمجنون، على قولين:

---

(١) نهاية المحتاج للشريني: ج ٥ ص ٤١، شرائع الإسلام لابن سعيّد الهذلي ط ١٩٧٨، مطابع دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر - بيروت - ج ١ ص ٢٤١.



## القول الأول:

ذهب الحنفية<sup>(١)</sup> والشافعية<sup>(٢)</sup> في المعتمد عندهم إلى أنه لا يجوز للوكيل أن يتصرف لنفسه أو لمن في رعايته كولد الصغير والسفيه والمجنون، بالبيع أو الشراء أو غيرهما، ولو أذن له الموكل في ذلك أو قدر له الثمن.

## ووجه هذا القول:

أن شراء الوكيل أو بيعه لنفسه أو لمن له عليه ولاية لا يجوز لتهمة المحاباة، فضلاً عن أن البيع والشراء من نفسه أو ممن له عليه

(١) بدائع الصنائع للكاساني: ج ٦ ص ٢٨، البحر الرائق لابن نجيم ومنحة الخالق لابن عابدين ج ٧ ص ١٦٦ وما بعدها، نتائج الأفكار "تكملة فتح القدير" لابن قودرج ٨ ص ٧٤، حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٤٠٧، مرشد الحيران لمحمد قدرى باشا ج ٢ ص ٢٦٥، ٢٦٧، المواد (٩١٦، ٩٢١، ٩٢٢) شرح المجلة لسليم رستم باز ج ٢ ص ٨٠٨ (المادة ١٤٩٦) تبين الحقائق للزليعي ج ٤ ص ٢٧٠، حيث جاء فيه: "ولا يجوز شراء الوكيل لنفسه ولا يبيعه منها وكذلك إذا أمره الموكل أن يبيعه من نفسه أو يشتري من نفسه لم يجز أيضاً وكذلك إذا باعه الوكيل من ابن له صغير لم يجز كأنه باع من نفسه ولو باع من نفسه لم يجز".

(٢) السراج الوهاج للغمراوي والمنهاج للنووي: ص ٢٤٩، نهاية المحتاج للرملي ج ٥ ص ٣٥٥، المذهب للشيرازي ج ١ ص ٣٥٢، حاشية البيجوري وشرح ابن قاسم الغزي ج ١ ص ٤٠٤، روضة الطالبين للنووي ج ٤ ص ٣٠٥، حاشيتا قليوبي وعميرة وشرح جلال الدين المحلي ج ٢ ص ٤٢٩، تكملة المجموع للمطيعي ج ١٤ ص ١٨٨ مغنى المحتاج للشريني ج ٢ ص ٣٠٤، حيث جاء فيه: "والوكيل بالبيع والشراء مطلقاً لا يبيع ولا يشتري لنفسه ولا لولده الصغير ونحوه من محابيره، ولو أذن له فيه لتضاد غرض الاسترخاء لهم والاستقصاء للموكل، وكذا لو قدر له الثمن ونهاه عن الزيادة".



ولاية يستلزم أن يكون البائع والمشتري شخصاً واحداً، والمعروف أن عقد البيع لا يكون إلا بين اثنين<sup>(١)</sup>، حيث يكون الإيجاب من شخص والقبول من شخص آخر، فالأصل عدم جواز اتحاد الموجب والقابل وإن انتفت التهمة، بدليل أنه لو وكله ليهب من نفسه لم يصح وإن انتفت التهمة لاتحاد الموجب والقابل<sup>(٢)</sup>.

كما أن العرف فى البيع أن يوجب الشخص لغيره، والوكالة تحمل على العرف<sup>(٣)</sup>.

ولا يجوز للوكيل أن يتصرف لنفسه أو لمن له عليه ولاية حتى ولو أذن له الموكل فيه، لأنه يجتمع فى عقده غرضان متضادان الاستقصاء للموكل والاسترخاء لنفسه<sup>(٤)</sup>، فالوكيل حريص طبعاً وشرعاً على الاسترخاء لنفسه أو لمن له عليه ولاية، وحريص شرعاً على الاستقصاء لموكله فتضاداً<sup>(٥)</sup>.

---

(١) تكملة المجموع للمطيعى: ج ١٤ ص ١٨٨، حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٤٠٧،

البحر الرائق لابن نجيم ج ٧ ص ١٦٧.

(٢) مغنى المحتاج للشربيني: ج ٢ ص ٣٠٤.

(٣) المذهب للشيرازى: ج ١ ص ٣٢٥، تكملة المجموع للمطيعى ج ١٤ ص ١٩٣.

(٤) المذهب للشيرازى: ج ١ ص ٣٥٢، مغنى المحتاج للشربيني ج ٢ ص ٣٠٤.

(٥) نهاية المحتاج للرملى: ج ٥ ص ٣٥.



## القول الثاني:

ذهب المالكية<sup>(١)</sup> والشافعية<sup>(٢)</sup> في وجه والحنابلة<sup>(٣)</sup> والشيعة الإمامية<sup>(٤)</sup>، إلى أنه يجوز للوكيل أن يتصرف لنفسه أو لمن له عليه ولاية بالبيع أو الشراء إذا أذن له الموكل في هذا البيع أو الشراء.

(١) الشرح الصغير للدردير: ج ٣ ص ٢٣٣، جواهر الإكليل للأزهرى ج ٢ ص ١٩٢، بلغة السالك للصاوى ج ٢ ص ١٨٥، قوانين الأحكام الشرعية لابن جزى ص ٣٤٤ الشرح الكبير للدردير ج ٣ ص ٣٤٨ حيث جاء فيه: "ومنع بيعه أى الوكيل فهو مصدر مضاف لفاعله لنفيه ما وكل على بيعه ولو سمي له الثمن لاحتمال الرغبة فيه بأكثر ما لم يكن بعد تنهاى الرغبات فيه أو لم يأذن له ربه فى البيع لنفسه وإلا جاز ومحجوزه من صغير وسفيه ورقيق غير مأذون" وعلق الشيخ الدسوقي فى حاشيته على هذا الكلام وفى نفس الموضوع فيقول: "قوله ما لم يكن الخ هذا قيد فى منع بيع الوكيل لنفسه وحاصله أن المنع مقيد بما إذا لم يكن شراؤه بعد تنهاى الرغبات وبما إذا لم يأذن له ربه فى البيع لنفسه فإن اشترى الوكيل لنفسه بعد تنهاى الرغبات أو أذنه الموكل فى شرائه لنفسه جاز شراؤه حينئذ ومثل إذنه له فى شرائه ما لو اشتراه بحضرة ربه لأنه مأذون له حكما".

(٢) المذهب للشيرازى: ج ١ ص ٣٥٢، روضة الطالبين للنووى ج ٤ ص ٣٠٥، تكملة المجموع للمطيعى ج ١٤ ص ١٨٨، ١٩٢، شرح جلال الدين المحطى ج ٢ ص ٤٢٩، حيث جاء فيه: "ولو أذن له الموكل فى البيع لنفسه أو ابنه الصغير صح بيعه لهما فى وجه".

(٣) الشرح الكبير لابن قدامة المقدسى: ج ١٣ ص ٤٨٩، الكافى لابن قدامة المقدسى ج ٣ ص ٣٢٣، الإقناع للحجاوى ج ٢ ص ٤٢٩، كشاف القناع للبهوتى ج ٣ ص ١٧٠ وما بعدها، المبدع لابن مفلح ج ٤ ص ٣٦٧، حاشية الروض المربع للنجدي ج ٥ ص ٢١٧، المغنى لابن قدامة ج ٧ ص ٢٣١، حيث جاء فيه: "وإذا أذن للوكيل أن يشتري من نفسه جاز له ذلك".

(٤) جاء فى شرائع الإسلام لابن سعيد الهذلى: ج ١ ص ٢٤٤ "إذا أذن الموكل لوكيله فى بيع ماله من نفسه فباع جاز".



### وجه هذا القول:

أن تصرف الوكيل لنفسه أو لمن له عليه ولاية يجوز بإذن الموكل لأنه هو الذي وكله في التصرف لنفسه، فصار كالرجل الذي يجعل لزوجته طلاق نفسها، ولأن علة المنع من تصرف الوكيل لنفسه وللمن في رعايته عند عدم الإذن للتهمة، لدالاتها على عدم رضا الموكل بهذا التصرف، وإخراج هذا التصرف عن عموم لفظ الموكل وإرادته، فإذا ما صرح الموكل بالإذن فيه، فلا يبقى دلالة عدم رضا الموكل مع نصه بلفظه على خلافها<sup>(١)</sup>.

### مناقشة وترجيح:

ناقش أصحاب القول الثاني ما استدل به أصحاب القول الأول على عدك جواز تصرف الوكيل لنفسه أو لمن في رعايته حتى ولو أذن له الموكل، بأن قولكم أنه يجتمع في العقد غرضان متضادان الاستقصاء للموكل والاسترخاء للوكيل، مربوط عليه بأن الموكل إذا عين الثمن للوكيل فاشترى به، فقد زال مقصود الاستقصاء، فإنه لا يراد أكثر مما قد حصل، وإن لم يعين الموكل الثمن للوكيل، فإن الوكيل يتقيد بالبيع بثمن المثل، كما لو باع لأجنبي<sup>(٢)</sup>.

(١) المغنى لابن قدامة: ج ٧ ص ٢٣١.

(٢) الشرح الكبير لابن قدامة المقدسي: ج ١٣ ص ٤٩٠.





وبذلك يتبين أن الراجح - والله أعلم - هو ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني من جواز تصرف الوكيل لنفسه أو لمن في رعايته إذا أذن له الموكل في هذا التصرف.

**الصورة الثانية: حكم تصرف الوكيل لمن لا تقبل شهادته له:**

ذهب جمهور الفقهاء (الحنفية<sup>(١)</sup> والمالكية<sup>(٢)</sup> والشافعية<sup>(٣)</sup> والحنابلة<sup>(٤)</sup>) إلى جواز تصرف الوكيل لمن لا تقبل شهادته له مثل زوجته

(١) نتائج الأفكار لابن قودر: ج ٨ ص ٧٤، حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٤٠٦ وما بعدها، مجمع الأنهر لداماد أفندي ج ٢ ص ٢٣٥، شرح مجلة الأحكام العدلية لسليم رستم باز ج ٢ ص ٨٠٨، بدائع الصنائع للكاساني ج ٦ ص ٢٨ حيث جاء فيه: "وليس له أي للوكيل أن يبيع من أبيه وجده وولده وولد ولده الكبار وزوجته عند أبي حنيفة وعندهما يجوز ذلك بمثل القيمة .. ولو عم التوكيل فقال اصنع ما شئت أو بع من هؤلاء أو أجاز ما صنعه الوكيل جاز بيعه بالاتفاق" وجاء في مرشد الحيوان "المادة ٩٢١" ص ٢٦٧، "لا يجوز للوكيل بالبيع أن يبيع الشيء الموكل ببيعه لمن لا تقبل شهادتهم له .. ما لم يكن الموكل أمره بالبيع لهم فيجوز بيعه لهم بمثل القيمة لا دونها". (٢) جواهر الإكليل للأزهرى: ج ٢ ص ١٩٢، بلغة السالك للصاوي ج ٣ ص ١٨٥ حيث جاء فيه: "المنع مقيد .. بما إذا لم يأذن له ربه في البيع لنفسه .. بخلاف زوجته وولده الرشيد ورفيقه المأذون له فلا يمنع شراؤه له لاستقلالهم بالتصرف لأنفسهم إن لم يحاب لهم فإن حابى منه ومضى البيع وغرم الوكيل ما حاب به والعبرة بالمحابة وقت البيع" والنص وإن أجاز للوكيل التصرف لمن لا تقبل شهادته له بدون إذن من الموكل بالتصرف لهم، فهو مع الإذن من الموكل أولى بالجواز.

(٣) حاشية البيجورى وشرح ابن القاسم الغزى: ج ١ ص ٤٠٤، تكملة المجموع للمطيعي ج ١ ص ١٨٨ حيث جاء فيه: "فلذا أذنه الموكل أن يبيع لمن لا تقبل شهادته فإنه يصبح أن يبيع لهم أو يشتري منهم بثلث المثل، كما يجوز له أن يبيع لهم بأزيد ويشتري منهم بأنقص بلا خلاف".

(٤) الكافي لابن قدامة المقدسى: ج ٣ ص ٣٢٣، الإقناع للحجاوى ج ٢ ص ٤٢٩، كشف القناع للبهوتى ج ٣ ص ١٧١، حيث جاء فيه: "ويصح بيعه أي الوكيل في البيع



وأصوله كالأب وفروعه المستقلين كالإبن البالغ الرشيد، وذلك إذا كان التوكيل مقيداً بعموم المشيئة بأن قال الموكل: بع أو اشتر ممن شئت، أو أذن له الموكل بالتصرف لهم ولم تكن هناك محابة بأن باع لهم مثلاً بمثل القيمة لا دونها، لانقضاء التهمة مع صريح الإذن وعدم المحابة، لأنه باع بالثمن الذي لو باع به لأجنبى لصح.

أما إذا كان التوكيل بالبيع أو الشراء مطلقاً أى لم يقيّد بعموم المشيئة ولم يكن هناك إذن للوكيل بالتعاقد مع من لا تقبل شهادته له مل زوجته أو أصوله وفروعه المستقلين، فقد اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

### القول الأول:

ذهب الإمام أبو حنيفة<sup>(١)</sup> والشافعية<sup>(٢)</sup> في مقابل الأصح

---

= لإخوته وأقاربه .. لا يبيعه لولده ووالده ومكاتبه ونحوهم كزوجته وسائر من ترد شهادته له، لأنه متهم في حقهم إلا بإذن الموكل فيجوز لانقضاء التهمة".

(١) مجمع الأنهر لداماد أفندي: ج ٢ ص ٢٣٥، بدائع الصنائع للكاساني ج ٦ ص ٢٨ تبين الحقائق للزيلعي ج ٤ ص ٢٦٩، نتائج الأفكار لابن قودر ج ٨ ص ٧٣ وما بعدها، حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٤٠٦، البحر الرائق لابن نجيم ومنحة الخالق لابن عابدين ج ٧ ص ١٦٦، الهداية للمرغيناني ج ٣ ص ١٤٥، اللباب للدمشقي ج ٢ ص ١٤٦ وما بعدها، شرح العناية للباقرتي - مطبوع مع نتائج الأفكار: ج ٨ ص ٧٤ حيث جاء فيه: "إذا وكل شخصاً بالبيع أو الشراء أو بهما لا يجوز له أن يعقد مع من لا تقبل شهادته له إذا كانت مطلقة عن التقييد بعموم المشيئة عند أبي حنيفة - رحمه الله - بمثل القيمة".

(٢) روضة الطالبين للنووي: ج ٤ ص ٣٠٥، مغنى المحتاج للشريني ج ٢ ص ٣٠٤ وما بعدها، شرح جلال الدين المحلي ج ٢ ص ٤٢٩، نهاية المحتاج للرملي ج ٥ ص ٣٦، السراج الوهاج للغمراوي ص ٢٤٩ حيث جاء فيه: "والأصح أنه يبيع أى الوكيل لأبيه وابنه البالغ ومقابله لا يصح بيعه لهم" وجاء في تكملة المجموع



الأصح والحنابلة<sup>(١)</sup> في رواية إلى أنه لا يجوز للوكيل في الوكالة المطلقة عند التقيد بعموم المشيئة أو عند عدم الإنزاع من الموكل أن يبيع أو يشتري ممن لا تقبل شهادته له حتى ولو كان بمثل القيمة.

وجه هذا القول:

أن الوكيل وكالة مطلقة إذا باع أو اشتري ممن لا تقبل شهادته له، فإنه يتهم بالميل إليهم<sup>(٢)</sup>، ومواضع التهمة مستثناة من الوكالات، لأنها شرعت للإعانة فكانت مواضع أمانة، وما نحن فيه موضع التهمة بدليل عدم قبول الشهادة فيما بينهم، ولأن المنافع بينهم متصلة، فكل واحد منهم ينتفع بمال الآخر عادة، فصار مال كل واحد منهم كمال صاحبه<sup>(٣)</sup>.

---

= للمطيعي ج ١٤ ص ١٩٣: "لا يصح أن يبيع لولده أو والده أو زوجته، وكذا سائر من لا تقبل شهادته له، لأن في ذلك تهمة كالتهمة التي تلحقه إذا باع لنفسه".

(١) المغني لابن قدامة: ج ٧ ص ٢٣٠، الروض المربع للبهوتي وحاشيته للنجدي ج ٥ ص ٢١٨، كشف القناع للبهوتي ج ٣ ص ١٧١، المبدع لابن مفلح ج ٤ ص ٣٦٧، الشرح الكبير لابن قدامة المقدسي ج ١٣ ص ٤٨٧ حيث جاء فيه: "فأما يبيعه أي الوكيل - لولده الكبير، أو والده، أو مكاتبته، فذكرهم أصحابنا في جملة ما يخرج على روايتين، ولأصحاب الشافعي فيهم وجهان".

(٢) مغني المحتاج للشريني: ج ٢ ص ٣٠٥.

(٣) نتائج الأفكار لابن قودر: ج ٨ ص ٧٦، مجمع الأنهر لداماد أفندي ج ٢ ص ٢٣٥.



كما أن القياس يحول دون إبرام هذا التصرف، حيث يقاس تصرف الوكيل لمن لا تقبل شهادته له على ما لو فوض إليه الإمام أن يولى القضاء من شاء، فكما لا يجوز له أن يولى القضاء أحداً من أصوله أو فروعه فكذلك هنا لا يجوز له أن يتصرف لأحد من أصوله أو فروعه<sup>(١)</sup>.

### القول الثانى:

ذهب صاحبان أبو يوسف ومحمد<sup>(٢)</sup> والمالكية<sup>(٣)</sup> والشافعية<sup>(٤)</sup> فى

---

(١) معنى المحتاج للشربىنى: ج٢ ص٣٠٥.

(٢) بدائع الصنائع للكاستانى: ج٦ ص٢٨، البحر الرائق لابن نجيم ج٧ ص١٦٦، تبين الحقائق للزليعى ج٤ ص٢٧٠، الهداية للمرغينانى ج٣ ص١٤٥، اللباب للمدشقى ج٢ ص١٤٧، مجمع الأنهر لدامادا أفندى ج٢ ص٢٣٥، نتائج الأفكار لابن قودر ج٨ ص٧٤، حيث جاء فيه: "وقالا: يجوز بيعه منهم - أى بيع الوكيل ممن لا تقبل شهادتهم له - بمثل القيمة .. وذكر فى الذخيرة أن البيع منهم بالغبن اليسير يجوز عندهما فكان الغبن اليسير ملحقاً بمثل القيمة على ذلك التقرير".

(٣) جواهر الإكليل للأزهرى: ج٢ ص١٩٢، التاج والإكليل للمواق ج٧ ص١٩٠، بلغة السالك للصاوى ج٣ ص١٨٥، الشرح الكبير للدردير ج٣ ص٣٤٨، حيث جاء فيه: "ومنع بيعه أى الوكيل لنفسه .. بخلاف زوجته أى الوكيل وولده الرشيد ورقيقه المأذون فلا يمنع لاستقلالهم بالتصرف لأنفسهم .. إن لم يحاب لهما".

(٤) نهاية المحتاج للرملى: ج٥ ص٣٦، روضة الطالبين للنووى ج٤ ص٣٠٥، حاشية البيجورى وشرح ابن القاسم الغزى ج١ ص٤٠٤، السراج الوهاج للغمراوى ص٢٤٩، شرح جلال الدين المحلى ج٢ ص٤٢٩، معنى المحتاج للشربىنى ج٢ ص٣٠٤ حيث جاء فيه: "والأصح أنه أى الوكيل بالبيع مطلقاً، يبيع لأبيه وسائر أصوله وابنه البالغ وسائر فروعه المستقلين".



الأصح والحنابلة<sup>(١)</sup> فى الرواية الثانية إلى أنه يجوز للوكيل فى الوكالة المطلقة عن التقييد بعموم المشيئة أو عند الأذن من الموكل أن يبيع أو يشتري ممن لا تقبل شهادته له بمثل القيمة أو بأقل منها مما يتغابن الناس فيه عادة.

### وجه هذا القول:

أن التوكيل مطلق عن التقييد بشخص دون آخر، والمطلق يعمل بإطلاقه، فكان المقتضى موجوداً والمانع منتف، لأن المانع هو التهمة ولا تهمة ها هنا، لأنها إما أن تكون من حيث إثارة العين أو من حيث إثارة المالية وليس شئ منها بموجود، فتهمه إثارة العين منتفية، لأن ملك كل واحد خالص له ومتباين عن ملك الآخر، وكذلك تهمة إثارة المالية ليست بموجودة، لأن المنافع منقطعة، إذ تباين الأملاك يوجب إنقطاع المنافع<sup>(٢)</sup>.

(١) الشرح الكبير لابن قدامة المقدسى: ج ١٣ ص ٤٨٧، المغنى لابن قدامة ج ٧ ص ٢٣٠، الإنصاف للمرداوى ج ١٣ ص ٤٨٩: ٤٩١ حيث جاء فيه: "قوله: .. وهل يجوز أن يبيعه لولده أو والده أو مكاتبه؟ على وجهين أحدهما لا يجوز .. والوجه الثانى يجوز: أى يصح. وإن منعنا الصحة فى شراء الوكيل من نفسه لنفسه .. محل الخلاف فى هذه المسألة .. إذا لم يأذن له الموكل فى ذلك، فأما إن أذن له، فإنه يجوز ويصح على الصحيح من المذهب".

(٢) نتائج الأفكار لابن قودر: ج ٨ ص ٧٥، الملكية ونظرية العقد للدكتور / أحمد فراج حسين ص ٢٦١.



كما أن بيع الوكيل لمن لا تقبل شهادته له بمثل القيمة ينفي عنه التهمة، لأنه باع بالثمن الذي لو باع به لأجنبى لصح، فصار كما لو باع لصديقه<sup>(١)</sup>.

### مناقشة وترجيح:

ناقش أصحاب القول الثاني ما استدل به أصحاب القول الأول على عدم جواز تصرف الوكيل مطلقة بالبيع أو الشراء ممن لا تقبل شهادته له حتى ولو كان بمثل القيمة، بأن قياسكم عدم جواز تصرف الوكيل بالبيع أو الشراء لمن لا تقبل شهادته له على عدم جواز تولية أصله أو فرعه للقضاء عند تفويض الإمام له بتولية من شاء بأن هذا القياس قياس مع الفارق، لأن التهمة في الوكيل تنتفي بالبيع لهم بثمن المثل<sup>(٢)</sup>.

وبذلك يتبين أن القول الراجح والله أعلم - هو ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني من جواز تصرف الوكيل في الوكالة المطلقة عن التقيد بعموم المشيئة بالبيع أو الشراء ممن لا تقبل شهادته له بمثل القيمة.

(١) مغنى المحتاج للشرعيني: ج ٢ ص ٣٠٤.

(٢) نهاية المحتاج للرملي: ج ٥ ص ٣٦.



## المطلب الثانى

### حدود سلطة من حيث الأشخاص فى القانون المدنى

قد يورد الموكل بعض القيود على سلطة الوكيل فى اختيار الشخص الذى يتعاقد معه، كأن يقيد بالتعاقد مع شخص معين<sup>(١)</sup> كما لو وكله فى بيع منزل لمشتري معين بثمن معين، وفى هذه الحالة يجب على الوكيل أن ينفذ الوكالة فى حدود هذا القيد، فبييع هذا المنزل لهذا المشتري المعين بالثمن المعين، ولا يبيعه لمشتري آخر حتى ولو دفع هذا الآخر ثمناً أعلى من الثمن المحدد إلا إذا وافق الموكل<sup>(٢)</sup>.

وقد لا يورد الموكل مثل هذه القيود على سلطة الوكيل، فتكون من ثم سلطة الوكيل مطلقة من هذه الوجهة، بحيث يكون له أن يتعاقد باسم الأصيل مع من يرى من الأشخاص<sup>(٣)</sup>.

وإذا كانت سلطة الوكيل مطلقة على هذا النحو، فهنا يثور التساؤل عن حكم تعاقد الوكيل مع نفسه طالما أن الموكل أطلق له الحرية فى التعاقد مع من يشاء دون أن يحدد له شخصاً معيناً.

---

(١) د/ جلال على العدوى: أصول الالتزامات "مصادر الالتزام" ط ١٩٩٧ - الناشر منشأة المعارف بالإسكندرية ف ٤٥٠ ص ٢١٨.

(٢) د/ عبد الرزاق أحمد السنهورى: السابق ج ٧ ف ٢٤٨ ص ٤٥١ وما بعدها.

(٣) د/ جمال مرسى بدر: السابق ف ١٠٨ ص ١٧٧.



وقبل الإجابة على هذا التساؤل ينبغي أن أبين أولاً المقصود بالتعاقد مع النفس، وصوره، وما يثيره من إشكالات.

والتعاقد مع النفس يمكن تعريفه بأنه: "العقد الذي يتم من طريق الجمع بين صفتين في شخص واحد، بحي يقول هذا الشخص بدور الطرفين، فيصدر تعبيرين عن الإرادة متقابلين في شأن مصالحهما المتعارضة"<sup>(١)</sup>.

ويأخذ تعاقد الوكيل مع نفسه إحدى صورتين<sup>(٢)</sup>:

#### الصورة الأولى:

أن يتعاقد الوكيل مع نفسه باعتباره أصيلاً عن نفسه ووكيلاً عن غيره، ومثال ذلك أن يشتري الوكيل لنفسه السيارة التي وكله صاحبها في بيعها.

#### الصورة الثانية:

أن يتعاقد الوكيل مع نفسه باعتباره وكيلاً عن طرفي العقد، ومثال ذلك أن يكون الوكيل موكلًا من شخص في شراء منزل وموكلًا من آخر

---

(١) د/ عبد المنعم فرج الصده: السابق ف ١٢٤ ص ١٦٨.

(٢) راجع في هاتين الصورتين: د/ محمد نبيب شنب: دروس في نظرية الالتزام "مصادر الالتزام" ط ١٩٨٩ ف ٦٢ ص ٧٩، د/ عبد المنعم فرج الصده: ف ١٢٤ ص ١٦٨ وما بعدها، د/ عبد الفتاح عبد الباقي: دروس في مصادر الالتزام - مطبعة نهضة مصر بالجمالة ف ٦٦ ص ١٢٩، د/ سمير تناغو: نظرية الالتزام - الناشر منشأة المعارف بالإسكندرية ف ٢٣ ص ٣٣، د/ جلال على العدوي: ف ٤٤٨ ص ٢١٧.





فى بيع منزل تتوافر فيه نفس الصفات التى يريدھا الموكل الأول، فيتعاقد الوكيل مع نفسه فى البيع لأحد موكليه منزل موكله الآخر، بحيث يظهر فى العقد كوكيل عن أحدهما فى الشراء ووكيل عن الآخر فى البيع. ويثير التعاقد مع النفس إشكالات من ناحيتين<sup>(١)</sup>:

الأولى نظرية، والثانية عملية. فمن ناحية النظرية قيل إن التعاقد مع النفس يتعارض مع فكرة العقد، إذ أن كل عقد يستلزم وجود إرادتين صادرتين من شخصين يعبر كل منهما عن إرادة صاحبه، ويتمثل ذلك فى إيجاب يصدر من أحد الطرفين وقبول يصدر من الطرف الآخر، وهذا لا يتحقق فى تعاقد الشخص مع نفسه، لأننا لا نجد فيه إلا شخصاً واحداً وإلا إرادة واحدة يتمثل فيها الإيجاب كما يتمثل فيها القبول.

وقد رد هذا الاعتراض بأن ما يتطلبه القانون لوجود العقد هو توافر تعبيرين عن الإرادة، ومن السهل أن نجد ذلك فى التعاقد مع النفس، لأن التعبيرين وإن كانا يصدران من شخص واحد، إلا أن هذا الشخص يعمل بصفتين مختلفتين، والوكيل حينما يتعاقد عن الموكل فهو إنما يعبر فى الحقيقة عن إرادة الموكل لا عن إرادته هو، وحينما يتعاقد عن نفسه

---

(١) راجع فى عرض هذه الإشكالات وتحليلها: د/ عبد المنعم فرج الصدة: ف ١٢٥ ص ١٦٩ وما بعدها، د/ محمود جمال الدين زكى: الوجيز فى نظرية الالتزام ج ١ "مصادر الالتزام" الطبعة الثانية ١٩٧٦ - مكتبة جامعة القاهرة ف ٦٠ ص ١٠٥ د/ جمال مرسى بدر: ف ١٠٨ ص ١٧٨ : ١٨٠، د/ جميل الشرقاوى: النظرية العامة للالتزامات "مصادر الالتزام" الطبعة الأولى ١٩٨٦ الناشر دار النهضة العربية القاهرة ف ٢٤ ص ١١٧ وما بعدها، د/ محمد شريف أحمد: مصادر الالتزام ص ١٩٩ ف ١٢٦ ص ٧٢.



بوصفه الطرف الثاني، فإنما يعبر عن إرادته هو، وبهذا يتم بناء العقد من إرادتين.

وقد ذهب البعض إلى القول بأن تعاقد الوكيل مع نفسه يقوم على أساس نظرة مادية للالتزام تجعل منه مجرد علاقة بين ذمتين لا رابطة بين شخصين، فيكفي لاعتبار العقد قائماً أن ترتبط ذمتاً طرفيه ومتى أمكن من طريق النيابة أن يتصرف الشخص في ذمته هو باعتباره أصيلاً عن نفسه وفي ذمة غيره بوصفه وكيلًا، فلا يوجد ما يمنع من القول بانعقاد لعقد.

بيد أن هذا القول يؤخذ عليه الخلط بين الالتزام وبين العقد، لأن الالتزام وإن كان في حقيقته علاقة بين ذمتين، فإن العقد يظل دائماً اتفاق بين إرادتين يستوجب إرادتين متميزتين لإبرامه.

ومن ناحية العملية يلاحظ أن الوكيل في تعاقد مع نفسه يتحكم بإرادته في مصلحتين متعارضتين، وقد يفضل إحداها على الأخرى، فإذا كان الشخص أصيلاً عن نفسه وكيلًا عن الغير، فإنه سيفضل مصلحته، وإذا كان وكيلًا عن طرفين، فإنه قد يفضل أحد موكليه على حساب الموكل الآخر.

هذا الاعتراض وجيه، وقد أدى إلى اختلاف القوانين في الإجابة على التساؤل السابق طرحه، وهو حكم تعاقد الوكيل مع نفسه، فمن القوانين ما حرّمه كالقانون الإنجليزي والقانون الألماني والمشروع الفرنسي الإيطالي، والقانون المدني المصري الحالي، ومنها أباحه،



كالقانون السويسري والقانون الفرنسي، والقانون المدني المصري السابق<sup>(١)</sup>.

والواقع أن الفرق بسيط بين القوانين التي تحرم تعاقد الشخص مع نفسه وتلك تبيحه، وذلك بسبب كثرة الاستثناءات التي أدخلتها هذه وتلك على الأصل الذي أخذت به<sup>(٢)</sup>.

ولبيان ذلك بوضوح سأتكلم عن تعاقد الشخص مع نفسه في التقنين المدني المصري القديم، باعتبار أنه يجيز التعاقد مع النفس كقاعدة، ويحرمه في بعض الحالات على سبيل الاستثناء، كما أتكلم عن تعاقد الشخص مع نفسه في التقنين المدني المصري الحالي باعتبار أنه يحرم نظام التعاقد مع النفس كقاعدة، ويجيزه في بعض الحالات سبيل الاستثناء.

**أولاً: تعاقد الشخص مع نفسه في التقنين المدني القديم<sup>(٣)</sup>:**

جاء التقنين المدني القديم خالياً من نص عام يبيح تعاقد الشخص مع نفسه أو يحرمه، الأمر الذي حدا بالفقه إلى الاجتهاد في هذا الخصوص، وكانت ثمرة الاجتهاد هو إرجاع السبب في إباحة تعاقد

---

(١) د/ عبد المنعم فرج الصده: ف١٢٥ ص١٧٠، د/ عبد الفتاح عبد الباقي: ف٦٦ ص١٣٠، د/ محمد شريف أحمد: ف١٢٦ ص٧٢.

(٢) د/ عبد الودود يحيى: الموجز في النظرية العامة للالتزامات "مصادر الالتزام" ط١٩٩٠، دار النهضة العربية بالقاهرة ف٤٤ ص٦٤.

(٣) راجع: د/ عبد الرزاق أحمد السنهوري: الوسيط في شرح القانون المدني الجديد "مصادر الالتزام" ط١٩٩٨ - الطبعة الثالثة الجديدة - منشورات الحلبي الحقوقية بيروت - لبنان - ج ١ ف٩٦ ص٢١٦ وما بعدها، د/ عبد المنعم فرج الصده: السابق ف١٢٦ ص١٧٠ وما بعدها.



الشخص مع نفسه أو تحريمه إلى وجود الخطر الذي يهدد مصلحة الأصل أو عدم وجوده، فحيثما وجد الخطر حرم التعاقد، وحيثما عدم الخطر جاز التعاقد، وكان مقتضى هذا التفرقة بين صورتى التعاقد مع النفس، فالخطر يتحقق في صورة ما إذا كان الشخص يتعاقد أصيلاً عن نفسه ونائباً عن غيره وذلك بالنسبة للعقود ذات الأهمية كالبيع والمقايضة والشركة.

وفي هذه الحالة يحرم عليه مباشرة هذه العقود، أما بالنسبة للعقود الأخرى الأقل أهمية كالإيجار والوديعة والعارية، فلا خطر فيها، ومن ثم يباح له أن يباشرها ما لم يكن هناك نص قانوني يحرم ذلك.

ولا يتحقق الخطر في صورة ما إذا كان الشخص يتعاقد نائباً عن الطرفين، ولذلك يباح له هذا التعاقد، بيد أنه يستثنى من هذا بعض العقود التي يوجد فيها تناقض بين مصلحتى الطرفين كالصلح، فيمتنع عليه التعاقد في مثل هذه العقود.

**ثانياً: تعاقد الشخص مع نفسه في التقنين المدني الحالي:**

تنص المادة (١٠٨) من التقنين المدني الحالي على أنه: "لا يجوز لشخص أن يتعاقد مع نفسه باسم من ينوب عنه سواء أكان التعاقد لحسابه هو أم لحساب شخص آخر، دون ترخيص من الأصل على أنه يجوز



للأصيل في هذه الحالة أن يجيز التعاقد. كل هذا مع مراعاة ما يخالفه مما يقضى به القانون أو قواعد التجارة<sup>(١)</sup>.

ومن هذا النص يتضح أن التقنين المدني الحالي قد أورد قيداً عاماً على سلطة النائب من حيث الأشخاص الذي يكون له أن يتعاقد معهم لحساب الأصيل، ومؤدى هذا القيد أن النائب لا يجوز له أن يتعاقد مع نفسه، سواء أكان يتعاقد لحساب نفسه، بأن كان أصيلاً عن نفسه ونائباً عن غيره، أم كان يتعاقد لحساب شخص آخر، بأن كان نائباً عن كل من طرفي العقد في ذات الوقت<sup>(٢)</sup>.

وهاتان هما صورتان اللتان يتحقق فيهما التعاقد مع النفس كما ذكرت آنفاً<sup>(٣)</sup>.

وقد طبق المقتن هذا القيد في نصوص وردت في باب البيع<sup>(٤)</sup> فنصت المادة (٤٧٩) مدني على أنه: "لا يجوز لمن ينوب عن غيره بمقتضى اتفاق أو نص أو أمر من السلطة المختصة أن يشتري بنفسه مباشرة أو باسم مستعار ولو بطريق المزاد العلني، ما يبط به بيعه

---

(١) هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالأقطار العربية، المواد التالية:

مادة (١٠٨) ليبي و(١٠٩) سوري و(٩٣) سوداني.

والمستشار/ أنور العمروسي: السابق ج ١ ص ٢٦٧.

(٢) د/ جلال على العدوي: السابق ف ٤٤٨ ص ٢١٧.

(٣) أنظر: آنفا ص ٨١.

(٤) د/ عبد المنعم فرج الصدة: السابق ف ١٢٧ ص ١٧١.



بموجب هذه النيابة، ما لم يكن ذلك بإذن القضاء ومع عدم الإخلال بما يكون منصوباً عليه في قوانين أخرى<sup>(١)</sup>.

ونصت المادة (٤٨٠) مدني على أنه: "لا يجوز للسماسرة ولا للخبراء أن يشتروا الأموال المعهود إليهم في بيعها أو في تقدير قيمتها، سواء أكان الشراء بأسمائهم أم بأسم مستعار"<sup>(٢)</sup>.

ويلاحظ على هذا النص أن القانون يجعل السمسار والخبير كالنائب لاتحاد العلة<sup>(٣)</sup>.

وجاء في المادة (٤٨١) مدني أنه: "يصح العقد في الأحوال المنصوص عليها في المادتين السابقتين إذا أجازاه من تم البيع لحسابه"<sup>(٤)</sup>.

---

(١) هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالأقطار العربية، المواد التالية: مادة (٤٦٨) لیبی و (٤٤٧) سوری و (٥٨٨ - ٥٩٢) عراقی و (٣٧٨) لبنانی و (٤١٣) سودانی.

والمستشار/ أنور العمروسی: السابق ج ٢ ص ٣٢٧.

(٢) هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالأقطار العربية، المواد التالية: مادة (٤٦٩) لیبی و (٤٤٨) سوری و (٥٩٢) عراقی و (٣٧٩) لبنانی و (٤١٤) سودانی.

والمستشار/ أنور العمروسی: السابق ج ٢ ص ٣٢٨ وما بعدها.

(٣) د/ عبد الرزاق أحمد السنهوري: السابق ج ١ ص ٢١٨ هامش (١).

(٤) هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالأقطار العربية، المواد التالية: مادة (٤٧٠) لیبی و (٤٤٩) سوری و (٥٩٢) عراقی و (٣٩٨) لبنانی و (٤١٥) سودانی و (٥٦٩) تونس.

والمستشار/ أنور العمروسی: السابق ج ٢ ص ٣٢٨ وما بعدها.



وقد بينت المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى علة عدم جواز تعاقد الشخص مع نفس حين قالت: "يتصور أن يتعاقد الشخص مع نفسه فى حالتين، فقد يكون الشخص طرفاً فى التعاقد لحساب نفسه من ناحية، ومتعاقداً بالنيابة عن الطرف الآخر من ناحية أخرى، وبذلك يتحقق التعارض بين مصالحه الشخصية، ومصالح الأصيل، وقد يتعاقد الشخص بصفته نائباً عن الطرفين فى آن واحد، وفى هذه الحالة يكون عمله أقرب إلى معنى التحكيم منه إلى معنى النيابة، وغنى عن البيان أن مصلحة الأصيل لا تتيسر لها ضمانات الحماية الواجبة فى كلتا الحالتين"<sup>(١)</sup>.

يتضح من ذلك أن العلة فى عدم جواز تعاقد الشخص مع نفسه هى حماية الأصيل من تعارض المصالح، مصلحة الأصيل ومصلحة النائب، أو مصلحة الأصيل ومصلحة شخص آخر ينوب عنه نفس النائب، فلا يجوز للوكيل مثلاً أن يشتري العقار الموكل فى بيعه مخافة أن يحابى نفسه فى تقدير الثمن، ولا يجوز له أيضاً أن يشتريه لشخص آخر يكون قد وكله فى شراء عقار تتوافر فيه نفس صفات العقار الموكل فى بيعه مخالفة أن يحابى أحد موكليه<sup>(٢)</sup>، وإذا حرص على أن يعدل بينهما، فإنه يكون فى هذه الحالة محكماً وليس وكيلاً<sup>(٣)</sup>.

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٢ ص ١٠٥.

(٢) د/ مصطفى الجمال: ف ٢٤٧ ص ٢٩١.

(٣) د/ أحمد سلامة: مذكرات فى نظرية الالتزام - الكتاب الأول "مصادر الالتزام" ط مكتبة عين شمس بالقاهرة ف ٤٦ ص ٩٦، د/ محمد إبراهيم دسوقي: نظرية الالتزام ط ١٩٩٢ ف ٤٥ ص ٦٩.



وعدم جواز تعاقد الوكيل أو النائب مع نفسه يقوم على قرينة قانونية مؤداها أن الشخص إذا وكل عنه غيره فى التعاقد فهو لا يهدف إلى التوسع فى هذه الوكالة لدرجة أنه يبيح للوكيل أن يتعاقد مع نفسه أصيلاً أو نائباً عن شخص آخر، وإلا لقصد إلى التعاقد معه مباشرة دون حاجة إلى الوكالة، فإذا ما تعاقد الوكيل مع نفسه بالرغم من ذلك، كان مجاوزاً لحدود الوكالة، ويكون مثله مثل كل وكيل جاوز حدود وكالته، فلا يكون تعاقدته نافذاً فى حق الأصيل إلا إذا أجازته<sup>(١)</sup>.

وإذا كانت العلة فى عدم جواز تعاقد الشخص مع نفسه هى حماية الأصيل من تعارض المصالح، فقد استثنى المقنن المصرى من قاعدة عدم جواز تعاقد الشخص مع نفسه حالتين أجاز فيهما للشخص أن يتعاقد مع نفسه سواء لحسابه الخاص أم لحساب شخص آخر، وذلك لما فيهما من تحقيق المصالح، وهاتان الحالتان هما<sup>(٢)</sup>:

**الحالة الأولى: إذا رخص له الأصيل فى ذلك:**

لأن السبب فى منع تعاقد النائب مع نفسه هو تحقيق مصلحة الأصيل، فإذا ما وجد الأصيل أن مصلحته لا تتأثر بإبرام النائب العقد مع نفسه، فإنه يسوغ به أن يأذن للنائب فى ذلك فيزول بمقتضى هذا الإنن

(١) د/ عبد الرزاق أحمد السنهورى: السابق ج ١ ف ٩٧ ص ٢١٨ وما بعدها.

(٢) راجع فى هاتين الحالتين: د/ عبد المنعم فرج الصدة: السابق ف ١٢٧ ص ١٧٢ وما بعدها، د/ عبد الرزاق أحمد السنهورى: السابق ج ١ ف ٩٧ ص ٢١٩، د/ محمد لييب شنب: السابق ف ٦٢ ص ٨٠، د/ عبد الفتاح عبد الباقي: السابق ف ٦٦ ص ١٣٠ وما بعدها، د/ محمود جمال الدين زكى: السابق ف ٦٠ ص ١٠٦، د/ عبد الودود يحيى: السابق ف ٤٤ ص ٦٤.





المنع المفروض على النائب، ومثال هذه الحالة، أن يحدد الموكل للوكيل البيع أو الشراء بثمن محدد، مع الترخيص له فى أن يبيعه أو يشتريه لنفسه، ففي هذه الحالة لا بأس للوكيل من أن يبيعه أو يشتريه لنفسه طالما أن ذلك يتم بذات الثمن المحدد.

### الحالة الثانية:

إذا وجد نص فى القانون أو فى قواعد التجارة يقضى بإمكان التعاقد النائب مع النفس، ومثال النص القانونى ما قضت به المادة (١٤) من القانون رقم (١١٩) لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال من أن: "لأب أن يتعاقد مع نفسه باسم القاصر سواء أكان ذلك لحسابه هو أم لحساب شخص آخر إلا إذا نص القانون على غير ذلك"<sup>(١)</sup>.

وعلة هذا الاستثناء هو أنه نظراً لوفور شفقة الأب ورحمته بأبنائه فإنه يسعى لما فيه تحقيق المصلحة لهم، ومن ثم لا يستساغ فرض قيود على سلطته فى إبرام التصرفات القانونية لحسابهم.

ومثال قواعد التجارة التى تجيز هذا التعاقد، ما قضت به قواعد القانون التجارى المنظمة للوكالة بالعمولة من جواز تعاقد الوكيل بالعمولة

(١) ومن الحالات التى ينص فيها القانون على عدم جواز تعاقد الأب مع نفسه ما تقتضى به المادة ٦ من قانون الولاية على المال من أنه لا يجوز للولى، حتى ولو كان أباً، أن يتصرف فى عقار القاصر لنفسه أو لزوجته أو لأقاربه أو لأقاربها إلى الدرجة الرابعة إلا بإذن المحكمة.

د/ عبد الفتاح عبد الباقي: السابق ص ١٣١ فى الهامش.



مع نفسه لحساب طرفي العقد، فيكون وكيلاً عن كل من الطرفين في نفس الوقت.

وكذلك ما قضت به قواعد البورصات من إمكان أن يبرم سمسار الأوراق المالية الصفقة مع نفسه، كما إذا طلب منه شخص بيع كمية من الأوراق المالية، وطلب منه آخر شراء هذه الكمية.

**ويلاحظ:**

أن الأحكام السابقة وإن كانت وردت في النيابة بوجه عام، إلا أنها تسرى على الوكالة، لأن المقنن لم يورد نصاً خاصاً لمعالجة هذه الأحكام ضمن قواعد أحكام الوكالة.



### المطلب الثالث

#### الموازنة بين الفقه الإسلامى والقانون المدنى فى حدود

#### سلطة الوكيل من حيث الأشخاص

بالتأمل فى الفقه الإسلامى والقانون المدنى بشأن حدود سلطة الوكيل من حيث الأشخاص، يتضح الآتى:

أولاً: يجب على الوكيل أن يراعى تقييد الموكل فى خصوص الشخص الذى يتعاقد معه، فإذا حدد الموكل للوكيل شخصاً معيناً يتعاقد معه، فلا يجوز للوكيل أن يخالف ويتعاقد مع غيره، حتى ولو رغب هذا الغير الشراء بثمن أعلى من ثمن المثل، لأنه لا أهمية لهذه الزيادة لامتناع البيع من الراغب بها فهى كالعدم، وفى هذا يتفق القانون المدنى مع الفقه الإسلامى.

ثانياً: اختلف الفقهاء المسلمون فى حكم تصرف الوكيل لنفسه على قولين:

#### القول الأول:

ذهب إلى عدم صحة تصرف الوكيل لنفسه وبهذا القول أخذت بعض القوانين الوضعية كالقانون الإنجليزى والقانون الألمانى والمشروع الفرنسى الإيطالى، كما أخذ به القانون المدنى المصرى الحالى، معللاً ذلك بحماية الأصيل من تعارض المصالح، مصلحة الأصيل ومصلحة النائب، أو مصلحة الأصيل ومصلحة شخص آخر ينوب عنه نفس النائب.



ولما كانت العلة في التقنين المدني المصري الحالي من عدم جواز تعاقد الشخص مع نفسه هي حماية الأصل من تعارض المصالح فقد استثنى المقتن المصري حالتين أجاز فيهما تعاقد الشخص مع نفسه وذلك لما فيهما من تحقيق المصالح، إحدى هاتين الحالتين: إذا رخص له الأصل في ذلك، وفي هذا يتفق التقنين المدني المصري الحالي مع ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني في الفقه الإسلامي من جواز تصرف الوكيل لنفسه إذا أذن له الموكل في ذلك.

وأباحت بعض القوانين الوضعية الأخرى تعاقد الشخص مع نفسه، ومن هذه القوانين القانون السويسري والقانون الفرنسي، كما أباحت أيضاً التقنين المدني المصري السابق خاصة إذا كان العقد قليل الأهمية كالإيجار والوديعة والعارية، وكان الشخص يتعاقد أصيلاً عن نفسه، ونائباً عن غيره، أما إذا كان الشخص يتعاقد نائباً عن الطرفين، فيباح له التعاقد في جميع العقود عدا العقود التي يوجد فيها تناقض بين مصلحتي الطرفين كالصلح، فيمتنع عليه التعاقد في مثل هذه الحالة.



## الفصل الثانى

### حدود سلطة الوكيل عند تعدد الوكلاء وفى إنابته

#### لغيره وأثر التزامه

تقسيم:

قد ينبى الموكل أكثر من شخص لإبرام تصرف ما، فهل يجب اجتماعهم جميعاً فى إبرام هذا التصرف، أم يجوز لأى واحد من الوكلاء الانفراد بالتصرف؟.

كما يثور التساؤل عن مدى سلطة الوكيل فى توكيل غيره.

وأخيراً يثور التساؤل عن أثر التزام الوكيل حدود سلطته.

وللإجابة على كل هذه التساؤلات، أقسم هذا الفصل إلى مباحث ثلاثة على النحو التالى:

#### المبحث الأول:

حدود سلطة الوكيل عند تعدد الوكلاء.

#### المبحث الثانى:

مدى سلطة الوكيل فى توكيل غيره.

#### المبحث الثالث:

أثر التزام الوكيل حدود سلطته.



## المبحث الأول

### حدود سلطة الوكيل عند تعدد الوكلاء

ويحتوى على ثلاثة مطالب:

#### المطلب الأول

##### حدود سلطة الوكيل عند تعدد الوكلاء فى الفقه الإسلامى

يثور التساؤل عن حدود سلطة الوكيل عند قيام الموكل بتوكيل أكثر من شخص فى تصرف معين، فهل يكون لكل وكيل سلطة إبرام هذا التصرف منفرداً، أم لابد من اجتماع جميع الوكلاء فى هذا التصرف؟.

وللإجابة على هذا التساؤل، نفرق بين ما إذا كان الموكل قد صرح فى عقد الوكالة بإمكان انفراد كل واحد من الوكلاء بالتصرف أو صرح بعدم إمكان ذلك، أم لم يصرح بشئ من ذلك.

فإذا كان الموكل قد صرح فى عقد الوكالة بإمكان انفراد كل واحد من الوكلاء بالتصرف، فحينئذ يكون لكل وكيل سلطة إبرام التصرف منفرداً، لأنه مأذون له فيه، أما إذا صرح الوكيل بوجوب اجتماع جميع الوكلاء فى التصرف، فلا يكون لأى واحد من الوكلاء السلطة فى إبرام التصرف منفرداً، لأن الموكل لم يأذن له فيه، ولا يجوز للوكيل أن يفعل إلا ما أذن فيه موكله.



## جاء في المعنى<sup>(١)</sup>:

"وإذا وكل وكيلين في تصرف، وجعل لكل واحد الانفراد بالتصرف، فله ذلك، لأنه مأذون له فيه. فإن لم يجعل له ذلك، فليس لأحدهما الانفراد به، لأنه لم يأذن له في ذلك وإنما يجوز له ما أذن فيه موكله".

أما إذا لم يكن الموكل قد صرح بحدود سلطة الوكيل عند تعدد الوكلاء، فهنا يمكن أن نتعرف على إرادة الموكل من خلال ظروف التعاقد، فنفرق بين حالتين: الأولى: إذا كان توكيل جميع الوكلاء قد ورد في عقد واحد، والثانية: إذا كان توكيلهم قد ورد في عقود متعاقبة.

وأتناول هاتين الحالتين<sup>(٢)</sup> فيما يلي:

---

(١) لابن قدامة: ج ٧ ص ٢٠٦ وما بعدها، أنظر: في نفس المعنى: المقنن والشرح الكبير والإنصاف ج ١٣ ص ٤٨١ وما بعدها، المبدع لابن مفلح ج ٤ ص ٣٦٦، الإقناع للحجاوي ج ٢ ص ٤٢٨، تكملة المجموع للمطيعي ج ١٤ ص ١٤٩، شرائح الإسلام لابن سعيد الهذلي ج ١ ص ٢٤٢.

(٢) راجع في هاتين الحالتين: نتائج الأفكار "تكملة فتح القدير" لابن قودر ج ٨ ص ٩٨: ٩٥، البحر الرائق لابن نجيم ج ٧ ص ١٧٣ وما بعدها، مجمع الأنهر لدامادا أفندي ج ٢ ص ٢٣٩ وما بعدها، اللباب للدمشقي ج ٢ ص ١٤٤، الهداية للمرغيناني ج ٣ ص ١٤٨، تبیین الحقائق للزيلعي ج ٤ ص ٢٧٥ وما بعدها، بدائع الصنائع للكاساني ج ٦ ص ٣٢٢ وما بعدها، حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٤٠٩، شرح مجلة الأحكام العدلية لسليم رستم باز ج ٢ ص ٧٨٦ وما بعدها، مرشد الحيران لمحمد قدری باشا "المادة ٩٠١" ج ٢ ص ٢٩٨، حاشية الدسوقي والشرح الكبير للرددير ج ٣ ص ٣٥٢ وما بعدها، الشرح الصغير للرددير ج ٣ ص ٢٣٨، جواهر الإكليل للأزهرى ج ٢ ص ١٩٥، مواهب الجليل للحطاب والتاج والإكليل للمواق =



### الحالة الأولى: إذا ورد توكيل جميع الوكلاء فى عقد واحد:

ففى هذه الحالة لا يكون لأى واحد من الوكلاء السلطة فى الانفراد بالتصرف فيما وكل فيه، لأن الموكل رضى برأى جميع الوكلاء لا برأى أحدهم، وهذا إذا كان التصرف الموكل فيه يحتاج إلى الرأى كالبيع، إذ لابد من اجتماع جميع الوكلاء عند مباشرته حتى ولو كان الموكل قد قدر الثمن فى البيع أو الشراء، لأن الثمن وإن كان مقدراً ولكن التقدير لا يمنع استعمال الرأى فى نقصانه فى الشراء وفى زيادته فى البيع.

وربما يقل الثمن فى الشراء أو يزداد فى البيع عند اجتماع جميع الوكلاء لذكاء أحدهم ومهارته فى البيع أو الشراء دون باقى الوكلاء، كما أن للوكلاء دوراً فى اختيار البائع أو المشتري، فلو ترك لأحد الوكلاء الانفراد بالبيع أو الشراء فلربما لا يوفق فى اختيار البائع أو المشتري، فيختار مثلاً مشترياً يماطل فى أداء الثمن، ولذا كان الأمر يحتاج إلى رأى جميع الوكلاء من هذه الحيثية أيضاً<sup>(١)</sup>.

---

= ج ٧ ص ٢٠٦ وما بعدها، أحكام المعاملات الشرعية للشيخ على الخفيف ص ٣٠٢، الفقه الإسلامى وأدلته للدكتور وهبه الزحيلي ج ٤ ص ١٦٠ وما بعدها.

(١) جاء فى تبیین الحقائق للزليعى: ج ٤ ص ٢٧٥ "ولا يتصرف أحد للوكيلين وحده، لأن الموكل رضى برأيهما لا برأى أحدهما ولو كان البدل مقدراً لأن تقديره لا يمنع استعمال الرأى فى الزيادة والنقصان وفى اختيار البائع والمشتري ونحو ذلك، وهذا فى تصرف يحتاج فيه إلى الرأى وأمكن اجتماعهما فيه وكان توكيلهما بلفظ واحد".





وينبني على عدم جواز انفراد أحد الوكلاء بالتصرف أنه إذا وكل رجلين ببيع شيء وأحدهما صبي، لم يجز للآخر أن ينفرد ببيعه، لأنه ما رضى ببيعه وحده حين ضم إليه رأى الآخر<sup>(١)</sup>.

وإذا وكل رجلين ببيع أو بشراء فباع أحدهما أو اشترى بدون رأى الآخر، فتصرفه موقوف إن تصرف بحضرة الوكيل الآخر، فإن أجاز له جاز لأن تمام العقد كان برأيهما، وإن لم يجزه بطل، لأن البيع مما يحتاج فيه إلى الرأى والموكل إنما رضى برأيهما لا برأى أحدهما، إذ لا ينال برأى أحدهما ما ينال برأيهما، واجتماعهما على ذلك ممكن، فلم يمثل أمر الموكل الموكل فلا ينفذ عليه.

وإن كان الوكيل الآخر غائباً وأجاز له، لم يجز في قول أبي حنيفة خلافاً لأبي يوسف<sup>(٢)</sup>.

وإذا وكل وكيلين ومات أحدهما أو ذهب عقله، لم يكن للوكيل الآخر أن يبيعه وحده، لأن الموكل إنما فوض الرأى للباقي مع الذى فات رأيه ولم يفوض له بانفراده فلا يملك التصرف وحده لعدم رضاه برأيه<sup>(٣)</sup>.

---

(١) جاء فى المبسوط للسرخسى: ج ١٩ ص ٤٥ "ولو وكل رجلين ببيع شيء وأحدهما عبد محجور عليه أو صبي لم يجز للآخر أن ينفرد ببيعه لأنه ما رضى برأيه وحده حتى ضم إليه رأى الآخر".

(٢) جاء فى نتائج الأفكار لابن قودر: ج ٨ ص ٩٦ "لو وكل رجلين ببيع أو بشراء فباع أحدهما أو اشترى والآخر حاضر لم يجز إلا أن يجيز الآخر.. وإن كان غائباً عنه فأجاز له لم يجز فى قول أبى حنيفة".

(٣) جاء فى حاشية ابن عابدين: ج ٤ ص ٤٠٩ "قوله أو مات أو جن فلا يجوز للآخر التصرف وحده لعدم رضاه برأيه وحده".



هذا كله إذا كان التصرف يحتاج فيه إلى الرأي وأمكن اجتماعهما فيه.

أما إذا كان التصرف لا يحتاج فيه إلى الرأي كقضاء دين وتسليم هبة ورد عين كوديعة وعارية ومغصوب<sup>(١)</sup>، أو كان لا يمكن اجتماعهما عليه كالخصومة، فإنه يجوز لكل منهما الانفراد وحده بشرط رأي الآخر في الخصومة كأخذ رأيه في مذكرات الدفاع دون اشتراط حضوره، لأن اجتماعهما في التكلم في مجلس القضاء متعذر، لأنه يؤدي إلى التلبيس على القاضي وإلى الشغب في مجلس القضاء، ولا بد من صيانة مجلس القضاء عن الشغب، لأن المقصود فيها إظهار الحق وبالشغب لا يحصل،

(١) بخلاف ما إذا وكلهما باقتضاء دين أو باسترداد عين أو قبض هبة أو وديعة له، فلا يجوز لأحد الوكيلين القبض بدون إذن الآخر، لأن للموكل فيه غرض صحيح لكون حفظ اثنين خيراً من حفظ واحد، فإذا قبض أحدهما بغير إذن الآخر ضمن قيمة كل المقبوض، لأن الموكل شرط اجتماعهما على القبض، واجتماعهما عليه ممكن، فإذا قبض أحدهما صار قابضاً بغير إذن المالك فيصير ضامناً. فإن قيل: ينبغي أن يصير ضامناً للنصف، لأن كل واحد منهما مأمور بقبض النصف.

لجيب عن ذلك:

بأن كل واحد منهما مأمور بقبض النصف إذا قبض مع إذن الآخر، أما في حال الانفراد فغير مأمور بقبض شيء.

أنظر: نتائج الأفكار "تكملة فتح القدير" لابن قودر ج ٨ ص ٩٧، البحر الرائق لابن نجيم ج ٧ ص ١٧٥، شرح مجلة الأحكام العدلية لسليم رستم باز ج ٢ ص ٧٨٧.



ولأن فيه ذهاب مهابة مجلس القضاء، فلما وكلهما بالخصومة مع علمه بتعذر إجتماعهما صار راضياً بخصومة أحدهما، والرأى يحتاج إليه فى تقويم الخصومة سابقاً عليها فيكتفى بذلك على الراجح فى المذهب الحنفى <sup>(١)</sup> خلافاً للحنابلة <sup>(٢)</sup>.

### الحالة الثانية: إذا ورد توكيل الوكلاء فى عقود متعاقبة:

فإنه يجوز فى هذه الحالة لأحد الوكلاء الانفراد بالتصرف، لأن الموكل رضى برأى كل واحد منهم على الانفراد وقت توكيله فلا يتغير بعد ذلك.

(١) جاء فى نتائج الأفكار لابن قودر: ج ٨ ص ٩٦: "إذا انفرد أحدهما بالخصومة هل يشترط حضور صاحبه فى خصومته؟ بعض مشايخنا قالوا: يشترط، وعامة مشايخنا على أنه لا يشترط".

(٢) فعند الحنابلة: الخصومة مثلها مثل سائر التصرفات، لا يجوز لأحد الوكلاء الانفراد بها. جاء فى المغنى لابن قدامة ج ٧ ص ٢٠٧ "وجميع التصرفات فى هذا سواء، وقال أبو حنيفة: إذا وكلهما فى خصومة، فلكل واحد منهما الانفراد بها. ولنا، أنه لم يرض بتصرف أحدهما أشبه البيع والشراء.

أنظر: الشرح الكبير لابن قدامة المقدسى: ج ١٣ ص ٤٨٣.

بيد أن صاحب الإنصاف أورد أن الصواب هو جواز انفرد أحد الوكلاء فى الخصومة، فجاء فى الإنصاف للمرداوى ج ١٣ ص ٤٨٢ وقيل: "لا يجوز لأحدهما الانفراد بالتصرف إلا فى الخصومة قال فى "الفروع" وقيل: إن وكلهما فى خصومة، انفرد أحدهما للعرف. قلت: وهو الصواب" وجاء فى الفروع لابن مفلح - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان - ج ٤ ص ٢٦٨ "وإن وكل اثنين لم ينفرد واحد بلا إذن، وقيل: إن وكلهما فى خصومة انفرد، للعرف".



### جاء فى البحر الرائق<sup>(١)</sup>:

"إذا كان توكيلهما على التعاقب فإنه يجوز لأحدهما الانفراد لأنه رضى برأى كل واحد منهما على الانفراد وقت توكيله فلا يتغير بعد ذلك".

### وجاء فى الشرح الكبير<sup>(٢)</sup>:

"وجاز لأحد الوكيلين على مال ونحوه إذا وكلا على التعاقب علم أحدهما بالآخر أم لا، الاستبداد أى الاستقلال بما يفعله دون الآخر".

وعلى ذلك إذا وكل رجلا ببيع سيارته ثم وكل آخر بذلك أيضاً، فأيهما باع جاز، لأنه رضى برأى كل واحد منهما على الانفراد حيث وكله ببيعه وحده، بخلاف الوصيين إذا أوصى إلى كل واحد منهما فى عقد على حده حيث لا ينفرد واحد منهما بالتصرف فى أصح القولين، لأن وجوب الوصية بالموت، وعند الموت صاروا وصيين جملة واحدة، بخلاف الوكالة حيث حكمها بنفس التوكيل، فإذا أفرد كل واحد منهما بالعقد، ثبت لكل واحد منهما السلطة فى إبرام العقد منفرداً<sup>(٣)</sup>.

(١) لابن نجيم: ج ٧ ص ١٧٣، وأنظر فى نفس المعنى: مجمع الأنهر لداماد أفندى ج ٢ ص ٢٣٩.

(٢) للرديرى: ج ٣ ص ٣٥٢، وأنظر فى نفس المعنى: الشرح الصغير للرديرى ج ٣ ص ٢٣٨.

(٣) نتائج الأفكار لابن قودر: ج ٨ ص ٩٥، البحر الرائق لابن نجيم ج ٧ ص ١٧٣، تبين الحقائق للزليعى ج ٤ ص ٢٧٥، شرح مجلة الأحكام العدلية لسليم رستم باز ج ٢ ص ٧٨٦، حاشية الدسوقي ج ٣ ص ٣٥٣.



## المطلب الثاني

### حدود سلطة الوكيل عند تعدد الوكلاء

#### في القانون المدني

قد يحدث أن ينيب الموكل عنه أكثر من شخص لإبرام تصرف ما، وهنا يثور التساؤل، هل يجب اجتماع جميع الوكلاء للقيام بهذا التصرف، أم يمكن انفراد أحدهم بهذا التصرف؟.

والإجابة على هذا التساؤل تتوقف على معرفة حدود سلطة الوكيل عند تعدد الوكلاء، وهذه بدورها تتوقف على معرفة إرادة الموكل في الإنابة أو تفسير هذه الإرادة، فإذا كانت إنابة الموكل لأكثر من شخص، صريحة في إمكان انفراد أحد الوكلاء المتعديين بالتصرف، كان لكل واحد منهم السلطة في مباشرة التصرف منفرداً.

أما إذا كانت إنابة الموكل لأكثر من شخص صريحة في وجوب اجتماعهم على هذا التصرف، فحينئذ لا يكون لأى واحد منهم السلطة في مباشرة التصرف منفرداً.

أما إذا لم تكن إرادة الموكل صريحة في تعيين حدود سلطة الوكيل عند تعدد الوكلاء، فإن تعيين حدود هذه السلطة قد يتضح من تفسير إرادة الموكل على ضوء ظروف الحال<sup>(١)</sup>.

(١) د/ جمال مرسي بدر: السابق ف ١٠١ ص ١٦٨.



وهذا هو ما أشارت إليه الفقرة الثانية من المادة (٧٠٧) مدني، وقد نصت هذه المادة على ما يلي:

١- إذا تعدد الوكلاء كانوا مسئولين بالتضامن متى كانت الوكالة غير قابلة للانقسام، أو كان الضرر الذي أصاب الموكل نتيجة مشترك، على أن الوكلاء ولو كانوا متضامنين لا يسألون عما فعله أحدهم مجاوزاً حدود الوكالة أو متعسفاً في تنفيذها.

٢- وإذا عين الوكلاء في عقد واحد دون أن يرخص في انفرادهم في العمل، كان عليهم أن يعملوا مجتمعين إلا إذا كان العمل مما لا يحتاج فيه إلى تبادل الرأي كقبض الدين أو وفائه<sup>(١)</sup>.

وبالنظر في الفقرة الثانية من هذا النص، يتضح أنها تفرق بين حالتين:

(١) تقابل هذه المادة في التقنين المدني السابق المادة (٦٣٥/٥١٩) والتي نصت على أنه: "إذا تعدد الوكلاء في عمل واحد بتوكيل واحد ولم يصرح لأحدهم بانفراده في العمل فلا يجوز لهم العمل إلا معاً".

مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٥ ص ٢٠٩.

ويتفق حكم التقنين المدني السابق مع حكم التقنين المدني الحالي، بيد أن التقنين المدني السابق لم يرد فيه نص على تضامن الوكلاء في المسؤولية، ولذا فإن القواعد العامة هي التي كانت تطبق في هذا الخصوص، وتقضي هذه القواعد العامة بعدم التضامن في الالتزامات العقدية دون نص خاص. وتسرى أحكام التقنين المدني الحالي فيما يتعلق بتضامن الوكلاء في المسؤولية على عقود الوكالة التي أبرمت ابتداء من ١٥ أكتوبر ١٩٤٩، وهو وقت العمل بالقانون الحالي.



### الحالة الأولى: إذا عين جميع الوكلاء فى عقد واحد:

بأن أناب الموكل عند أكثر من شخص فى عقد واحد، فقد استتبط المقنن من ذلك قرينة قانونية مؤداها أن الموكل قصد اجتماع جميع الوكلاء على التصرف، ومن ثم يجب إجماع جميع الوكلاء عند مباشرة التصرف، ويتعين عليهم قبل مباشرته أن يتداولوا ويتشاوروا فيما بينهم ويوافقوا جميعاً على التصرف، لأن الموكل ما قصد من جمعهم فى عقد واحد إلا لإلزامهم بالتشاور والتعاون فى تنفيذ الوكالة، ومراقبة بعضهم البعض فى أمر الوكالة، فإذا انفرد أحدهم أو بعضهم بالتصرف، فقد اختل القصد الذى سعى الموكل إلى تحقيقه من وراء اجتماع الوكلاء، وضاع عليه رأى باقى الوكلاء الذين لم يساهموا فى التصرف<sup>(١)</sup>.

وبهذا قضت محكمة النقض فقالت: "متى تعدد أوصياء الشركة البائعين للأطيان المشفوع فيها ولم يرخص بانفرادهم من العمل، فإن اختصاصهم فى دعوى الشفعة هو مما يلزم معه تبادل الرأى فيما بينهم وكان عليهم أن يعملوا مجتمعين وذلك وفقاً للمادتين (٢/٥٨٨) و(٧٠٧) من القانون المدنى"<sup>(٢)</sup>.

وجاء فى المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى: "إذا تعدد الوكلاء فى الأمر الواحد كان كل منهم مسؤولاً عن التزاماته

(١) د/ عبد الرزاق أحمد السنهورى: ج ٧ ف ٢٥٩ ص ٤٧٧.

(٢) نقض مدنى فى ١٩٥٦/٣/٨ - مجموعة المكتب الفنى - الطعن رقم ٢٨٤ لسنة

٢٢ ق س ٧ القاعدة رقم ٤٣ ص ٢٩٦.



كوكيل، فيجب أن ينفذ الوكالة، ولا يصح أن يعمل الوكلاء إلا مجتمعين ما داموا قد عينوا في عقد واحد ولم ينص صراحة في العقد على انفرادهم<sup>(١)</sup>.

وعلى ذلك:

إذا تم تعيين جميع الوكلاء في عقد واحد، فلا يجوز لأحدهم أن ينفرد بالتصرف فيما وكل فيه، فإن فعل كان تصرفه باطلاً، ولا عبرة بحسن نية من تعامل معه<sup>(٢)</sup>.

ومع ذلك فالراجح أنه إذا انفرد أحد الوكلاء المتعديدين بالتصرف في عمل يستوجب اجتماعهم لصحة التصرف، ثم وافق باقي الوكلاء على التصرف فيما بعد، صح هذا التصرف ونفذ في مواجهة الموكل، ولكن من تاريخ موافقة باقي الوكلاء<sup>(٣)</sup>.

وفي هذا المعنى تقول محكمة النقض: "من المقرر شرعاً وقانوناً أن أحد الوكيلين أو أحد الوصيين، المشروط لهما في التصرف مجتمعين، إذا تصرف بإذن صاحبه أو بإجازته نفذ تصرفه، صريحة كانت الإجازة أو ضمنية، فإذا أجرى أحد هذين الوصيين تصرفاً ما صح تصرفه، متى

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٥ ص ٢١٣.

(٢) نقض مدني في ١٤/٥/١٩٣٦ مجموعة محمود أحمد عمر: الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٥ ق ج ١ القاعدة رقم ٣٦٢ ص ١١٠٩.

(٣) د/ محمد علي عرفه: السابق ص ٣٠٨.





صدرت من شريكه فى الوصاية أعمال وتصرفات دالة على رضائه بهذا التصرف<sup>(١)</sup>.

ومن ثم فمن المتصور أن يقدم أحد الوكلاء المتعديدين على التعاقد مع الغير فى وقت معين ثم تأتى موافقة باقى الوكلاء فى أوقات لاحقة، وفى هذه الحالة لا ينتج العقد أثره فى مواجهة الموكل إلا من وقت موافقة آخر الوكلاء على هذا العقد المبرم مع الغير<sup>(٢)</sup>.

وإذا كان لا يجوز لأحد الوكلاء المتعديدين الإنفراد بالتصرف فى الوكالة الجماعية على الوجه السابق ذكره، فإن القانون قد استثنى من هذا بعض الأعمال التى لا يحتاج فيها إلى تبادل الرأى بين الوكلاء، كقبض دين لمصلحة الموكل، أو الوفاء بدين، أو إيجار منزل أو أرض بالشروط المألوفة، أو قبول هبة معينة، أو رد الوديعة، فأجاز القانون فى مثل هذه التصرفات انفراد أحد الوكلاء بالتصرف، إذ ليست هناك حاجة لاجتماع الوكلاء<sup>(٣)</sup>.

قد ورد هذا الاستثناء فى عجز الفقرة الثانية من المادة (٧٠٧) مدنى التى نصت على أنه: "إذا عين الوكلاء فى عقد واحد دون أن يرخص فى انفرادهم فى العمل كان عليهم أن يعملوا مجتمعين إلا

(١) نقض مدنى فى ١٩/١٢/١٩٣٥ - مجموعة محمود محمد عمر - الطعن رقم ٣٣

لسنة ٥٠ ج ١ القاعدة رقم ٣١١ ص ١٠٠٧.

(٢) د/ جمال مرسى بدر: ف ١٠١ ص ١٦٩.

(٣) د/ عبد الرزاق أحمد السنهورى: ج ٧ ف ٢٥٩ ص ٤٧٧ وما بعدها، د/ مصطفى

عبد الحميد عدوى: ص ٩٣.



إذا كان العمل مما لا يحتاج فيه إلى تبادل الرأي كقبض الدين أو وفائه".

وهذا الاستثناء الوارد في عجز هذه الفقرة يتضمن حكماً مستحدثاً لم يكن وارداً في المادة المقابلة من التقنين المدني السابق وهي المادة (٦٣٥/٥١٩)، كما أنه لم يكن موجوداً في المشروع الأول إنما أضافته لجنة الشؤون التشريعية عند نظر المشروع في مجلس النواب، وذكرت اللجنة التشريعية في تقريرها هذه الإضافة فقالت: "كانت الفقرة (٢) في الأصل" وإذا عين الوكلاء في عقد واحد دون أن يصرح بانفرادهم في العمل كان عليهم أن يعملوا مجتمعين" فأضافت عليها اللجنة عبارة "إلا إذا كان العمل مما لا يحتاج فيه إلى تبادل الرأي كقبض الدين أو وفائه" وهذا التعديل يزيل لبساً عرض في العمل" (١).

فالمحكمة من هذا التعديل واضحة وهي انتفاء علة وجوب اجتماع الوكلاء المتعديدين في تلك التصرفات التي لا يحتاج فيها إلى تبادل الوأى والتي لا خطر منها على مصلحة الموكل (٢).

ويلاحظ أنه إذا تخلف أحد الوكلاء المتعديدين عن المساهمة مع بقية الوكلاء في عمل يستلزم اجتماعهم، ونشأ عن ذلك عدم تنفيذ الوكالة، انحصرت المسؤولية في شخص الوكيل المتخلف عن العمل دون باقي الوكلاء، لأن عدم تنفيذ الوكالة نتج في الواقع بسبب خطئه.

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٥ ص ٢١٠ وما بعدها.

(٢) د/ جمال مرسى بدر: ف ١٠١ ص ١٦٩.



### ومثال ذلك:

أن يكلف الموكل وكيلين في شراء قطعة أرض معينة، فيجب على الوكيلين أن يعملوا معاً لأن صفقة البيع لا تتجزأ، فإذا امتنع أحدهما عن التوقيع على العقد، وترتب على ذلك ضياع الصفقة على الموكل، انفرد الممتنع وحده بالمسؤولية، ولا يجوز للموكل أن يرجع على الوكيل الآخر إلا إذا اشترط التضامن صراحة في عقد التوكيل أو كان التضامن مقرراً بنص القانون<sup>(١)</sup>.

كما يلاحظ أن القرينة القانونية التي استتبطها المقتن والتي مؤداها أن الموكل قصد اجتماع جميع الوكلاء على التصرف عند تعيينهم جميعاً في عقد واحد، ليست قرينة قاطعة، فيجوز إثبات عكسها، ولذا يجوز للموكل أن يرخص للوكلاء المعيّنين في عقد واحد بالانفراد بالتصرف، سواء أكان هذا الترخيص صريحاً أم ضمناً، ومن ثم فإذا باشر أحد الوكلاء التصرف منفرداً صح تصرفه، وامتنع على باقي الوكلاء أن يقدموا على مباشرة ذات التصرف<sup>(٢)</sup>.

### الحالة الثانية: إذا عين الوكلاء في عقود متفرقة:

فهنا تستتبط قرينة مخالفة تماماً للقرينة المستتبطه في الحالة الأولى، حيث يبين هنا أن الموكل قصد من ذلك جواز انفراد أحد الوكلاء بالتصرف، وفي هذا تقول المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى: "أما إذا

(١) د/ محمد على عرفه: ص ٣٠٨.

(٢) د/ عبد الرزاق أحمد السنهوري: ج ٧ ف ٢٥٩ ص ٤٧٨.



عينوا - أي الوكلاء - في عقود متفرقة، أو في عقد واحد ونص صراحة على انفرادهم، جاز أن ينفرد كل منهم بتنفيذ الوكالة<sup>(١)</sup>.

وإذا كان يستتبط من تعيين الوكلاء في عقود متفرقة، جواز انفراد أى منهم بالتصرف، إلا أنه مع ذلك إذا اشترط الموكل عليهم أن يعملوا مجتمعين، فلا يجوز لأحدهم الانفراد بالتصرف<sup>(٢)</sup>، وإذا حدث وأن باشر أحد الوكلاء التصرف منفرداً، كان تصرفه باطلاً لانعدام الصفة، بيد أن الغير الذي تعامل معه الوكيل يلتبس له العذر إذا اعتقد أن الوكيل له صفة في التعاقد طالما أنه يرى أن وكالته وحده ثابتة في عقد مستقل، ويغلب أن يسرى على هذه الحالة قواعد الوكالة الظاهرة<sup>(٣)</sup>.

#### تضامن الوكلاء المتعديين:

تبين من ذكر نص المادة (٧٠٧) مدني، أن الفقرة الأولى من هذه المادة نصت على أنه: "إذا تعدد الوكلاء، كانوا مسئولين بالتضامن، متى كانت الوكالة غير قابلة للانقسام، أو كان الضرر الذي أصاب الموكل نتيجة خطأ مشترك، على أن الوكلاء ولو كانوا متضامنين لا يسألون عما فعله أحدهم مجاوزاً حدود الوكالة أو متعسفاً في تنفيذها".

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٥ ص ٢١٣.

(٢) د/ مصطفى عبد الحميد عدوي: السابق ص ٩٣.

(٣) د/ عبد الرزاق أحمد السنهوري: ج ٧ ف ٢٥٩ ص ٤٧٩.



ومن هذا النص يتضح أنه يمكن للموكل الرجوع على الوكلاء المتعديين بالتضامن فى الصورتين الآتيتين<sup>(١)</sup>:

### الصورة الأولى:

إذا كان العمل موضوع الوكالة غير قابل للانقسام، كما هو الحال فى التوكيل بشراء عقار معين أو بيعه أو رهنه، فالمفروض أن يعمل الوكلاء مجتمعون ولا ينفرد أحدهم بالعمل لعدم إمكان تجزئة الصفقة، فإذا تم شراء العقار بثمن أكثر بكثير من قيمته الحقيقية، أو تم بيعه بثمن أقل بكثير من قيمته الحقيقية، أو تم رهن العقار فى مبلغ قرض لا يتناسب إطلاقاً مع قيمة العقار الحقيقية، جاز للموكل أن يرجع بالتعويض على الوكلاء المتعديين بالتضامن<sup>(٢)</sup>.

بيد أن رباط التضامن بين الوكلاء ينفك إذا انفرد أحدهم بالخروج عن حدود الوكالة، كما إذا انفرد أحدهم بالبيع لمشتري معسر، ورفض باقى الوكلاء التصديق على هذا العقد، فإن المسئولية تنحصر فقط فى هذا الوكيل المتجاوز دون باقى الوكلاء<sup>(٣)</sup>.

### (١) راجع فى هاتين الصورتين:

د/ محمد على عرفه: السابق ص ٣٠٩، د/ محمد كامل مرسبى: السابق ف ٢١٦ ص ٣٠١ وما بعدها، د/ عبد الرزاق أحمد السنهورى: ج ٧ ف ٢٦٠ ص ٤٨٠ وما بعدها، المستشار/ أنور العمروسى: ج ٣ ص ٣٨٣، د/ مصطفى عبد الحميد عدوى: ص ٩٤.

(٢) د/ محمد على عرفه: السابق ص ٣٠٩.

(٣) المستشار/ أنور العمروسى: ج ٣ ص ٣٨٣.



كذلك إذا كان أحد الوكلاء لم يجاوز حدود الوكالة ولكنه تعسف في تنفيذها، فإنه يسأل وحده دون باقى الوكلاء.

**مثال ذلك:**

أن يسعى أحد الوكلاء إلى تأجيل الثمن عند عدم اشتراط الموكل تعجيله، وهو يفعل ذلك لمصلحة تربطه بالمشتري دون أن يراعى مصلحة الموكل فرغم أن التأجيل يسرى في حق الموكل لعدم مجاوزة الوكيل لحدود الوكالة، إلا أن الموكل يكون له الحق في الرجوع على هذا الوكيل وحده بالتعويض لتعسفه<sup>(١)</sup> في تنفيذ الوكالة دون أن يكون الوكلاء متضامنين معه في هذا.

وهذا ما أشارت إليه المادة (١/٧٠٧) مدنى حيث نصت فى عجزها: "على أن الوكلاء ولو كانوا متضامنين لا يسألون عما فعل أحدهم مجاوزاً حدود الوكالة أو متعسفاً فى تنفيذها".

وفد فصلت المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى فى هذه الصورة الأولى التى نحن بصددھا بقولھا: "إذا كانت الوكالة غير قابلة للانقسام.

**مثال ذلك:**

أن يوكل شخص وكيلين فى شراء منزل معين، فلا يتصور فى هذه الحالة أن ينفرد كل وكيل بالعمل إذ أن صفقة البيع لا تتجزأ ويجب على الوكيلين أن يعملوا مجتمعين، ويكونان مسئولين بالتضامن قبل الموكل

(١) د/ عبد الرزاق أحمد السنهورى: ج ٧ ف ٢٦٠ ص ٤٨٠ وما بعدها.



في الالتزامات المتقدمة الذكر. أما إذا انفرد أحدهم بمجاوزة حدود الوكالة أو بالتعسف في تنفيذها، كأن خالف شروط البيع التي اشترطها الموكل، أو التزمها ولكن تعتمد إساءة العمل بها.

ففي حالة المجاوزة لحدود الوكالة يكون مسئولاً وحده لا بالتضامن مع غيره من الوكلاء، قبل الغير الذي تعامل معه، إذا كان الموكل قد رفض إقرار عمل الوكيل "أنظر م ٩٩١ من المشروع"، وفي حالة التعسف في تنفيذ الوكالة يكون مسئولاً أيضاً وحده لا بالتضامن مع غيره من الوكلاء، قبل الموكل عن التعويض<sup>(١)</sup>.

### الصورة الثانية:

إذا كان العمل موضوع الوكالة غير قابل للانقسام، ولكن الضور الذي أصاب الموكل كان نتيجة خطأ مشترك مدبر بينهم.

وقد تناولت أيضاً المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى هذه الحالة بالتفصيل، فقالت: "أما إذا كانت الوكالة قابلة للانقسام كإدارة مزرعة، فإن كل وكيل يكون مسئولاً وحده لا بالتضامن مع غيره من الوكلاء عن تنفيذ التزاماته، سواء في ذلك عمل منفرداً بأن اختص في إدارة المزرعة بأعمال معينة أو عمل مع الوكلاء مجتمعين.

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٥ ص ٢١٣.



ومع ذلك لو ارتكب الوكلاء في هذه الحالة خطأ مشتركاً دبروه فيما بينهم وترتب عليه الإضرار بمصلحة الموكل، فإنهم يكونون مسئولين بالتضامن عن التعويض سواء اعتبرت المسئولية تقصيرية أو تعاقدية<sup>(١)</sup>.

ويخلص مما سبق، أن الوكالة إذا كانت قابلة للانقسام، كما لو كان هناك عدة وكلاء يختصوا بإدارة مزرعة، فإن كل وكيل يكون مسئولاً وحده عن تنفيذ التزاماته دون أن يكون هناك تضامن بين الوكلاء، بيد أنه إذا ارتكب الوكلاء خطأ مشتركاً في تنفيذ الوكالة، كأن اشتروا مثلاً سماداً أو بذوراً فاسدة ولم يبذلوا العناية الواجبة في انتقائها، فإنه يكون للموكل الحق في الرجوع بالتعويض على هؤلاء الوكلاء المتعديين بالتضامن.

تبقى ملاحظتان تتعلقان بما جاء في نص المذكرة الإيضاحية السابق ذكره.

### الملاحظة الأولى:

أن المذكرة الإيضاحية قال: "ومع ذلك لو ارتكب الوكلاء في هذه الحالة خطأ مشتركاً دبروه فيما بينهم" وهو مما يوحي أن الخطأ المشترك يجب أن يكون مدبراً فيما بين الوكلاء، وهذا وإن ورد ذكره صريحاً في المشروع التمهيدى لنص المادة (١/٧٠٧) مدنى، حيث قال: "أو كان الضرر الذى أصاب الموكل نتيجة خطأ مشترك دبر فيما بينهم"<sup>(٢)</sup> إلا أن

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٥ ص ٢١٣.

(٢) مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٥ ص ٢٠٩.





عبارة "دبر فيما بينهم تم حذفها فى لجنة المراجعة، حيث تلى المشروع فى لجنة المراجعة، فأقرته اللجنة مع تعديل لفظى طفيف، ومنه حذف العبارة المذكورة<sup>(١)</sup>.

ومن ثم لم يعد من الضرورى بعد هذا الحذف أن يكون الخطأ المشترك مدبراً فيما بين الوكلاء، ويكفى فى هذه الحالة مجرد وجود تقصير منهم<sup>(٢)</sup>.

### الملاحظة الثانية:

التى ترد على نص المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى، فهى أن المذكرة قالت: "سواء اعتبرت المسئولية تقصيرية أو تعاقدية" والمسئولية هنا ليست إلا مسئولية تعاقدية ترتبت على عقد الوكالة، ولا وجه لاعتبار المسئولية تقصيرية<sup>(٣)</sup>.

وفى غير هاتين الصورتين السابق ذكرهما، لا تضامن بين الوكلاء المتعدين إلا إذا اشترط ذلك<sup>(٤)</sup>.

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٥ ص ٢١٠.

(٢) د/ عبد الرزاق أحمد السنهورى: ج ٧ ف ٢٦٠ ص ٤٨٢.

وقارن د/ محمد على عرفه: ص ٣٠٩، الذى يرى أنه يجب على الموكل أن يثبت أن الضرر الذى لحقه إنما كان بسبب تدبير سابق بين الوكلاء على الإضرار به.

(٣) د/ عبد الرزاق أحمد السنهورى: ج ٧ ف ٢٦٠ ص ٤٨٢.

(٤) مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٥ ص ٢١٤.



### المطلب الثالث

## الموازنة بين الفقه الإسلامى والقانون المدنى فى حدود

### سلطة الوكيل عند تعدد الوكلاء

بإمعان النظر فى الفقه الإسلامى والقانون المدنى بخصوص حدود سلطة الوكيل عند تعدد الوكلاء، يظهر الآتى:

أولاً: يكون لكل وكيل السلطة فى إبرام التصرف منفرداً إذا كان الموكل قد صرح فى عقد الوكالة بإمكان انفراد كل واحد من الوكلاء بالتصرف، لأنه مأنون لكل واحد من الوكلاء بذلك.

وعلى العكس من ذلك لا يكون لأى واحد من الوكلاء السلطة فى إبرام التصرف منفرداً إذا صرح الموكل بوجوب اجتماع جميع الوكلاء فى التصرف، لأن الموكل لم يأذن بإمكان انفراد أى واحد من الوكلاء بالتصرف، وفى هذا يتفق القانون المدنى مع الفقه الإسلامى.

ثانياً: يتفق القانون المدنى مع الفقه الإسلامى فى أن حدود سلطة الوكيل عند تعدد الوكلاء يمكن التعرف عليها من خلال ظروف التعاقد إذا لم يكن الموكل قد صرح فى عقد الوكالة بإمكان انفراد أو اجتماع الوكلاء فى التصرف.

فإذا كان الموكل أناب عنه أكثر من شخص فى عقد واحد، فورد تفويض جميع الوكلاء فى عقد واحد، فيستتبع من ذلك أن الموكل قصد اجتماع جميع الوكلاء على التصرف، ومن ثم لا يكون لأى واحد من الوكلاء السلطة فى إبرام التصرف منفرداً إذا كان التصرف الموكل فيه



يحتاج إلى رأى كالبائع، لأن الموكل رضى برأى جميع الوكلاء لا بأى أحدهم، ومع ذلك فالراجع فى القانون المدنى أنه إذا انفرد أحد الوكلاء المتعديين بالتصرف فى عمل يستوجب اجتماعهم لصحة التصرف، ثم وافق باقى الوكلاء على التصرف فيما بعد صح هذا التصرف ونفذ فى مواجهة الموكل من تاريخ موافقة باقى الوكلاء.

ويتفق هذا رأى الراجح فى القانون المدنى مع الفقه الإسلامى الذى يجعل التصرف فى هذه الحالة موقوفاً على إجازة الوكيل الآخر إن تصرف بحضرته، أما إن كان الوكيل الآخر غائباً وأجازه، لم يجز عند أبى حنيفة خلافاً لأبى يوسف.

وإذا كان التصرف لا يحتاج فيه إلى تبادل رأى بين بين الوكلاء، كقضاء دين أورد عين كوديعة وعارية، فإنه يجوز انفراد أحد الوكلاء بالتصرف، إذ ليست هناك حاجة لاجتماع الوكلاء، وفى هذا يتفق القانون المدنى مع الفقه الإسلامى.

بيد أن القانون يجعل قبض الدين من التصرفات التى لا تحتاج إلى تبادل رأى ومن ثم يجوز لأحد الوكلاء الانفراديه، وفى هذا يختلف القانون المدنى عن الفقه الإسلامى الذى يجعل قبض الدين أو قبض الهبة أو الوديعة، من التصرفات التى تحتاج إلى تبادل رأى، ومن ثم لا يجوز لأحد الوكيلين فى الفقه الإسلامى القبض بدون إذن الآخر، لأن للموكل فيه غرض صحيح لكون حفظ اثنين خيراً من حفظ واحد، فإذا قبض أحدهما بغير إذن الآخر ضمن قيمة كل المقبوض.



أما إذا ورد توكيل الوكلاء في عقود متفرقة، فهنا يستتبع أن الموكل قصد من ذلك جواز انفراد أحد الوكلاء بالتصرف، ومن ثم يجوز لأحد الوكلاء الانفراد بالتصرف، لأن الموكل رضى برأى كل واحد منهم على الانفراد وقت توكيله، وفي هذا يتفق القانون المدني مع الفقه الإسلامي.



## المبحث الثاني

### مدى سلطة الوكيل في توكيل غيره

وفيه ثلاثة مطالب:

#### المطلب الأول

### مدى سلطة الوكيل في توكيل غيره

#### في الفقه الإسلامي

إن معرفة مدى سلطة الوكيل في توكيل غيره في الفقه الإسلامي تستوجب التفرقة بين فرضين:

#### الفرض الأول:

إذا أذن الموكل للوكيل في توكيل غيره، أو كانت الوكالة مطلقة أو عامة، بأن قال الموكل للوكيل: اعمل برأيك أو ما صنعت من شيء فهو جائز، كان للوكيل بمقتضى هذا السلطة في توكيل غيره لوجود الرضا من الموكل في حالة الإذن، أو لإطلاق تفويض الأمر إلى الوكيل في الوكالة المطلقة أو العامة، وتوكيل الوكيل للغير يعتبر من جملة ما يراه الموكل عاماً.



وهذا باتفاق الفقهاء الحنفية<sup>(١)</sup> والمالكية<sup>(٢)</sup> والشافعية<sup>(٣)</sup>

(١) الهداية للمرغيناني: ج ٣ ص ١٤٨ وما بعدها، مجمع الأنهر لداماد أفندى ج ٢ ص ٢٤٠، البحر الرائق لابن نجيم ج ٧ ص ١٧٥، تبیین الحقائق للزيلعى ج ٤ ص ٢٧٦، حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٤١٠، بدائع الصنائع للکاسانى ج ٦ ص ٢٥، اللباب الدمشقى ج ٢ ص ١٤٤، شرح مجلة الأحكام العدلية لسليم رستم ج ٢ ص ٧٨٧ وما بعدها، نتائج الأفكار لابن قoder ج ٨ ص ١٠٠ حيث جاء فيها: "إذا أذن له فى ذلك أى إذا أذن الموكل للوكيل فى توكيل غيره يجوز أن يوكل غيره لوجود الرضا أى لوجود الرضا حينئذ برأى غيره أيضاً أو يقول له عطف على يأذن له الموكل: أى أو إلا أن يقول للوكيل اعمل برأيك فيجوز أيضاً أن يوكل غيره لإطلاق التفويض إلى رأيه أى إلى رأى الوكيل فيدخل توكيله الغير تحت الإجازة.

(٢) الشرح الصغير للرددير: ج ٣ ص ٢٣٤، جواهر الإكليل للأزهرى ج ٢ ص ١٩٢، قوانين الأحكام الشرعية لابن جزى ص ٣٤٥، مواهب الجليل للحطاب والتاج والإكليل للمواق ج ٧ ص ١٩١ وما بعدها، حاشية الدسوقى ج ٣ ص ٣٤٩ حيث جاء فيها: "ومنع توكيله أى منع أن يوكل الوكيل غيره على ما وكل فيه بغير رضا موكله لأن الموكل لم يرض إلا بأمانته وهذا إذا كان الوكيل غير مفوض أى وأما المفوض فله أن يوكل بغير رضا موكله".

(٣) مغنى المحتاج للشرينى: ج ٢ ص ٣٠٦، حاشيتا قليوبى وعميرة ج ٢ ص ٤٣٠ نهاية المحتاج للرملى ج ٥ ص ٣٨ وما بعدها، السراج الوهاج للغمراوى والمنهاج للنووى ص ٢٤٩ وما بعدها، روضة الطالبين للنووى ج ٤ ص ٣١٣، تكملة المجموع للمطيعى ج ١ ص ١٤٧ وما بعدها، حيث جاء فيها: "لا يخلو التوكيل من ثلاثة أحوال: أحدهما: .. الثانى: أنن لهم فى التوكيل فيجوز له ذلك، لأنه عقد أذن له فيه فكان له فعله كالتصرف المأذون فيه، ولا نعلم فى هذا خلافاً. الثالث: أطلق الوكالة فلا يخلو من ثلاثة أقسام: أحدهما: أن يكون العمل من الأعمال التى يرتفع الوكيل عن مثله كالأعمال البدنية فى حق أشراف الناس أو يعجز عن فعلها أو لأى اعتبار فإن الإنن ينصرف إلى ما جرت به العادة من الاستتابة".



والحنابلة<sup>(١)</sup> والشيعة الإمامية<sup>(٢)</sup>.

وإذا كان للوكيل السلطة في توكيل غيره عند إذن الموكل له أو قوله له أعمل برأيك أو اصنع ما شئت، فإن الوكيل الثاني أى وكيل الوكيل يكون وكيلاً عن الموكل لا عن الوكيل الأول حتى لا يملك الوكيل الأول عزله عند الحنفية<sup>(٣)</sup> والحنابلة<sup>(٤)</sup>، كذلك لا ينزل الوكيل الثاني بموت الوكيل الأول أو عزله، وإنما ينزل الوكيل الأول والوكيل الثاني بموت الموكل، لأنهما فرعان له، لكن أحدهما فرع للآخر فذهب حكمهما بذهاب أصلهما.

(١) المقنع والشرح الكبير والإتصاف: ج ١٣ ص ٤٥٥ وما بعدها، الروض المربع للبهوتي وحاشيته للنجدي ج ٥ ص ٢٠٦، الكافي لابن قدامة المقدسي ج ٣ ص ٣١٢، منار السبيل لابن ضويان ج ١ ص ٣٤٨، المغنى لابن قدامة ج ٧ ص ٢٠٧ وما بعدها، المنبذ لابن مفلح ج ٤ ص ٣٦٠، الفروع للبهوتي ج ٣ ص ١٦٥ حيث جاء فيه: "وليس لوكيل توكيل فيما يتولى مثله بنفسه إلا بإذن موكل .. أو يقول له أى للوكيل اصنع ما شئت، أو تصرف كيف شئت فيجوز للوكيل أن يوكل، لأنه لفظ عام فيدخل في عموم التوكيل".

(٢) جاء في شرائع الإسلام لابن سعيد الهذلي: ج ١ ص ٢٤١ "وليس للوكيل أن يوكل من الموكل إلا بإذن منه .. ولو قال الموكل: اصنع ما شئت كان دالاً على الإذن فى التوكيل لأنه تسليط على ما يتعلق به المشيئة".

(٣) نتائج الأفكار لابن قودر: ج ٨ ص ١٠٠، مجمع الأنهر لداماد أفندي ج ٢ ص ٢٤٠، تبیین الحقائق للزليعى ج ٤ ص ٢٧٦، البحر الرائق لابن نجيم ج ٧ ص ١٧٥.

(٤) المغنى لابن قدامة: ج ٧ ص ٢١٠، الإقناع للحجاوى ج ٢ ص ٤٢٣.



ويرى المالكية<sup>(١)</sup> أن للوكيل الأول سلطة عزل وكيله نظراً لجهته وكالته له.

وقد فرق الشافعية<sup>(٢)</sup> في هذا الخصوص بين ما إذا قال الموكل للوكيل وكل عن نفسك وبين ما إذا قال له: وكل عني، ففي الحالة الأولى يكون الوكيل الثاني وكيلاً للوكيل الأول في الأصح ولذا ينعزل الوكيل الثاني بعزل الوكيل الأول له أو بموته أو جنونه أو عزل الموكل له.

وفي الحالة الثانية أي حالة ما إذا قال الموكل لوكيله: وكل عني ففعل، يكون الوكيل الثاني في الأصح وكيلاً للموكل لأنه مقتضى الإذن، وللموكل عزل أيهما شاء، وليس لأحدهما عزل الآخر، ولا ينعزل أحدهما بانعزال الآخر، وكذا لو أطلق بأن قال الموكل للوكيل: وكلتك في كذا، وأذنت لك أن توكل فيه، ولم يقل: عني، ولا عنك، فإن الوكيل الثاني يكون وكيلاً للموكل في الأصح، لأن توكيل الوكيل الأول للثاني، تصوف وقع بإذن الموكل فيقع عنه.

ويلاحظ في هذا الخصوص:

أنه يشترط في الحالات التي يجوز للوكيل أن يوكل غيره، أن يكون الوكيل الثاني أميناً رعاية لمصلحة الموكل، لأنه لا نظر للموكل في

---

(١) الشرح الكبير للدردير وحاشية الدسوقي: ج ٣ ص ٣٤٩، الشرح الصغير للدردير ج ٣ ص ٢٣٤.

(٢) مغنى المحتاج للشريني: ج ٢ ص ٣٠٧، روضة الطالبين للنووي ج ٤ ص ٣١٣ وما بعدها، نهاية المحتاج للرملي ج ٥ ص ٣٩ وما بعدها.





توكيل من ليس بأمين، فيقيد جواز التوكيل بما فيه الحظ والنظر، إلا أن يعين الموكل للوكيل شخصاً بعينه، كأن يقول له وكل عمراً، فيجوز توكيله، وإن لم يكن أميناً، لأن التعيين من جهة الموكل قطع نظر الوكيل في التحري واختيار الثقة الأمين.

وإذا وكل الوكيل شخصاً أميناً دون تعيين من الموكل، ثم أصبح خائناً، فيجب على الوكيل الأول عزله، لأن تركه يتصرف مع الخيانة تضییع وتفريض، والوكالة تقتضي استئمان أمين، وهذا ليس بأمين فوجب عزله<sup>(١)</sup>.

ويقول النووي: لا يملك الوكيل عزله في الأصح لأنه إذن في التوكيل دون العزل<sup>(٢)</sup>.

### الفرض الثاني:

إذا لم يأذن الموكل للوكيل في توكيل غيره، فقد اختلف الفقهاء في سلطة الوكيل في توكيل غيره على قولين:

---

(١) تكملة المجموع للمطيعي: ج ١٤ ص ١٤٨، نهاية المحتاج للرملي ج ٥ ص ٤٠ مغنى المحتاج للشريني ج ٢ ص ٣٠٧، المغنى لابن قدامة ج ٧ ص ٢٠٩، الشرح الكبير لابن قدامة المقدسي والإنصاف للمرداوي ج ١٣ ص ٤٥٩، كشف القناع للبهوتي ج ٣ ص ١٦٥.

(٢) روضة الطالبين للنووي: ج ٤ ص ٣١٤، تكملة المجموع للمطيعي ج ١٤ ص ١٤٨، مغنى المحتاج للشريني ج ٢ ص ٣٠٨.



## القول الأول:

ذهب جمهور الفقهاء المالكية<sup>(١)</sup> والشافعية<sup>(٢)</sup> فى الصحيح والحنابلة<sup>(٣)</sup> إلى أن للوكيل سلطة توكيل غيره إذا كان العمل الموكل فيه لا

(١) جواهر الإكليل للأثرهري: ج ٢ ص ١٩٢، الشرح الصغير للدردير ج ٣ ص ٢٣٤، التاج والإكليل للمواق ج ٧ ص ١٩١، الشرح الكبير للدردير ج ٣ ص ٣٤٩ حيث جاء فيه: "ومنع توكيله أى توكيل الوكيل غير المفوض على ما وكل فيه لأن الموكل لم يرض إلا بإماتته إلا أن يكون الوكيل لا يليق به تولى ما وكل عليه بنفسه كوجبه فى حقير فله التوكيل حيث علم الموكل بوجاهته أو اشتهر الوكيل بها وإلا فليس له التوكيل وضمن إن وكل لتعديه أو إلا أن يكثر فهو عطف على لا يليق به فيوكل من يشاركه فى الكثير الذى وكل فيه ليعينه عليه لا أن يوكل غيره استقلاً".

(٢) روضة الطالبين للنووى: ج ٤ ص ٣١٣، نهاية المحتاج للرملى ج ٥ ص ٣٨ وما بعدها، مغنى المحتاج للشرىبى ج ٢ ص ٣٠٦، السراج الوهاج للغمراوى والمنهاج للنووى ص ٢٤٩ وما بعدها، شرح جلال الدين المحلى ج ٢ ص ٤٣٠ حيث جاء فيه: "وليس للوكيل أن يوكل بلا إذن إن تأتى منه ما وكل فيه، وإن لم تأت منه ذلك لكونه لا يحسنه أو لا يليق به فله التوكيل فيه. وقيل: لا، ولو كثر الموكل فيه وعجز الوكيل عن الإتيان ب كله، فالمذهب أنه يوكل فيما زاد على الممكن له دون الممكن، وقيل: يوكل فى الممكن أيضاً وهذه طريقة، والثانية لا يوكل فى الممكن وفى الزائد عليه وجهان، والثالثة فى الكل وجهان".

(٣) الشرح الكثير لابن قدامة المقدسى: ج ١٣ ص ٤٥٥: ٤٥٨، الإقناع للحجاوى ج ٢ ص ٤٢٢، الروض المربع للبهوتى وحاشيته للنجدى ج ٥ ص ٢١٢ وما بعدها، المغنى لابن قدامة ج ٧ ص ٢٠٨ وما بعدها، المبدع لابن مفلح ج ٤ ص ٣٦١، كشاف القناع للبهوتى ج ٣ ص ١٦٥، حيث جاء فيه: "وما يعجز عنه أى الوكيل ونحوه لكثرة له التوكيل فى جميعه، لأن الوكالة اقتضت جواز التوكيل، فجاز فى جميعه، كما لو أذن فيه لفظاً، كتوكيله أى كما يجوز للوكيل أن يوكل فيما لا يتولى مثله بنفسه



يليق بأمثاله القيام به لكونه حقيراً وهو وجيه وعلم الموكل بوجاهته أو  
اشتهر الوكيل بها، أو كان العمل الموكل فيه فوق طاقته وقدرته بحيث  
يعجز عن القيام به منفرداً.

أما إذا كان في إمكان الوكيل القيام بالعمل الموكل فيه بنفسه، فلا  
تكون له السلطة في توكيل غيره على الراجح.

### ووجه هذا القول:

أن توكيل الموكل للموكل مع العلم بأن العمل الموكل فيه لا يليق  
بأمثاله القيام به، أو فوق طاقته وقدرته، فهو دليل على أن الموكل قصد  
من ذلك أن يستتيعب الوكيل غيره فيما وكل فيه<sup>(١)</sup>.

أما إذا وكله في عمل يمكن للوكيل القيام به، فهذا دليل على  
عدم الإذن له في التوكيل، ولم يتضمنه إذن، كما أنه يعتبر استئماناً فيما  
يمكنه النهوض فيه، فلم يكن له أن يوليه من لم يأمنه عليه  
كالوديعة<sup>(٢)</sup>.

---

أى إذا كان العمل مما يرتفع الوكيل عن مثله، كالأعمال الدنية في حق أشرف الناس  
المرتفعين عن فعلها عادة. فإن الإذن ينصرف إلى ما جرت به العادة.

(١) مغنى المحتاج للشرييني: ج ٢ ص ٣٠٦، روضة الطالبين للنووى ج ٤ ص ٣١٣  
المغنى لابن قدامة ج ٧ ص ٢٠٨.

(٢) تكملة المجموع للمطيعي: ج ١٤ ص ١٤٨، المغنى لابن قدامة ج ٧  
ص ٢٠٩.



## القول الثاني:

ذهب الحنفية<sup>(١)</sup> والشافعية<sup>(٢)</sup> في وجه إلى أنه إذا لم يأذن الموكل للوكيل في توكيل غيره، فلا تكون له سلطة التوكيل حتى ولو كان العمل الموكل فيه لا يتأتى منه القيام به لكونه لا يليق بأمثاله أو لا يحسنه.

## ووجه هذا القول:

أن الموكل إنما رضى برأى الوكيل، والناس متفاوتون في الآراء، فلا يكون الرضا برأيه رضا برأى غيره، فيكون الوكيل في توكيل الغير مباشراً غير ما أمر به الموكل<sup>(٣)</sup>، لأن المفوض إليه التصرف دون التوكيل فلا يملكه بدون التفويض إليه<sup>(٤)</sup>.

---

(١) مجمع الأنهر لداماد أفندي: ج ٢ ص ٢٤٠، المبسوط للسرخسي ج ١٩ ص ٥٨، نتائج الأفكار لابن قودر ج ٨ ص ٩٩، تبين الحقائق للزيلعي ج ٤ ص ٢٧٦، حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٤١٠، البحر الزائق لابن نجيم ج ٧ ص ١٧٥، مجلة الأحكام العدلية "المادة ١٤٦٦" ج ٢ ص ٧٨٧، الهداية للمرغيناني ج ٣ ص ١٤٨، حيث جاء فيه: "وليس للوكيل أن يوكل فيما وكل به لأنه فوض إليه التصرف دون التوكيل به إلا أن يأذن له الموكل".

(٢) حاشيتا قليوبي وعميرة وشرح جلال الدين المحلي: ج ٢ ص ٤٣٠، روضة الطالبين للنووي ج ٤ ص ٣١٣، حيث جاء فيه: "في توكيل الوكيل، فإن سكت الموكل عنه، أنظر: إن كان أمراً .. لم يتأت منه لكونه لا يحسنه، أو لا يليق بمنصبه، فله التوكيل على الصحيح .. وفي وجه: لا يوكل، لقصور اللفظ".

(٣) نتائج الأفكار لابن قودر: ج ٨ ص ٩٩.

(٤) تبين الحقائق للزيلعي: ج ٤ ص ٢٧٦.



### القنول الراجح:

وأرى أن الراجح هو ما ذهب إليه أصحاب القول الأول "جمهور الفقهاء" من أن للوكيل سلطة توكيل غيره إذا كان العمل الموكّل فيه لا يليق بأمثاله أو فوق طاقته وقدرته، لأن الوكيل يسعى من توكيل غيره في هذه الحالة إلى تحقيق الغرض من الوكالة وهو تنفيذها على أحسن وجه خاصة أن الوكيل مطالب باختيار الثقة الأمين، وهذا كله يحقق المصلحة للموكل.



## المطلب الثاني

### مدى سلطة الوكيل في إنابة غيره في القانون المدني

تعتبر مسألة إنابة الوكيل غيره في تنفيذ الوكالة من المسائل الهامة التي يتوقف حلها على معرفة حدود سلطة الوكيل التي قد يدخل فيها أو يخرج عنها إنابة غيره عن نفسه حسب الأحوال<sup>(١)</sup>.

وفي هذا الخصوص نجد أن المادة (٧٠٨) من التقنين المدني تنص على ما يأتي:

١- إذا أناب الوكيل عنه غيره في تنفيذ الوكالة دون أن يكون مرخصاً له في ذلك، كان مسئولاً عن عمل النائب كما لو كان هذا العمل قد صدر منه هو، ويكون الوكيل ونائبه في هذا الحالة متضامنين في المسئولية.

٢- أما إذا رخص للوكيل في إقامة نائب عنه دون أن يعين شخص النائب، فإن الوكيل لا يكون مسئولاً إلا عن خطئه في اختيار نائبه، أو عن خطئه فيما أصدره له من تعليمات.

---

(١) د/ جمال مرسى بدر: ف ١٠٣ ص ١٧١.



٣- ويجوز في الحالتين السابقتين للموكل ولنائب الوكيل أن يرجع كل منهما مباشرة على الآخر<sup>(١)</sup>.

ويتضح من هذا النص أن للوكيل السلطة في إنابة غيره في تنفيذ الوكالة، سواء أكان ذلك بترخيص من الموكل أم لا، بيد أن هناك فرق في المسؤولية التي تقع على الوكيل بين حالة ما إذا كانت إنابة الوكيل غيره

---

(١) تقابل هذه المادة في التقنين المدني السابق المادة (٦٣٦/٥٢٠) والتي نصت على أنه: "يجب أن يكون الإنن للوكيل بإنابة غيره عنه صريحاً في سند التوكيل. ويكون الوكيل مسئولاً عن النائب الذي لم يعينه الموكل إذا كان هذا النائب معسراً أو غير أهل أو مشهوراً بالإهمال. وفي جميع الأحوال نائب الوكيل مسئول مباشرة عند الموكل.

وتختلف أحكام التقنين المدني السابق عن أحكام التقنين المدني الحالي في مسألتين هما:

أ- لا يجوز للوكيل في التقنين المدني السابق إقامة نائب عنه إلا بترخيص من الموكل بخلاف التقنين المدني الحالي الذي يخول للنائب إقامة نائب عنه ما لم يمنعه الموكل عن ذلك.

ب- يجوز للموكل في التقنين المدني السابق الرجوع بدعوى مباشرة على نائب الوكيل في حين أنه لا يجوز لنائب الوكيل الرجوع بدعوى مباشرة على الموكل، بخلاف التقنين المدني الحالي الذي يجيز لكل من الموكل والنائب الرجوع على الآخر بدعوة مباشرة.

د/ عبد الرزاق أحمد السنهوري: ج ٧ ف ٢٦١ ص ٤٨٣ هامش (٢).

وهذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالأقطار العربية، المواد التالية: مادة (٧٠٨) ليبي و (٦٧٤) سوري و (٩٣٩) عراقي و (٧٨٢) لبناني و (٥٨٣) سوداني و (١١٢٩، ١١٣٠) تونسي.

المستشار/ أنور العمروسي: ج ٣ ص ٣٨٥.



بترخيص من الموكل وحالة ما إذا كانت إنابة الوكيل غيره بدون ترخيص من الموكل.

فهذه المسؤولية يضيق نطاقها في حالة وجود الترخيص ويتسع في حالة عدم وجوده.

وإذا كان للوكيل السلطة في إنابة غيره، فإنه يحول من هذه السلطة ويحجبها النص الصريح الوارد في سند التوكيل والذي يقضى بمنع الوكيل من إنابة غيره، فإذا ما أقدم الوكيل على إنابة غيره رغم منع الموكل له بنص صريح، فإنه يكون بذلك قد تجاوز حدود نيابته، ومن ثم لا يكون تصرف نائب الوكيل نافذاً في حق الموكل إلا إذا أقره، لأن الإقرار اللاحق كالإجازة السابقة.

وعلى ذلك، فالقاعدة أن للوكيل السلطة في إنابة غيره عن نفسه في جميع الحالات، عدا حالة واحدة فقط وهي حالة التصريح بالمنع في سند التوكيل، ففي هذه الحالة فقط تغل يد الوكيل عن الإنابة<sup>(١)</sup>.

وبهذا قضت محكمة النقض فقالت: "الوكيل أن ينيب غيره فيما وكل فيه أو جزء منه ما لم يكن ممنوعاً من ذلك بنص خاص في سند وكالته"<sup>(٢)</sup>.

(١) د/ جمال مرسى بدر: ف ١٠٣، ١٠٥ ص ١٧١، ١٧٤ وما بعدها.

(٢) نقض مدني في ١٩٩٦/٥/٨ - مجموعة المكتب الفني - الطعن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٦٥ ق س ٤٧ القاعدة رقم ١٣٩ ص ٧٤٨.





وإذا أناب الوكيل عنه غيره وكانت هذه الإنابة صحيحة، لأن الموكل رخص له فيها أو لم يمنعه منها أو أقرها بعد المنع، فإنه يترتب على هذه الإنابة، وجود علاقات مختلفة، فهناك علاقة تنشأ بين الوكيل ونائبه، وأخرى بين الوكيل والموكل، وثالثة تقوم بين الموكل ونائب الوكيل، يضاف إلى ذلك المسؤولية التى تقع على كاهل الوكيل عن نائبه.

وإن شاء الله سأتكلم عن هذه العلاقات المختلفة تباعاً.

### أولاً: العلاقة بين الوكيل ونائبه:

يحكم هذه العلاقة عقد الإنابة الذى بمقتضاه أناب الوكيل نائبه، ويعتبر هذا العقد وكالة من الباطن يكون بمقتضاه نائب الوكيل وكيلاً عن الوكيل<sup>(١)</sup>، فتعتبر علاقة النائب بالوكيل من قبل علاقة الوكيل بالموكل، ولذلك يشترط فى الوكيل أن يكون أهلاً لأداء التصرف الذى يكلف غيره بأدائه نيابة عنه، لأنه يمكن أن تتصرف آثار التصرف الذى يبرمه النائب إلى الوكيل مباشرة، فيصبح مسئولاً فى مواجهة الغير، كما إذا كان النائب يجهل وجود الوكالة فيتعامل باسم الوكيل، فلا يكون للغير أن يرجع على الموكل.

أما النائب فلأنه لا يتعاقد لنفسه بل بالنيابة عن غيره، فيكفى أن يكون قادراً على التمييز ولا يشترط أن تتوافر فيه الأهلية الواجبة لأداء التصرف الذى أنيب فيه، بيد أنه لما كان النائب متضامناً فى المسؤولية

(١) د/ عبد الرزاق أحمد السنهورى: ج ٧ ف ٢٦٢ ص ٤٨٦.



مع الوكيل، وبإمكان الوكيل أن يدخله في الدعوى التي يرفعها الموكل بسبب خطأ النائب أو تقصيره، فإنه من المفروض حتماً أن يكون النائب أهلاً لتحمل المسؤولية<sup>(١)</sup>.

وتختلف مدى سعة عقد الإنابة بحسب القدر الذي وكل الوكيل نائبه فيه، فقد يقتصر الوكيل على تكليف نائبه ببعض ما وكل فيه، وقد يوكله في كل ما هو موكل فيه<sup>(٢)</sup>. فيطابق مدى سعة عقد الإنابة مدى سعة عقد الوكالة الأصلية.

وسواء أكان توكيل الوكيل لنائبه في بعض ما وكل فيه، أم في كل ما وكل فيه، فإنه يترتب على هذه الإنابة، أن نائب الوكيل يكون ملتزماً قبل الوكيل بكل ما يلتزم به الوكيل قبل موكله في حدود عقد الإنابة، فليلتزم بتنفيذ الوكالة وفقاً للقدر الذي اتسعت له الإنابة مع بذل عناية الشخص المعتاد إذا كانت الإنابة مأجورة وعنايته الشخصية ولو كانت أنى من عناية الشخص للمعتاد - إذا كانت الإنابة غير مأجورة، كما يلتزم النائب بتقديم حساب للوكيل عن أعمال الإنابة، ورد ما يكون بيده متعلقاً بهذه الأعمال إلى الوكيل.

وفي مقابل هذا يكون الوكيل ملتزماً قبل النائب بكل ما يلتزم به الموكل قبل وكيله في حدود عقد الإنابة، فليلتزم الوكيل بدفع الأجر إذا كانت الوكالة مأجورة، كما يلتزم برد المصروفات التي ينفقها النائب وهو

(١) د/ محمد علي عرفه: ص ٣١٥.

(٢) د/ مصطفى عبد الحميد عدوي: ص ١٠١.



بصد تنفيذه للإنابة، وكذلك تعويضه عما قد يعتريه من ضرر بسبب تنفيذ الإنابة<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: العلاقة بين الوكيل والموكل:

تظل العلاقة بين الوكيل والموكل محكومة بعقد الوكالة الأصلي، الذي بمقتضاه يلتزم الوكيل تجاه الموكل بجميع الالتزامات التي تترتب في ذمة الوكيل بموجب عقد الوكالة، كما يلتزم الموكل تجاه الوكيل بجميع الالتزامات التي تترتب في ذمة الموكل بموجب ذات العقد<sup>(٢)</sup>.

### ثالثاً: العلاقة بين الموكل ونائب الوكيل:

تنص الفقرة الأخيرة من المادة (٧٠٨) مدني على أن: "للموكل ولنائب الوكيل أن يرجع كل منهما مباشرة على الآخر".

ويرى بعض الشراح<sup>(٣)</sup> أن نص هذه الفقرة ليس إلا تطبيقاً للقواعد العامة في أثر النيابة، فطالما أن الإنابة الصادرة من الوكيل إلى غيره داخله في نطاق نيابته، فإنها تعتبر كأى تصرف يمارسه الوكيل باسم الموكل وفي حدود النيابة، تتصرف آثارها إلى الموكل مباشرة ويرتبط بها

(١) د/ عبد الرزاق أحمد السنيهورى: ج ٧ ف ٢٦٢ ص ٤٨٦.

(٢) د/ عبد الرزاق أحمد السنيهورى: ج ٧ ف ٢٦٢ ص ٤٨٦ وما بعدها.

المستشار/ أنور العمروسي: ج ٣ ص ٣٨٨.

(٣) د/ جمال مرسى بدر: ف ١٠٤ ص ١٧٢.



الموكل مع الغير الذي تعامل معه نائب الوكيل مباشرة، ولذا كان لكل من الموكل ونائب الوكيل أن يرجع كل منهما على الآخر بمقتضى الرابطة المباشرة بين الموكل ونائب الوكيل.

بيد أنه يترتب على الأخذ بهذا الرأي عدم ظهور الوكيل، فلا يكون له علاقة بنائبه فيما أنابه فيه، وفي هذا إهمال لعقد الإنابة وما يترتب عليه من حقوق والتزامات متبادلة بين الوكيل ونائبه<sup>(١)</sup>.

ولذلك كان الرأي الراجح في نظري، هو جواز رجوع كل من الموكل ونائب الوكيل على الآخر بالدعوى المباشرة باعتبار أن ذلك حكماً خاصاً نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة (٧٠٨) وليس مجرد تطبيق للقواعد العامة، كما ذهب إليه أصحاب الرأي الأول. كما رأينا أن الفقرة الثالثة من المادة (٧٠٨) مدنى نصت على أنه: "يجوز في الحالتين السابقتين للموكل ولنائب الوكيل أن يرجع كل منهما مباشرة على الآخر".

وهاتان الحالتان السابقتان: هما حالة ما إذا أناب الوكيل عنه غيره في تنفيذ الوكالة دون أن يكون مرخصاً له في ذلك من الموكل وحالة ما إذا أناب الوكيل الغير بترخيص من الموكل، ويلحق بهاتين الحالتين حالة ثالثة، وهي حالة ما إذا أقر الموكل الإنابة الصادرة من الوكيل بعد أن كان قد منعه منها.

(١) د/ عبد الرزاق أحمد السنهوري: ج ٧ ص ٤٨٨ هامش (٢).



ففى هذه الأحوال الثلاثة يجوز للموكل أن يرجع على نائب الوكيل بدعوى مباشرة يطالبه فيها بجميع الالتزامات المترتبة على عقد الإنابة<sup>(١)</sup>.

وقد قصد المقنن بذلك حماية الموكل من منافسة دائئى الوكيل المعسر فى اقتسام المبالغ التى يكون النائب قد قبضها لحساب الموكل إذا لو لا النص السابق ذكره لما كان فى إمكان الموكل أن يرجع على النائب إلا بالدعوى غير المباشرة، فىكون المحكوم به حقاً للوكيل يتقاسمه دائئوه قسمة غرماء، أما وقد جاز للموكل أن يرجع على نائب الوكيل بدعوى مباشرة، فإن المبالغ التى قبضها نائب الوكيل لحسابه لا تدخل فى ذمة الوكيل أصلاً، ومن ثم يستأثر بها الموكل، ولا يخفى ما فى هذا الحكم من عدالة ظاهرة.

كما أنه لا تبرأ ذمة نائب الوكيل بالوفاء للوكيل إذا كان يعلم بالوكالة، لأنه فى هذه الحالة يعلم أنه يعمل لحساب الموكل، فىجب أن يقوم بالوفاء له مباشرة بكل ما يقبضه لحسابه، ومن ثم لا يحتج على الموكل بالحساب الذى يقدمه النائب للوكيل.

ولكن إذا كان نائب الوكيل يجهل وجود الوكالة، ويعتقد أن الوكيل هو أصيل وكله عنه فى عمل يخصه شخصياً، فإن ذمة نائب الوكيل تبرأ فى هذه الحالة بالوفاء للوكيل أو بتقديم الحساب له، لأنه لم يكن على

(١) د/ عبد الرزاق أحمد السنهورى: ج ٧ ف ٢٦٢ ص ٤٨٧.



علم بوجود الموكل الذي يجب الوفاء أو تقديم الحساب إليه مباشرة<sup>(١)</sup>.

وإذا كان يجوز للموكل أن يرجع على نائب الوكيل بدعوى مباشرة، فإنه في المقابل يجوز للنائب أن يرجع على الموكل بدعوى مباشرة يطالبه فيها بالتزاماته تجاه الوكيل الأصلي، ولكن في حدود التزامات الوكيل الأصلي تجاه نائب الوكيل بمقتضى عقد الإنابة<sup>(٢)</sup>.

وقد أكدت المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى على جواز رجوع كل من الموكل ونائب الوكيل على الآخر بالدعوى المباشرة، حين قالت: "ويجوز للوكيل أن ينيب عنه غيره في تنفيذ الوكالة إلا إذا اشترط الموكل منعه من ذلك، وهذا بخلاف التقنين الحالى "السابق" م (٦٣٦/٥٢٠) حيث يشترط في جواز الإنابة الترخيص الصريح.

فإذا أناب عنه غيره، كان النائب مسؤولاً عن جميع الالتزامات التى تقع على الوكيل، لا قبل الوكيل وحده، بل قبله وقبل الموكل، وبطريق مباشر. فيستطيع الموكل أن يرجع بدعوة مباشرة على النائب، كما يرجع النائب على الموكل بالدعوى المباشرة كذلك "ولم ينص التقنين

---

(١) د/ محمد على عرفه: ص ٣١٢ وما بعدها، والمراجع التى أشار إليها سيادته.

(٢) د/ عبد الرزاق أحمد السنهورى: ج ٧ ف ٢٦٢ ص ٤٨٨.



الحالي" السابق" م (٣٦٧/٢٥٠) على الرجوع المباشر للنائب على الموكل<sup>(١)</sup>.

#### رابعاً: مسؤولية الوكيل عن نائبه:

تقضى تطبيق القواعد العامة في مسؤولية الوكيل عن نائبه، بأن الوكيل يكون مسئولاً عن نائبه قبل الموكل، ومسئوليته في ذلك هي مسؤولية عقدية عن الغير لتوافر شروطها، إذ أن الوكيل قد ارتبط مع الموكل بعقد الوكالة الأصلي الذي أصبح بمقتضاه مديناً للموكل بتنفيذ الوكالة، وقد استعان الوكيل بنائب له كلفه بتنفيذ هذا الالتزام العقدي بالنيابة عنه وبمقتضى عقد الإنابة، فيكون المسئول هو الوكيل، فإذا ارتكب نائب الوكيل خطأ في تنفيذ الوكالة، جاز للموكل وقد أضر بسبب هذا الخطأ أن يرجع على الوكيل بمقتضى مسئوليته العقدية عن الغير، وجاز أيضاً للموكل أن يرجع مباشرة على نائب الوكيل كما سبق الذكر، إذ أنه يكون للموكل إذا ارتكب نائب الوكيل خطأ، مدينان:

الأول: هو الوكيل بمقتضى المسؤولية العقدية عن الغير.

الثاني: هو نائب الوكيل بمقتضى الدعوة المباشرة.

ولا يعتبر الوكيل ونائبه في الأصل مسئولين نحو الموكل بالتضامن نظراً لتعدد المصدر بالرغم من وحدة المحل، وإنما يعتبران مسئولين بالتضامن.

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٥ ص ٢١٤.



هذا هو مقتضى تطبيق القواعد العامة في مسؤولية الوكيل عن نائبه<sup>(١)</sup>، بيد أن المادة (٧٠٨) مدني في فقرتيها الأولى والثانية، حورت في هذه القواعد، ففرقت بين الحالتين:

### الحالة الأولى: حالة عدم التصريح بالإجابة في سند التوكيل:

إذا لم يكن الموكل قد أذن للوكيل في إجابة غيره عنه في تنفيذ الوكالة، فالأصل أن يقوم الوكيل بأداء العمل المفوض فيه بنفسه لا بوساطة غيره، فإذا ما لجأ الوكيل إلى الإجابة رغم ذلك، فإنه يكون مسؤولاً عن عمل النائب كما لو كان قد صدر منه هو<sup>(٢)</sup>، وفي هذا تقول الفقرة الأولى من المادة (٧٠٨) مدني: "إذا أناب الكيل عنه غيره في تنفيذ الوكالة دون أن يكون مرخصاً له في ذلك، كان مسؤولاً عن عمل النائب كما لو كان هذا العمل قد صدر منه هو، ويكون الوكيل ونائبه في هذه الحالة متضامنين في المسؤولية"<sup>(٣)</sup>.

---

(١) د/ عبد الرزاق أحمد المنهوري: ج ٧ ف ٢٦٣ ص ٤٨٩.

(٢) ويلاحظ في هذا الخصوص، أن هناك حالات يفترض فيها حتماً الترخيص بالإجابة على الرغم من عدم التصريح بها في سند التوكيل، ومثل ذلك التوكيل في مباشرة أعمال البورصات، كأن يكلف صاحب الحساب الجارى في أحد البنوك هذا البنك بالشراء بمبلغ معين من حسابه الجارى أوراقاً مالية من نوع معين، فإنه يفترض في هذا التوكيل أنه يتضمن حتماً التصريح للبنك بإجابة أحد سماسرة البورصة في شراء هذه الأوراق.

(٣) د/ محمد علي عرفه: ص ٣١١ هامش (١) والمراجع التي أشار إليها سيادته.





وإذا كان الوكيل ونائبه متضامنين في المسؤولية وفقاً لهذا النص المتقدم، فإنه يكون للموكل إذا ارتكب النائب خطأ الحق في الرجوع على أى من الوكيل أو نائبه بدعوى مباشرة<sup>(١)</sup>. وعلى ذلك:

فإن الوكيل يصبح بمقتضى هذه الإنابة غير المصرح بها من الموكل، مسئولاً بالتضامن مع نائبه تجاه الموكل عن جميع الأضرار التي حدثت بسبب النيابة أو بصدها، أى عن تلك الحوادث التي ما كانت لتقع لو أن الوكيل باشر العمل المفوض فيه بنفسه، حتى ولو كانت هذه الحوادث من قبيل القوة القاهرة، كما لو شب حريق في الشيء المكلف ببيعه فهلك أو تلف بين يدي النائب، ولا يعفى الوكيل من المسؤولية إلا إذا

---

= وبهذه قضت محكمة النقض فقال: "الوكيل ملزم بتنفيذ الوكالة لحساب الموكل، فإذا أناب عنه غيره في تنفيذها دون أن يكون مرخصاً له في ذلك كان مسئولاً عن عمل النائب كما لو كان هذا العمل قد صدر منه هو، كما أنه ملزم بأن يقدم للموكل حساباً مفصلاً لجميع أعمال الوكالة ومتضمناً المصاريف التي صرفها والمبالغ التي قبضها على ذمة الموكل وكل ما للموكل وما عليه، والرصيد بعد استئزال الخصوم من الأصول هو ما يجب على الوكيل الوفاء به للموكل".

نقض مدني في ١٩٦٩/٥/٢٩ - مجموعة المكتب الفني - الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٣٥ ق س ٢٠ القاعدة رقم ١٣١ ص ٨٢٩.  
(١) د/ مصطفى عبد الحميد علوي: ص ٩٧.



استطاع أن يثبت أن هذه الحوادث ما كان ليتمكن تقاديها حتى ولو قام الوكيل بأداء العمل بنفسه<sup>(١)</sup>.

وفي هذا الخصوص نقضى محكمة النقض بأن: "الوكيل ملزم بتنفيذ الوكالة لحساب الموكل، فإذا أناب غيره في تنفيذها دون أن يكون مرخصاً له في ذلك كان مسئولاً عن عمل النائب كما لو كان هذا العمل قد صدر منه هو..."<sup>(٢)</sup>.

ويتضح مما سبق أن الوكيل ونائبه يكونان مسئولين في مواجهة الموكل التضامن وفقاً لصريح نص الفقرة الأولى من المادة (٧٠٨) مدني، وليس بالتضام كما هو مقتضى تطبي القواعد العامة في المسؤولية العقدية عن الغير<sup>(٣)</sup>.

#### الحالة الثانية: حالة التصريح للوكيل بإنابة غيره عنه:

تناولت هذه الحالة المادة (٢/٧٠٨) مدني فقالت: "أما إذا رخص للوكيل في إقامة نائب عنه دون أن يعين شخص النائب، فإن الوكيل لا يكون مسئولاً إلا عن خطئه في اختيار نائبه، أو عن خطئه فيما أصدره له من تعليمات".

(١) د/ محمد علي عرفه: ص ٣١١ وما بعدها.

المستشار/ أنور العمروسي: ج ٣ ص ٣٩١ وما بعدها.

(٢) نقض مدني في ١٩٦٩/٥/٢٩ - مجموعة المكتب الفني - الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٣٥ م ٢٠، القاعدة رقم ١٣١ ص ٨٢٩.

(٣) د/ عبد الرزاق أحمد السنهوري: ج ٧ ف ٢٦٣ ص ٤٩٠.



وبالنظر في هذا النص يتضح أنه يفرق بين فرضين.

**الأول:** الترخيص للوكيل في الإنابة دون تعيين شخص النائب.

**الثاني:** الترخيص للوكيل في إنابة شخص معين. وسأتناول هذين الفرضين بالتفصيل.

**الفرض الأول:** الترخيص للوكيل في الإنابة دون تعيين شخص النائب:

ففي هذا الفرض يكون النائب الذي يعينه الوكيل بمثابة الوكيل تماماً، فتصبح له سلطة انبالية عن الموكل، ومن ثم فإن آثار العقود التي يبرمها النائب تنصرف مباشرة إلى شخص الموكل، فيكون للخير الذي تعاقده مع النائب حق مطالبة الموكل مباشرة.

ولما كان النائب في حكم الوكيل المعين مباشرة من قبل الموكل، فإنه يكون للنائب بمقتضى هذا الحق في الرجوع على الموكل مباشرة بالمصاريف والأتعاب المقررة له<sup>(١)</sup>.

ووفقاً لنص المادة (٢/٧٠٨) منى، فإن الوكيل الذي عين النائب بترخيص من الموكل لا يكون مسؤولاً مسؤولية عقدية عن عمل النائب، وإنما يكون مسؤولاً فقط عن الخطأ الشخصي الصادر منه، كما لو أخطأ الوكيل في اختيار النائب، بأن اختاره معصراً أو مشهوراً بالإهمال أو عدم الأمانة أو غير كفاء للعمل الموكل فيه، أو أخطأ الوكيل في توجيه نائبه أو فيما أصدر له من تعليمات، بأن أصدر له تعليمات لا تتفق مع الواجب

(١) د/ محمد علي عرفه: ص ٣١٤.



في تنفيذ الوكالة، ففي جميع هذه الأحوال يكون الوكيل مسئولاً عن خطئه الشخصي في مواجهة الموكل<sup>(١)</sup>.

وبهذا قضت محكمة النقض فقالت: "يدل النص في الفقرة الثانية من المادة (٧٠٨) من القانون المدني على أن الترخيص للوكيل في الإنابة دون تعيين شخص النائب يعفى الوكيل من المسؤولية العقدية عن عمل النائب ولا يكون مسئولاً إلا عن خطئه الشخصي، إما في اختيار النائب وإما في توجيهه وفيما أصدره له من تعليمات"<sup>(٢)</sup>.

أما إذا لم يقصر الوكيل في اختيار نائبه أو فيما أصدر له من تعليمات، فلا يكون مسئولاً عن خطئه، وفي هذا تقول المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدي: "إذا رخص الموكل للوكيل أن يقيم عنه نائباً، فإن لم يعين له شخص النائب، فإن الوكيل يكون مسئولاً عن خطئه في اختيار نائبه أو خطئه فيما أصدر له من التعليمات. فإن كان لم يقصر في حسن اختيار النائب ولم يرتكب خطأ في التعليمات التي أصدرها له، فلا يكون مسئولاً عن خطئه"<sup>(٣)</sup>.

---

(١) د/ عبد الرزاق أحمد السنيهوري: ج ٧ ف ٢٦٣ ص ٤٩١، د/ محمد كامل مرسى: ف ٢١١ ص ٢٩٦.

(٢) نقض مدني في ١٩٩٦/٥/٢٣ - مجموعة المكتب الفني - الطعن رقم ٢٥٠٤ لسنة ٦٥ ق من ٤٧ القاعدة رقم ١٦١ ص ٨٥٩.

(٣) مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٥ ص ٢١٤.



وقد اختلف شراح القانون المدني في الوقت الذي يعتد فيه بمسئولية الوكيل عن خطئه الشخصي في اختيار نائبه.

فيرى بعض الشراح<sup>(١)</sup> أن العبرة في مسئولية الوكيل عن خطئه الشخصي بوقت تعيين نائبه، فإذا كان النائب وقت تعيين الوكيل له شخصاً موسراً كامل الأهلية، معروفاً بالكفاءة في تنفيذ الأعمال، ثم طرأ له بعد التعيين ما سبب أعساره أو فقد أهليته، فإن الوكيل لا يسأل عن ذلك تجاه الموكل.

ويرى البعض الآخر من الشراح<sup>(٢)</sup> أن الوكيل يكون مسئولاً عن خطأ النائب حتى ولو حدث بعد التعيين، فهو مسئولاً عن تغيير حالة النائب أثناء قيامه بتنفيذ الوكالة، لأن الوكيل يلتزم دائماً بمراقبة نائبه طول مدة قيام الوكالة حفاظاً على مصالح الموكل وعدم تعريضها للضياع بإعسار النائب أو فقد أهليته.

ولا يكون هناك تضامن بين الوكيل ونائبه، لأن مسئولية الوكيل عن نائبه تجاه الموكل لا تقوم على أساس المسئولية العقدية عن الغير، وإنما تقوم على أساس المسئولية عن الخطأ الشخصي الصادر منه.

(١) د/ محمد كامل مرسى: ف ٢١١ ص ٢٩٦.

(٢) د/ عبد الرزاق أحمد السنهوري: ج ٧ ف ٢٦٣ ص ٤٩١.

المستشار/ أنور العمروسى: ج ٣ ص ٣٩١.



### الفرض الثاني: الترخيص للوكيل في إنابة شخص معين<sup>(١)</sup>:

أما إذا عين الموكل للوكيل شخص النائب، فإن الوكيل لا يكون مسؤولاً عن اختيار نائبه، لأن الوكيل هنا ليس إلا منفذاً لأوامر الموكل، فإن كان الموكل قد أساء اختيار النائب فعرض بذلك مصالحه للضياع، فعليه وحده تق تبعه سوء الاختيار، ومن ثم لا يكون الوكيل مسؤولاً في هذا الفرض إلا عن خطئه الشخصي فيما أصدر للنائب من تعليمات، وفي هذا تقول المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى: "أما إن عين الموكل للوكيل شخص النائب، فلا يكون الوكيل مسؤولاً إلا عن خطئه فيما أصدر له من تعليمات"<sup>(٢)</sup>.

بيد أنه حتى في هذه الحالة، فإن الوكيل يظل ملتزماً بمراقبة النائب، فإذا أهمل في رقابته وتوجيهه وترتب على ذلك ضرر لحق بالموكل، فإن الوكيل يكون مسؤولاً تجاه الموكل، لأن هذا الإهمال يعتبر خطأ شخصياً من الوكيل يكون مسؤولاً عنه.

---

(١) راجع: د/ محمد على عرفه: ص ٣١٤ وما بعدها، د/ عبد الرزاق أحمد السنهورى: ج ٧ ف ٢٦٣ ص ٤٩٢، د/ مصطفى عبد الحميد عدوى: ص ١٠٠.

(٢) مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٥ ص ٢١٤.



### المطلب الثالث

#### الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون المدني في مدى

#### سلطة الوكيل في توكيل غيره

بالتأمل في مدى سلطة الوكيل في توكيل غيره في الفقه الإسلامي والقانون المدني يتضح الآتي:

أولاً: اتفق المسلمون على أن للوكيل السلطة في توكيل غيره إذا أذن له الموكل بذلك، أو كانت الوكالة مطلقة أو عامة بأن قال الموكل للوكيل: أعمل برأيك أو ما صنعت من شيء فهو جائز.

وفي هذا يختلف القانون المدني عن الفقه الإسلامي، حيث يكون للوكيل في القانون المدني السلطة في توكيل غيره سواء أذن له الموكل أم لم يأذن له، وكل ما هناك أن المسؤولية التي تقع على كاهل الوكيل تختلف في حالة ما إذا كانت إنابة الوكيل غيره بترخيص من الموكل عنها في حالة ما إذا كانت إنابة الوكيل غيره بدون ترخيص من الموكل، فهي يضيق نطاقها في الحالة الأولى ويتسع في الحالة الثانية.

وقد اختلف الفقهاء المسلمون في مدى سلطة الوكيل في توكيل غيره عند عدم الإذن من الموكل بتوكيل غيره، فذهب البعض إلى عدم تخويل الوكيل السلطة في توكيل غيره في هذه الحالة حتى ولو كان العمل الموكل فيه لا يتأتى منه القيام به لكونه لا يليق بأمثاله أو لا يحسنه،



وذهب جمهور الفقهاء إلى تخويل الوكيل السلطة في توكيل غيره في هذه الحالة إذا كان العمل الموكل فيه لا يليق بأمثاله القيام به لكونه حقيراً وهو وجيه وعلم الموكل بوجاهته أو اشتهر الوكيل بها، أو كان العمل الموكل فيه فوق طاقته وقدرته بحيث يعجز عن القيام به منفرداً، أما إذا كان في إمكان الوكيل القيام بالعمل الموكل فيه بنفسه، فلا تخول له السلطة في توكيل غيره على الراجح.

أما في القانون المدني، فالقاعدة أن للوكيل السلطة في إنابة غيره عن نفسه في جميع الحالات، عدا حالة واحدة فقط وهي حالة التصريح الوارد في سند التوكيل بمنع الوكيل من إنابة غيره، ففي هذه الحالة فقط يتمتع على الوكيل إنابة غيره في القانون المدني.

ثانياً: تعتبر العلاقة بين الوكيل ونائبه في القانون المدني من قبل علاقة الموكل بالوكيل، إذ يعتبر العقد المبرم بين الوكيل ونائبه وكالة من الباطن يكون بمقتضاه نائب الوكيل وكيلاً عن الوكيل، ويتفق القانون المدني في هذا الخصوص مع إحدى حالتين للشافعية، إذ يعتبر الوكيل الثاني وكيلاً للوكيل الأول في الأصح عند الشافعية في حالة ما إذا قال الموكل للوكيل وكل عن نفسك.

ويعتبر نائب الوكيل في القانون المدني بمثابة الوكيل المعين من قبل الموكل إذا كان الموكل قد رخص للوكيل بالإنابة، أي يعتبر النائب هنا وكيلاً عن الموكل، فتصبح له سلطة النيابة عن الموكل، وتتصرف





مباشرة آثار العقود التي يبرمها إلى شخص الموكل، فيكون للغير الذي تعاقد مع النائب حق مطالبة الموكل مباشرة.

ويتفق القانون المدني في اعتبار نائب الوكيل وكيلاً عن الموكل في هذه الحالة مع ما ذهب إليه الحنفية والحنابلة حيث اعتبروا الوكيل الثاني وكيلاً عن الموكل لا عن الوكيل حتى لا يملك الوكيل الأول عزله، كذلك يعتبر الوكيل الثاني وكيلاً عن الموكل في الحالة الثانية للشافعية وهي حالة ما إذا قال الموكل لوكيله: وكل عني.



## المبحث الثالث

### أثر التزام الوكيل حدود سلطته

وينقسم إلى ثلاثة مطالب:

#### المطلب الأول

### أثر التزام الوكيل حدود سلطته

#### في الفقه الإسلامي

إذا باشر الوكيل التصرف وفقاً لحدود سلطته ولم يتجاوزها، فهل يرجع حكم العقد وحقوقه إلى الوكيل أم إلى الموكل؟.

المراد بحكم العقد:

الأثر الذي يترتب على العقد شرعاً، وهو غاية وغرض العاقدین من إنشائه، ففي عقد البيع مثلاً، يكون الحكم: هو ثبوت ملكية المبيع للمشتري واستحقاق الثمن للبائع، وفي عقد الإجارة: الحكم هو تملك المستأجر المنفعة واستحقاق الأجرة للمؤجر<sup>(١)</sup>.

---

(١) الفقه الإسلامي وأدلته للدكتور/ وهبه الزحيلي: ج ٤ ص ١٦٢، الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية للدكتور/ أحمد فراج حسن: ص ٢٦١.



### حقوق العقد:

فيراد بها: ما يستتبعه العقد من التزامات ومطالبات تؤكد حكمه وتقرره وتكمله، مثله إلزام البائع بتسليم المبيع، وإلزامه بقبوله إذا رد إليه بسبب العيب، وإلزام المشتري بأداء الثمن، وثبوت حقه في المطالبة بتسليم المبيع، ورده إذا وجده معيباً، وثبوت الخيار له عند رؤيته، وغير ذلك من الحقوق التي تثبت لكل من العاقدين قبل الآخر تكميلاً لأثر العقد، وتوفيراً لكمال الانتفاع به<sup>(١)</sup>.

وقد اتفق الفقهاء<sup>(٢)</sup> على أن حكم العقد يثبت للموكل ابتداءً، لأن الوكيل يعمل في الحقيقة لموكله وبأمره فهو قد استمد ولايته منه.

أما حقوق العقد، فأحياناً ترجع إلى الموكل، وأحياناً ترجع إلى الوكيل بحسب نوع التصرف الذي يمارسه الوكيل.

والتصرفات التي يمارسها الوكيل يمكن تقسيمها إلى قسمين:

(١) أحكام المعاملات الشرعية للشيخ علي الخفيف: ص ٣٠٦.

(٢) حاشية ابن عابدين: ج ٤ ص ٤٠٢، البحر الرائق لابن نجيم ج ٧ ص ١٥١،

مجمع الأنهر لداماد أفندي ج ٢ ص ٢٢٥، تبين الحقائق للزيلعي ج ٤ ص ٢٥٦، بداية

المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ٤٩١، المذهب للشيرازي ج ١ ص ٣٥٦، تكملة المجموع

للطبيعي ج ١٤ ص ١٨٠ وما بعدها، كشف القناع للبهوتي ج ٣ ص ١٦٩، الإقناع

للحجاوي ج ٢ ص ٤٢٧.



### القسم الأول:

تصرفات يجب أن يضيفها الوكيل إلى الموكل، ولا يجوز له إضافتها إلى نفسه، فإن أضافها إلى نفسه وقع العقد له لا للموكل، مثل الزواج والطلاق والخلع والصلح عن ذم العمد أو عن إنكار، وكذلك العقود التي لا تتم إلا بالقبض كالهبة والتصدق والإعارة والإيداع والرهن والإقراض، وكذلك الشركة والمضاربة.

فيلزم في هذه العقود أن يضيف الوكيل العقد إلى موكله، فيقول: قبلت زواج فلانة لفلان، وطلقت امرأة فرن، ووهبتك من مال فلان.

وفي هذه الحالة تتعلق حقوق العقد بالموكل لا بالوكيل، فلا يطالب وكيل الزوج بالمهر، ولا وكيل المرأة بتسليمها، ولا يطالب وكيل الخلع ببطل الخلع، لأن الوكيل فيها سفير محض.

أما إذا أضاف الوكيل العقد إلى نفسه بأن قال: تزوجت أو طلقت أو وهبت، فإن الزواج يكون للوكيل لا للموكل، ويقع الطلاق عنه، لا عن الموكل، ويلزم بالهبة من ماله لا من مال الموكل، فصار كالرسول، وهذا لأن الحكم فيها لا يقبل الفصل عن السبب، فلا يتصور أن يكون السبب صادراً من شخص على سبيل الأصالة والحكم واقع لغيره<sup>(١)</sup>.

(١) بدائع الصنائع للكاساني: ج ٦ ص ٣٣، البحر الرائق لابن نجيم ج ٧ ص ١٥١، مجمع الأنهر لداماد أفندي ج ٢ ص ٢٢٦، حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٤٠٢، تبیین الحقائق للزبيلى ج ٤ ص ٢٥٧، نتائج الأفكار لابن قوثر ج ٨ ص ١٨ وما بعدها.



### القسم الثاني:

تصرفات لا يلزم أن يضيفها الوكيل إلى الموكل، وإنما يصح إضافتها له أو لنفسه كالمعاوضات المالية، مثل البيع والشراء والإجارة والصلح عن إقرار، فإذا أضافها الوكيل إلى الموكل كما لو قال: اشتريت لفلان، فإن حقوق العقد ترجع إلى الموكل ولا يطالب الوكيل بشئ، لأنه يعتبر في هذه الحالة مجرد سفير ومعبّر عن الموكل<sup>(١)</sup>.

أما إذا أضافها الوكيل إلى نفسه، فهنا قد اختلف الفقهاء على

قولين:

= الهداية للمرغيناني ج ٣ ص ١٣٨، حيث جاء فيه: "وكل عقد يضيفه إلى موكله كالنكاح والخلع والصلح عن دم العمد، فإن حقوق العقد تتعلق بالموكل دون الوكيل فلا يطالب وكيل الزوج بالمهر ولا يلزم وكيل المرأة تسليمها لأن الوكيل فيها سفيراً محضاً، ألا ترى أنه لا يستغنى عن إضافة العقد إلى الموكل ولو أضافه إلى نفسه كان النكاح له فصار كالرسول، وهذا لأن الحكم فيها لا يقبل الفصل عن السبب لأنه إسقاط، فيتلاشى فلا يتصور صدوره من شخص وثبت حكمه لغيره فكان سفيراً .. ومن أخواته العتق على مال والكتابة والصلح على الإنكار .. والوكيل بالهبة والتصدق والإعارة والإيداع والرهن والإقراض سفير أيضاً، لأن الحكم فيها يثبت بالقبض وأنه يلقى محلاً مملوكاً للغير فلا يجعل أصيلاً .. وكذا الشركة والمضاربة".

(١) أنظر: المراجع المشار إليه في الهامش السابق، وأنظر أيضاً: الفقه الإسلامي وأدلته للدكتور/ وهبة الزحيلي ج ٤ ص ١٦٣.



## القول الأول:

ذهب الحنفية<sup>(١)</sup> والمالكية<sup>(٢)</sup> والشافعية<sup>(٣)</sup> في الأصح إلى حقوق العقد ترجع إلى الوكيل لا إلى الموكل، فيسلم الوكيل المبيع ويقبض

(١) نتائج الأفكار لابن قودر: ج ٨ ص ١٥ وما بعدها، تبين الحقائق للزيلعي ج ٤ ص ٢٥٦، مجمع الأنهر لداماد أفندي ج ٢ ص ٢٢٤، حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٤٠١، البحر الرائق لابن نجيم ج ٧ ص ١٤٧، الهداية للمرغيناني ج ٣ ص ١٣٧، اللباب للدمشقي ج ٢ ص ١٤١، بدائع الصنائع للكاساني ج ٦ ص ٣٣، حيث جاء فيه: "أما التوكيل بالبيع والشراء فحقوقها ترجع إلى الوكيل فيسلم المبيع ويقبضه ويقبض الثمن ويطالب به ويخاصم في العيب وقت الاستحقاق والأصل أن كل عقد لا يحتاج فيه إلى إضافته إلى الموكل ويكتفى فيه بالإضافة إلى نفسه فحقوقه راجعة إلى العاقد كالبياعات والأشربة والإجازات والصلح الذي هو في معنى البيع فحقوق هذه العقود ترجع للوكيل وعليه".

(٢) حاشية الدسوقي والشرح الكبير للدردير: ج ٣ ص ٣٤٢ وما بعدها، بلغة السالك للصاوي ج ٢ ص ١٨٣، جواهر الإكليل للأزهري ج ٢ ص ١٨٩، مواهب الجليل للحطاب والتاج والإكليل للمواق ج ٧ ص ١٨٠، الشرح الصغير للدردير ج ٣ ص ٢٣١، حيث جاء فيه: "وله أي للوكيل في توكيله على البيع طلب الثمن من المشتري وقبضه منه لأنه من توابع البيع الذي وكل عليه وله في توكيله على الشراء وقبض المبيع من بائعه وتسليمه لموكله وله رده أي المبيع بعيب ظهر فيه".

(٣) نهاية المحتاج للرملي: ج ٥ ص ٣٦، روضة الطالبين للنووي ج ٤ ص ٣٠٧، السراج الوهاج للغمراوي ومنهاج الطالبين للنووي ص ٢٤٩، حاشيتا قليوبي وعميرة وشرح جلال الدين المحلي ج ٢ ص ٤٢٩، تكملة المجموع للمطيعي ج ١٤ ص ١٥٢ وما بعدها، مغنى المحتاج للشريني ج ٢ ص ٣٠٥، حيث جاء فيه: =



الثلث إذا باع، وبطالب الوكيل بالثلث إذا اشترى ويقبض المبيع، ويخاصم  
بفتح الصاد - في العيب إذا باع، ويخاصم فيه بكسر الصاد - إذا  
اشترى.

ووجه هذا القول:

أن الوكيل هو العاقد حقيقة، لأن العقد يقوم بكلامه وصحة  
عبارته، لكونه آدمياً له أهلية الإيجاب والاستيجاب لا لكونه وكيلاً، فكان  
العقد الواقع منه ولغيره سواء.

وكذلك الوكيل هو العاقد من حيث الحكم، لأن الوكيل يستغنى عن  
إضافة العقد إلى الموكل.

وإذا كان الوكيل هو العاقد حقيقة وحكماً، كان أصيلاً في الحقوق  
فتتعلق حقوق العقد به<sup>(١)</sup>.

= "والأصح أن الوكيل بالبيع له قبض الثمن الحال إن لم يمنعه الموكل من قبضه وله  
تسليم المبيع إن كان مسلماً إليه إن لم ينه عن تسليمه لأنهما من مقتضيات البيع".  
(١) نتائج الأفكار لابن قودر: ج ٨ ص ١٦، البحر الرائق لابن نجيم ج ٧ ص ١٤٧.



## القول الثاني:

ذهب الحنابلة<sup>(١)</sup> والشافعية<sup>(٢)</sup> في مقابل الأصح إلى أن حقوق العقد ترجع للموكل دون الوكيل.

## ووجه هذا القول:

أن المالك ينتقل من البائع للموكل، ولا يدخل في ملك الوكيل<sup>(٣)</sup>، فيطالب الموكل بثمن ما شاتراه وكيله له<sup>(٤)</sup>، لأن الوكيل مجرد سفير ومعبّر عن الموكل.

(١) الإقناع للحجاوي: ج ٢ ص ٤٢٧، الروض المربع للبهوتي وحاشيته للنجدي ج ٥ ص ٢٢٥، الشرح الكبير لابن قدامة المقدسي ج ١٣ ص ٥٢١، المغنى لابن قدامة ج ٧ ص ٢٥٤، كشاف القناع للبهوتي ج ٣ ص ١٦٩، حيث جاء فيه: "وحقوق العقد كتسليم الثمن وقبض المبيع، وضمان الدرك، والرد بالعيب ونحوه، متعلقة بالموكل".

(٢) مغنى المحتاج للشربيني: ج ٢ ص ٣٠٥، نهاية المحتاج للرملي ج ٥ ص ٣٦، السراج الوهاج للغمراوي ص ٢٤٩، شرح جلال الدين المحلي ج ٢ ص ٤٢٩، روضة الطالبين للنووي ج ٤ ص ٣٠٧، حيث جاء فيه: "فإذا وكله في البيع مطلقاً، فهل يملك الوكيل قبض الثمن؟ وجهان أحدهما: لا، لأنه لم يأذن فيه، وقد يرضاه للبيع، ولا يرضاه لقبض المن .. وهل يملك تسليم المبيع إذا كان معه؟ قال الشيخ أبو علي: هو على الوجهين في قبض الثمن".

(٣) كشاف القناع للبهوتي: ج ٣ ص ١٦٩، الإقناع للحجاوي ج ٢ ص ٤٢٧.

(٤) حاشية الروض المربع للنجدي: ج ٥ ص ٢٢٥.





### مناقشة وترجيح:

ناقش أصحاب القول الأول ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني من أن حقوق العقد ترجع للموكل دون الوكيل، بأن قولكم أن الوكيل مجرد سفير ومعبّر عن الموكل غير صحيح، لأن الوكيل يستغنى عن إضافة العقد إلى الموكل، ولو كان سفيراً عنه لما استغنى عن ذلك كرَسُولِ والوكيل بالنكاح فإنهما لا يستغنيان عن إضافة العقد إلى الموكل<sup>(١)</sup>.

كما أن في القول بإضافة العقد إلى الموكل إضاعة للغرض من الوكالة، لأن الموكل يوكل غيره في أمور ليخفف عن نفسه عناء مباشرته لها، أو لأنه لا يليق به أن يباشرها، أو لعدم قدرته على القيام بها، فإذا عادت الحقوق إلى الموكل نفسه لم يتحقق له الغرض من الوكالة<sup>(٢)</sup>.

وبهذا يتبين أن القول الراجح هو ما ذهب إليه أصحاب القول الأول من أن حقوق العقد ترجع إلى الوكيل لا إلى الموكل.

(١) نتائج الأفكار لابن قودر: ج ٨ ص ١٦.

(٢) الفقه الإسلامي وأدلته للدكتور وهبه الزحيلي: ج ٤ ص ١٦٤، والمرجع البدي

أشار إليه سيادته.



## المطلب الثاني

### أثر التزام الوكيل حدود سلطته في

#### القانون المدني

إذا التزم الوكيل حدود سلطته فبإثر التصرف مع الغير وفقاً للتعليمات التي أصدرها له موكله، فهل يلزم من ذلك انصراف آثار هذا التصرف إلى الموكل؟.

للإجابة على هذا التساؤل، يفرق بين حالتين:

الأولى: إذا كان الوكيل قد تعاقد باسم الموكل.

الثانية: إذا كان الوكيل قد تعاقد باسمه الشخصي.

وقد أُلحقت المادة (٧١٣) إلى المولد (٤٠١، ١٠٧) الخاصة بالنيابة عموماً لتحديد علاقة الموكل والوكيل بالغير الذي يتعامل مع الوكيل.

فنصت المادة (٧١٣) من التقنين المدني الحالي على أنه: "تطبق المولد من (١٠٤، ١٠٧) الخاصة بالنيابة في علاقة الموكل والوكيل بالغير الذي يتعامل مع الوكيل"<sup>(١)</sup>.

---

(١) تقابل هذه المادة في التقنين المدني السابق، المولد التالية: مادة (٦٣٤/٥١٨) ونصها: "من يعمل الوكيل الحق في أن يطلب منه صورة رسمية من سند التوكيل". ومادة (٦٤٢/٥٢٣) التي نصت على أن: "الوكيل الذي يعمل عملاً على



### الحالة الأولى: تعاقد الوكيل باسم الموكل:

إذا التزم الوكيل عند مباشرته للتصرف مع الغير حدود وكالته، وإبرم العقد باسم الموكل، فإن آثار هذا العقد تنصرف إلى الموكل لا إلى الوكيل، وفقاً للمادة (١٠٥) مدني التي نصت على أنه: "إذا أبرم النائب في حدود نيابته عقداً باسم الأصل فإن ما ينشأ عن هذا العقد من حقوق والتزامات يضاف إلى الأصل"<sup>(١)</sup>.

كما قضت محكمة النقض بأنه: "من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن التصرف الذي يبرمه الوكيل يكون حجة على الأصل

---

حزمة موكله بدون أن يخبر بتوكيله يكون هو المسئول لدى من عامله".  
ومادة (٥٢٤) فقرة أولى، (٦٤٣) ونصها: "أما إذا أخبر أن عمله للموكل وعلى ذمته فلا يترتب عليه إلزام غير إثبات التوكيل".

وأحكام التقنين المدني السابق تتفق في مجموعها مع أحكام التقنين المدني الحالي.

د/ عبد الرزاق أحمد السنهوري: ج ٧ هامش ص ٥٧٤.

وهذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالأقطار العربية، المواد التالية: مادة (٧١٣) ليبي و(٦٧٩) سوري و(٩٤٥، ٩٤٢) عراقي و(٥٨٨) سوداني و(٨٠٧، ٧٩٩) لبناني و(١١٤٨) تونسي.

المستشار/ أنور العمروسي: ج ٣ ص ٤١٩.

(١) هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالأقطار العربية، المواد التالية:

مادة (١٠٥) ليبي و(١٠٦) سوري و(٩٠) سوداني.

المستشار/ أنور العمروسي: ج ١ ص ٢٦٠.



وينصرف أثره إليه باعتباره ممثلاً في التصرف الذي أبرمه الوكيل لحسابه طالماً أن التصرف يدخل في نطاق الوكالة<sup>(١)</sup>.

ويترتب على إضافة آثار العقد إلى شخص الأصيل "الموكل" أن الموكل يصبح دائناً بالحقوق ومدينناً بالالتزامات التي يربتها ذلك العقد<sup>(٢)</sup> ومن ثم لا يستطيع الوكيل أن يطالب من تعاقد معه "الغير" بما رتبته العقد من حقوق، كما لا يستطيع من تعاقد مع الوكيل "الغير" أن يطالب الوكيل شخصياً بأى من الالتزامات التي ترتبت على العقد، بل يرجع على الموكل فيطالبه مباشرة بتنفيذ الالتزامات الناشئة عن العقد الذي أبرمه الوكيل، إلا إذا كانت الوكالة شاملة أيضاً بتنفيذ العقد<sup>(٣)</sup>.

أما إذا لم تكن كذلك، فإن شخصية الوكيل لا تظهر إلا عند إبرام العقد، أما بعد إبرامه فإن شخصية الوكيل تختفى تماماً فلا تظهر عند إعمال آثار العقد، ومن ثم لا يصح له التمسك بهذا الأثر بصفته الشخصية<sup>(٤)</sup>، إذ أن آثار العقد في هذه الحالة تنصرف مباشرة إلى الموكل

---

(١) نقض مدني في ١٥/٣/١٩٨٤ - مجموعة المكتب الفني - الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٥٠ ق س ٣٥ القاعدة رقم ١٣١ ص ٦٩٠.

(٢) د/ محمد ليبب شنب: ف ٦٠ ص ٧٦.

(٣) د/ عبد الودود يحيى: ف ٤٣ ص ٦٣، د/ سمير عبد السيد تناعو: ف ٢٢ ص ٣٢، د/ عبد المنعم فرج الصدة: ف ١٢٣ ص ١٦٧، د/ محمد شريف أحمد: ف ١٢٥ ص ٧١.

(٤) د/ عبد الفتاح عبد الباقي: ف ٦٥ ص ١٢٩.



والغير، فهما اللذان يكون لهما أن يطالبا بعضهما بالحقوق والالتزامات المتولدة عن العقد دون تدخل من الوكيل<sup>(١)</sup>.

وفيما تقدم ذكره، تقول المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى:  
"فى علاقة كل من الموكل والوكيل بالغير تتفق أحكام الوكالة مع أحكام النيابة بوجه عام، فالوكيل نائب عن الموكل فى تعاقدته مع الغير، وينشأ العقد الذى يبرمه الوكيل لحساب الموكل وتترتب آثاره على الوجه المبين فى المواد (١٥٧، ١٦٠) من المشروع.

فيكون شخص النائب لا شخص الأصل هو محل الاعتبار عند النظر فى صحة التعبير عن الإرادة ومدى ما يتأثر به هذا التعبير من وجود عيب فى الإرادة أو من العلم ببعض الظروف الخاصة أو وجوب العلم بها" م ١٥٧ من المشروع" كذلك ينصرف أثر للعقد الذى أبرمه الوكيل باسم الموكل، سواء فى ذلك ما يولده من حقوق وما يترتب عليه من التزامات، إلى الموكل مباشرة.

ومن أجل ذلك أعطى للغير الذى يتعاقد مع الوكيل الحق فى مطالبته بأن يثبت وكالة ومدى هذه الوكالة. فإن كانت الوكالة ثابتة فى ورقة مكتوبة، فللغير أن يحصل على صورة مطابقة للأصل تحمل توقيع الوكيل، فيستطيع الغير بذلك أن يرجع على الموكل مباشرة بمقتضى هذا التوكيل" م ١٥٨ من المشروع<sup>(٢)</sup>.

(١) د/ محمد إبراهيم صوفى: ف ٤٤ ص ٦٨.

(٢) مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٥ ص ٢٢٥ وما بعدها.



وإذا كان العقد الذي يبرمه الوكيل باسم الموكل، تتصرف آثاره إلى الموكل مباشرة على الوجه السابق ذكره، فإن هذا يدعونا للتساؤل عن الحالات التي يكون فيها التعاقد باسم الموكل متحققاً؟.

ويجاب على هذا التساؤل: بأن التعاقد باسم الموكل يكون متحققاً في الحالات الآتية<sup>(١)</sup>:

١- إذا أعلن الوكيل أنه يتعاقد باسم الموكل، سواء أعلن عن شخصيته أو لم يعلن.

٢- إذا كان الغير الذي يتعاقد مع الوكيل يعلم بوجود الوكالة دون إعلان أو كان من المفروض عليه أن يعلم بذلك.

فيعلم الغير أن من يتعاقد معه هو وكيل يعمل لحساب الموكل بقصد توجيه آثار العقد مباشرة إلى هذا الموكل، أو أن يكون من المفروض حتماً أن يعلم بذلك.

٣- إذا كان من تعاقد معه الوكيل يستوى لديه أن يتعاقد مع الوكيل نفسه أو مع الموكل، فتتصرف آثار العقد إلى الموكل بالرغم من عدم علم من يتعاقد معه الوكيل بأن هذا الوكيل يتعاقد باعتباره وكيلًا.

---

(١) راجع في هذه الحالات:

د/ مصطفى محمد الجمال: ف ٢٤٢ ص ٢٨٤، د/ محمد علي عمران: المدخل لدراسة القانون "مصادر الالتزام وأحكامه وإثباته" ط ١٩٨٧ ص ٤٥، د/ محمود سلام زنتاني: مصادر الالتزام ط ١٩٨٦ ص ٧٩.



ويحد هذا مثلاً في البيوع لفورية "في المحلات التجارية"، حيث أن للبائع في هذه المحلات مستوى عنده أن يكون المشتري قد اشترى لنفسه أو أن يكون قد اشترى لغيره، ولذلك إذا فرض وأن المشتري وجد بالمبيع عيب خفي، وكان قد اشترى المبيع باعتباره وكيلاً، فإنه يكون للموكل الحق في الرجوع على البائع بضمان العيوب الخفية، ولا يستطيع البائع أن يحتج في مواجهة الموكل بأنه لم يكن يعلم أو لم يكن في استطاعته أن يعلم بوجود الوكالة.

وقد نصت على ذلك المادة (١٠٦) مدني فقالت: "إذا لم يعلن العاقد وقت إبرام العقد أنه يتعاقد بصفته نائباً. فإن أثر العقد لا يضاف إلى الأصل داتناً أو مدينناً، إلا إذا كان من المفروض حتماً أن من تعاقد معه النائب يعلم بوجود النيابة، أي كان مستوى عنده أن يتعاقد مع الأصلي أو النائب<sup>(١)</sup>.

كما قضت محكمة النقض بذلك فقالت: "عدم إفصاح الوكيل عن صفته في العقود التي يبرمها مع الغير لحساب الموكل لا يؤدي بذاته إلى صورية التوكيل، لأن تعامل الوكيل باسمه مع الغير، لا يغير من علاقته مع موكله فيلتزم الموكل بموجب عقد الوكالة بتنفيذ ما التزم به الوكيل وكل ما يترتب على ذلك من أثر هو أن الوكيل في هذه الحالة هو الذي يكون

(١) هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالأطوار العربية المواد التالية:

مادة (١٠٦) لبي و (١٠٧) سوزي و (٩١) سوداني.

المستشار/ أنور العروسي: ج ١ ص ٢٦٤.



ملزماً قبل الغير الذي تعامل معه إلا إذا كان من المفروض حتماً أن هذا الغير يعلم بوجود الوكالة أو كان يستوى عنده أن يتعاقد مع الأصيل أو النائب، فعندئذ تكون العلاقة بين الغير الذي تعاقد مع الوكيل وبين الموكل كما هو الحال في الوكالة الظاهرة<sup>(١)</sup>.

والوكيل الظاهر أو النائب الظاهر هو شخص يظهر أمام الناس بمظهر من ينوب عن غيره ويتعامل معه بهذه الصفة، ويعتقد الناس فعلاً أن له صفة النيابة عن ذلك الغير، دون أن يكون كذلك حقيقة.

مثال ذلك:

أن ينسب الشخص إلى نفسه صفة الوكالة عن شخص آخر وتحيط به مظاهر تحمل الناس على تصديقه والتعامل معه على هذا الأساس.

فإذا كان من تعاقد مع الوكيل الظاهر حسن النية أى يعتقد أنه يتعاقد مع نائب حقيقى، وكانت الظروف التى تم فيها التعاقد من شأنها أن توحي لأى شخص عادى بأن النائب الظاهر نائب حقيقى، كما لو تضمن عقد الوكالة المنشئ للنياية عبارات غامضة، فاعتقد شخص أن هذه العبارات تخول للوكيل سلطة إبرام عقد معين باسم الموكل، فتعاقد معه على أساس أن العقد يدخل فى حدود سلطته، وكان من شأن أى شخص عادى يوجد فى مثل هذه الظروف أن يعتقد مثل هذا الاعتقاد.

ج. ٢٠٠

(١) نقض مدنى فى ٢٥/٤/١٩٦٣ - مجموعة المكتب الفنى - الطعان رقم ٤٥٩،

٤٧١ لسنة ٢٦ ق س ١٤ القاعدة رقم ٨٤ ص ٥٨٤.





ففي هذه الحالة ينفذ العقد في مواجهة الموكل مراعاة لحسن نية من تعاقد مع الوكيل وعملاً على تحقيق الاستقرار في التعامل بين الناس<sup>(١)</sup>.

وبهذا قضت محكمة النقض فقالت: "الأصل -وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة- أن التصرفات التي يبرمها الوكيل خارج نطاق وكالته لا تنفذ في حق الموكل ما لم يجزها هذا الأخير، وخروجاً على هذا الأصل يعتبر الوكيل الظاهر نائباً عن الموكل فينفذ في حقه التصرف الذي يبرمه متى ثبت قيام مظهر خارجي خاطئ منسوب إلى الموكل وأن الغير الذي تعامل مع الوكيل الظاهر قد انخدع بمظهر الوكالة الخارجي دون أن يرتكب خطأ أو تقصيراً في استطلاع الحقيقة"<sup>(٢)</sup>.

ولما كان حسن النية مفروضاً دائماً، فإنه ينتج عن ذلك أنه إذا فرض وادعى الموكل أن الغير كان يعلم بتجاوز الوكيل حدود سلطته، فعلى الموكل أن يقيم الدليل على صدق دعواه، بيد أنه يستطيع أن يثبت ذلك بكافة وسائل الإثبات ومنها القرائن.

ولما كان العقد الذي يبرمه الوكيل باسم الموكل، تتصرف آثاره مباشرة إلى الموكل طالماً أن الوكيل يتصرف في حدود وكالته، فإنه يترتب على ذلك أن الأحكام التي تصدر في مواجهة الوكيل بهذه الصفة

(١) د/ محمد لبيب شنب: ف ٦٣ ص ٨١ وما بعدها.

(٢) نقض مدني في ١٩٨٤/١٢/٢٧ - مجموعة المكتب الفني - الطعن رقم ١١٧١

سنة ٥١ ق س ٣٥ القاعدة رقم ٤٢٨ ص ٢٢٦٣.



تعتبر كأنها صدرت في مواجهة الموكل، ويمكن بمقتضاها التنفيذ على أمواله مباشرة<sup>(١)</sup>.

كما يترتب على ذلك أيضاً أن الموكل إذا أناب شخصاً لإبرام عقد يحرم عليه إبرامه، فإن إبرام الوكيل لهذا العقد يقع باطلاً، ومثل ذلك إذا كان الموكل قاضياً وأناب شخصاً عنه لشراء الحق المتنازع فيه والذي يدخل في اختصاص المحكمة التي يباشر عمله في دائرتها، فإن هذا الشراء يقع باطلاً، لأنه لا يجوز للقاضي أن يشتري الحق المتنازع فيه إذا كان يدخل في اختصاص المحكمة التي يباشر عمله في دائرتها<sup>(٢)</sup>.

ويلاحظ أن الموكل يكون مسؤولاً قبل للغير عن خطأ الوكيل في حدود قواعد الوكالة ذاتها، لأن التصرف الذي يمضيه الوكيل باسم الموكل يعقده بإرلنته هو فتخل هذه الإرادة محل إرادة الأصيل، وعلى ذلك لو فرض أن الوكيل أكره الغير على التعاقد أو دلس عليه، فإنه يكون لهذا

(١) د/ محمد علي عرفه: ص ٣٣٤.

وقد قضت محكمة النقض بأن: "مؤدى نص المادة ٦٩٩ من القانون المدني أن ما يجريه الوكيل من تصرفات وكل فيها إنما هي لحساب الأصيل فإذا باشر إجراء معيناً سواء كان من أعمال التصرف أو الإدارة فلا يجوز مقاضاته عن هذا الإجراء وإنما توجه الخصومة للأصيل".

نقض مدني في ١٩/٤/١٩٩٥ - مجموعة للمكتب الفني - الطعن رقم ١١٩

لسنة ٦٤ ق س ٤٦ للقاعدة رقم ١٣٣ ص ٦٦٦.

(٢) د/ عبد المنعم فرج الصده: ف ١٢٣ ص ١٦٨.



الغير الحق في طلب إبطال العقد، ورفع دعوى الإبطال على الموكل، كما يكون له في نفس الوقت أن يرجع على الوكيل بالتعويض لما ارتكبه من إكراه أو تدليس، بالإضافة إلى حقه في الرجوع بالتعويض على الموكل باعتباره مسئولاً عن خطأ الوكيل قبل الغير.

كذلك يكون الموكل مسئولاً قبل الغير عن خطأ الوكيل في حدود قواعد المسؤولية التقصيرية كما لو أهمل في رقابته حيث يجب عليه هذه الرقابة، أو كان الوكيل مرتبطاً بالموكل ارتباط التابع بالمتبوع كما لو كان خادماً عنده أو مستخدماً في متجره<sup>(١)</sup>.

كما يلاحظ أن تاريخ المحرر العرفي الوارد على الورقة المكتوبة الصادرة من الوكيل، يكون حجة على الموكل، ومن ثم تكون هذه الورقة بتاريخها العرفي دليلاً كتابياً كاملاً ضد الموكل<sup>(٢)</sup>، وتبدو أهمية حجية تاريخ المحرر العرفي على الموكل بوجه خاص، في حالة ما إذا كان تاريخ هذا المحرر العرفي متقدماً على انتهاء الوكالة، حيث يمضي أثر التصرف الذي احتوته الورقة ذات التاريخ العرفي إلى شخص الموكل دون أن يكون له التمسك بعدم حجية التاريخ العرفي عليه. ويستطيع أن يثبت بكافة طرق الإثبات أن هذا التاريخ العرفي لا يتفق مع الحقيقة، وأنه

(١) د/ عبد الرزاق أحمد السنهوري: ج ٧ ف ٣٠٣ ص ٥٨٥ وما بعدهما، وف ٣٠٩ ص ٦١٨: ٦٢٠.

(٢) د/ محمد علي عرفه: ص ٣٣٥، د/ محمد كامل مرسى: ف ٢٢٦ ص ٣١٣.



قدم لتكون الورقة سابقة على انتهاء الوكالة، وذلك حتى يمكن أن يمضى أثر التصرف إلى الموكل<sup>(١)</sup>.

### الحالة الثانية: تعاقد الوكيل باسمه الشخصى:

أما إذا تعاقد الوكيل باسمه الشخصى، فإن الوضع يتغير تماماً، إذ يعتبر هو المتعاقد وتتصرف آثار العقد إليه، ويكون عليه أن يعود فينقلها إلى الموكل بعملية قانونية جديدة<sup>(٢)</sup>، تنفيذاً لعقد الوكالة، ويقوم الموكل بعد ذلك بتعويض الوكيل عما أنفقه فى سبيل إبرام هذا العقد<sup>(٣)</sup>.

وتبدو صورة تعاقد الوكيل باسمه الشخصى فى حالات كثيرة منها الحالة المذكورة وهى حالة تكليف الوكيل بالتعامل باسم مستعار، ومنها حالة الوكيل بالعمولة<sup>(٤)</sup>، بل وأحياناً تبدو هذه الصورة فى حالة الوكالة

---

(١) د/ عبد الرزاق أحمد السنهورى: ج ٧ هامش ٣ ص ٥٩٠ وما بعدها، والمراجع التى أشار إليها سيادته.

(٢) د/ مصطفى الجمال: ف ٢٤٢ ص ٢٨٤.

(٣) د/ محمد على عمران: ص ٤٥.

(٤) الوكالة بالعمولة نوع من الوكالة تخضع لأحكام القانون المدنى وتتقضى بنفس الأسباب التى تنقضى بها الوكالة المدنية. وبهذا قضت محكمة النقض فقالت: "الوكالة بالعمولة نوع من الوكالة خضوعها لأحكام القانون المدنى فيما عدا ما تضمنه قانون التجارة من أحكام خاصة بها. انقضاء عقد الوكالة بالعمولة بذات الأسباب التى تنقضى بها الوكالة المدنية. للموكل بإرادته المنفردة عزل الوكيل فى أى وقت قبل انتهاء العمل محل الوكالة.



العادية، حيث تتشغل ذمة الوكيل مباشرة بالحقوق والالتزامات التي تنتج عن إبرامه للعقود باسمه، ويكون للشخص المتعاقد معه الحق في مطالبته مباشرة بتنفيذ ما التزم به<sup>(١)</sup>.

وعلى ذلك فالوكالة قد تكون وكالة نيابية، وقد تكون وكالة غير نيابية، فتكون الوكالة نيابية إذا تعاقد الوكيل باسم الموكل مباشرة، وتكون الوكالة غير نيابية إذا تعاقد الوكيل باسمه الشخصي. فإذا وكل شخص آخر في إبرام عقد لحسابه وطلب منه عدم ذكر اسمه.

ففي هذه الحالة لن تكون هناك نيابة رغم وجود عقد الوكالة<sup>(٢)</sup>، وتسمى الوكالة في هذه الحالة بعقد التسخير أو عقد الاسم المستعار، ويسمى الوكيل بالمسخر أو الاسم المستعار، ونظراً لأنه يتعاقد باسمه الشخصي، فيجب أن تتوافر فيه أهلية التصرف الذي سخر فيه.

والتسخير قد يكون لغرض مشروع وقد يكون لغرض غير مشروع ومثال الغرض المشروع أن يخشى الموكل في الشراء طمع البائع بطلبه ثمناً أعلى للمبيع إذا علم أنه المشتري الحقيقي، لذا يلجأ الموكل إلى إخفاء اسمه على البائع ويسخر الوكيل للشراء باسمه الشخصي.

= نقض مدني في ١٢/٢٥/١٩٩٤ - مجموعة المكتب الفني - الطعن رقم ٧٣١

لسنة ٦٠ ق س ٤٥ القاعدة رقم ٣١١ ص ١٦٦١.

(١) د/ محمد علي عرفه: ص ٣٣٥.

(٢) د/ محمود سلام زنتاني: ص ٧٨.



### مثال ذلك:

أيضاً أن يكون الموكل في حاجة إلى شراء صفقة أعلن عن بيعها بالمزاد، ويخشى لو ظهر اسمه في جلسة المزاد أن يتقدم مزايدون يزايدون عليه لعلمهم بحاجته إلى الصفقة فيجبرونه على تقديم عطاء أعلى، لذا يسخر الموكل في الشراء وكيلاً عنه يتقدم إلى المزاد باسمه الشخصي لا باسم الموكل.

والتسخير لغرض مشروع صحيح، لأنه نوع من أنواع الصورية والصورية بمفردها لا تعتبر سبباً لبطلان التصرف.

وفي هذا الخصوص تقوم محكمة النقض: "الوكالة بطريق التستر أو التسخير ليست إلا تطبيقاً لقواعد الصورية فإن العلاقة بين الموكل والوكيل المسخر يحكمها العقد الحقيقي الذي يسرى فيما بينهما، وبالتالي فعلى من يدعى بقيامها أن يثبت وجودها ويكون الإثبات طبقاً للقواعد العامة والأصل فيها أنه لا يجوز إثبات عكس ما أثبت بالكتابة إلا بالكتابة أو ما يقوم مقامها إلا إذا وجد مانع مادي أو أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي، فيجوز في هذه الحالة إثباته بكافة الطرق إعمالاً للمادة ٦٣ من قانون الإثبات"<sup>(١)</sup>.

(١) نقض مدني في ١٦/١/١٩٨٥ - مجموعة المكتب الفني - الطعن رقم ٧٣٢ لسنة

٥٤ ق س ٣٦ القاعدة رقم ٣١ ص ١٢٩.



أما إذا كان التسخير لغرض غير مشروع، فإن التسخير يكون باطلاً ويمتد البطلان أيضاً إلى عقد الوكالة المستتر وإلى التصرف الذي قام به الوكيل باسمه الشخصي تنفيذاً لعقد الوكالة وأيضاً إلى التصرف الذي أجراه الوكيل لنقل الحق إلى الموكل، ومثال ذلك أن يسخر المدين المحجوز على ماله شخصاً يتقدم في المزاد لشراء المال المحجوز عليه، فإن هذا التسخير يقع باطلاً، وإذا فرض وأن رسا المزاد على المسخر كان رسو المزاد أيضاً باطلاً، وإذا قام المسخر ببيع المال للمدين كان البيع باطلاً كذلك، لأنه لا يجوز للمدين أن يتقدم في مزاد ببيع ماله المحجوز عليه، وما لا يجوز له أن يقوم به بنفسه لا يجوز له أن يقوم به بواسطة مسخر<sup>(١)</sup>.

#### جواز الخروج على حدود الوكالة في حالات استثنائية:

إذا كانت القاعدة هي أن الوكيل يجب عليه أن يلتزم حدود الوكالة، فينفذها وفقاً للحدود المرسومة لوكالته، وأنه لا تثبت له صفة الوكيل إلا بالنسبة للأعمال التي تدخل في حدود وكالته<sup>(٢)</sup>، فإذا أبرم عقداً متجاوزاً فيه حدود وكالته، فإنه لا يكون وكيلاً عند إبرامه لهذا العقد، وبالتالي فإن آثار العقد لا تنصرف إلى الموكل، فمثلاً إذا وكل شخص شخصاً في تأجير عقار فقام ببيعه، فإن آثار هذا البيع من نقل ملكية العقار إلى المشتري، والتزام المشتري بدفع الثمن إلى البائع لا تضاف إلى

(١) د/ عبد الرزاق أحمد السنهوري: ف ٣١٠ ص ٦٢١ : ٦٢٦.

(٢) د/ جلال علي العدوي: ف ٤٥٤ ص ٢٢٠.



الموكل، ومن ثم لا يلتزم الموكل بنقل الملكية كما لا يحق له مطالبة المشتري بدفع الثمن<sup>(١)</sup>.

ولكن ليس معنى ذلك أن هذا العقد يكون باطلاً أو قابلاً للإبطال بعد أن استجمع مقوماته وشروط صحته، وإنما معناه فقط أنه يكون غير ملزم للموكل بحيث يعتبر أجنبياً عنه<sup>(٢)</sup>.

وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأن: "الأصل في قواعد الوكالة أن الغير الذي يتعاقد مع الوكيل عليه أن يتثبت من قيام الوكالة ومن حدودها وله في سبيل ذلك أن يطلب من الوكيل ما يثبت وكالته فإن قصر فعله تقصيره، وإن جاوز الوكيل حدود وكالته فلا ينصرف أثر تصرفه إلى الأصل، ويستوى في ذلك أن يكون الوكيل حسن النية أو سيئ النية قصد الإضرار بالموكل أو بغيره"<sup>(٣)</sup>.

وإذا كانت هذه هي القاعدة، فإن هذه القاعدة ليست مطلقة وإنما ترد عليها الاستثناءات التالية:

#### الاستثناء الأول:

نصت عليه الفقرة الثانية من المادة (٧٠٣) مدني فقالت: "على أن له "أى الوكيل" أن يخرج عن هذه الحدود متى كان من المستحيل عليه

(١) د/ محمد لبيب شنب: ف ٦١ ص ٧٧ وما بعدها.

(٢) د/ مصطفى محمد الجمال: ف ٢٤٤ ص ٢٨٧.

(٣) نقض مدني في ١٩٧٩/٥/٢ - مجموعة المكتب الفني - الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٤٨ ق س ٣٠ القاعدة رقم ٢٣٣ ص ٢٦٥.





إخطار الموكل سلفاً، وكانت الظروف يغلب معها الظن بأن الموكل ما كان إلا ليوافق على هذا التصرف وعلى الوكيل فى هذه الحالة أن يبادر بإبلاغ الموكل خروجه عن حدود الوكالة".

ويظهر من هذا النص أنه يجوز للوكيل الخروج عن حدود الوكالة عند تحقق الشرطين الآتيين:

- ١- أن يستحيل على الوكيل إخطار الموكل مقدماً بتصرفه.
  - ٢- أن تكون الظروف يغلب معها الظن أن الموكل ما كان إلا ليوافق على تنفيذ الوكالة بالطريقة التى اتبعها الوكيل<sup>(١)</sup>.
- وكما هو واضح أن هذا الاستثناء قصد به حماية مصلحة الموكل وحتى لا تضيق عليه فرصة إبرام تصرف مناسب له رغم أن فيه تجلوز لحدود نيابة الوكيل<sup>(٢)</sup>.

#### الاستثناء الثانى:

نصت عليه المادة (١٠٧) مدنى، حين قالت: "إذا كان النائب ومن تعاقد معه يجهلان معاً وقت العقد انقضاء النيابة، فإن أثر العقد الذى يبرمه، حقاً كان أو التزاماً، يضاف إلى الأصل أو خلفائه".

وقد أكد محكمة النقض هذا الاستثناء حين قالت بأن: "المقرر أن الوكالة لا تنتهى بمجرد تحقق سبب انتهائها، بل يجب أن يعلم الوكيل

(١) د/ محمد على عرفه: ص ٣٠٥.

(٢) د/ سمير عبد السيد تناغو: ف ٢٠ ص ٣١.



بسبب الانتهاء، وقد يعمل الوكيل بعد انتهاء الوكالة إذا استمر يعمل وكيلاً بأسم الموكل بعد ان انتهت مهمته التى وكل فيها، أو بعد أن عزله الموكل أو بعد أن انتهت الوكالة بأى سبب آخر من أسباب انتهائها وهذه الحالة هى أكثر حالات الوكالة الظاهرة وقعاً، وبخاصة إذا عمل الوكيل بعد انتهاء مهمته أو بعد عزله، فإنه من السهل فى هذه الفروض أن يتوهم الغير الذى يتعامل مع الوكيل أن الوكالة لا تزال باقية، فقد يبقى سند التوكيل بيد الوكيل بعد انتهاء مهمته فيطمئن الغير إليه، سيما إذا كان النائب ومن تعاقد معه يجهلان انقضاء الوكالة ومن ثم اختص المشرع فى هذه الحالة بنص خاص هو المادة (١٠٧) من القانون المدنى.

وتنص هذه المادة على أنه إذا كان النائب ومن تعاقد معه يجهلان معاً وقت العقد انقضاء النيابة فإن أثر العقد الذى يبرمه حقاً كان أو التزاماً، يضاف إلى الأصيل أو خلفائه ومفاد ذلك وعلى ما جرى عليه قضاء محكمة النقض أن القانون لا يحمى الغير الذى تعامل مع النائب بعد انقضاء النيابة إلا إذا كان النائب والغير كلاهما معاً يجهلان إنقضاء النيابة وقت العقد<sup>(١)</sup>.

ومن الحالات التى تنقضى فيها الوكالة دون أن يعلم الوكيل بذلك، أن يموت الموكل أو أن يقوم بعزل الوكيل، ويجهل الوكيل ذلك فيتعاقد

(١) نقض مدنى فى ١٣/٤/١٩٩٥ - مجموعة المكتب الفنى - الطعن رقم ٣٩٨٩ لسنة

٦٠ ق م ٤٦ القاعدة رقم ١٢٦ ص ٦٣١ وما بعدها.



مع شخص لا يعلم بانقضاء الوكالة، ففي هذه الحالة ينصرف أثر العقد الذي يبرمه الوكيل إلى الموكل إذا كان حياً، أو إلى خلفائه في حالة وفاته<sup>(١)</sup>.

والمقصود بهذا الاستثناء هو حماية المتعاقد الآخر، وحماية الثقة المشروعة في المعاملات<sup>(٢)</sup>.

وقد أخذ البعض على نص المادة (١٠٧) مدني السابق ذكره، اشتراطه لأعمال الحكم الذي نحن بصدده أن يكون كل من النائب ومن تعاقد معه جاهلاً بانتهاء النيابة، وقال أن المقنن قد جانبه التوفيق في صياغة هذا النص، لأنه يكفي هنا أن يكون الشخص الذي تعاقد مع النائب جاهلاً بانتهاء نيابته، ما دام قد وجد لديه من العذر ما يبرر هذا الجهل عنده.

ومن ثم يكون لهذا الشخص أن يتمسك باعتبار العقد حاصلاً بالنيابة عن الأصيل، حتى ولو كان النائب سيئ النية، بأن كان عالماً بانتهاء نيابته، إذ يعتبر هذا الشخص ضحية لمظهر كاذب، انخدع به كما كان من شأن سواه من الناس أن ينخدع به لو كان في مكانه، والمظهر

---

(١) د/ عبد المنعم فرج الصدة: ف ١٢٢ ص ١٦٥، د/ عبد الويلود يحيى: ف ٤٢ ص ٦٢، د/ عبد الفتاح عبد الباقي: ف ٦٤ ص ١٢٨.  
(٢) د/ سمير عبد السيد تناغو: ف ٢٠ ص ٣١، د/ أحمد سلامة: ف ٤٦ ص ٩١.



الخادع يحمى الشخص المخدوع، أو بعبارة أخرى الغلط الشائع يولد الحق<sup>(١)</sup>.

### الاستثناء الثالث:

وهو يقضى بوجوب إنزال الإقرار اللاحق منزلة التصريح السابق، بحيث تتحقق النيابة ومن ثم تنصرف آثار العقد إلى الأصيل إذا أقر العقد الذي أجراه النائب مجاوزاً حدود سلطته<sup>(٢)</sup>.

وعلى ذلك يجوز للموكل أن يقر العقد الذي تجاوز به الوكيل حدود سلطته، إذا كان أهلاً أو أصبح أهلاً لإبرامه، فينصرف أثره في مواجهته، منذ إبرامه، كما لو كان قد تم في حدود تلك السلطة<sup>(٣)</sup>. لأن الإقرار اللاحق يأخذ حكم التوكيل السابق، وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأنه: "لئن كان طلب الوكيل إيقاع البيع على موكله يستلزم وكالة خاصة تبيح له ذلك إعمالاً لنص المادة (٧٠٢) من القانون المدني، إلا أنه تجاوز الوكيل حدود وكالته العامة، وأبرم تصرفاً فإن هذا التصرف يكون موقوفاً على إجازة الموكل، فإن أقره الموكل اعتبر نافذاً في حقه من وقت إبرامه، وإذا كان المطعون ضدهم قد أجازوا تصرف المحامي الذي كان يباشر عنهم إجراءات التنفيذ العقاري، وطلب إيقاع البيع عليهم رغم أن وكالته كانت قاصرة على مباشرة الأعمال القضائية، فإن إجازتهم اللاحقة

(١) د/ عبد الفتاح عبد الباقي: ف ٦٤ ص ١٢٨.

(٢) د/ جلال على العدوي: ف ٤٥٤ ص ٢٢١.

(٣) د/ محمود جمال الدين زكي: ف ٥٨ ص ١٠٢.



لهذا التصرف تعتبر في حكم الوكالة السابقة ويضحي التصرف صحيحاً وناظراً في حقهم، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون وتفسيره يكون غير صحيح<sup>(١)</sup>.

وعلى ذلك: فإذا كان العقد الذي أبرمه الوكيل متجاوزاً فيه حدود وكالة، غير ملزم للموكل، إلا أن التزامه به يكون موقوفاً على إقراره له، فإن أقره نفذ في حقه وأنتج كافة آثاره ليس فقط من وقت صدور الإقرار ولكن منذ الوقت الذي أبرم فيه هذا العقد، وهذا هو ما يسمى بمبدأ الأثر الرجعي للإقرار<sup>(٢)</sup>.

بيد أن الأثر الرجعي للإقرار يقتصر في الحقيقة على العلاقة بين طرفي العقد، وهما الموكل المقر والمتعاقد الآخر الذي تعاقد مع الوكيل، ومن ثم لا يمتد هذا الأثر إلى الغير الذي يكون قد تلقى من الموكل قبل الإقرار حقاً يؤثر فيه الأثر الرجعي للإقرار، فمثلاً إذا باع الوكيل منقولاً يملكه الموكل متجاوزاً فيه حدود وكالة، ثم قام الموكل بإقرار هذا البيع فإن المشتري -وفقاً للأثر الرجعي للإقرار- يكون له ثمر المبيع ونمائه من وقت إبرام عقد البيع كما يكون عليه تكاليفه من هذا الوقت أيضاً، ولكن إذا كان الموكل قد سبق وقام ببيع هذا المنقول إلى شخص آخر قبلي إقراره للبيع الذي أجراه الوكيل، فإن الأثر الرجعي للإقرار لا يؤثر في

(١) نقض مدني في ١٩٧٥/١/٢٩ - مجموعة المكتب الفني - الطعن رقم ٤٨٥ لسنة

٤٠ ق س ٢٦، القاعدة رقم ٦٣ - ٢٩٣.

(٢) د/ محمد علي عمران: ص ٤٥.



حقوق المشتري الذي باع له الموكل قبل الإقرار، وإذا كان المبيع عقراً، فإن التفاضل بين المشتري من الموكل والمشتري من الوكيل، يكون بالأسبقية في التسجيل، تسجيل العقد الصادر من الموكل نفسه أو تسجيل الإقرار<sup>(١)</sup>.

والإقرار اللاحق تقوم الحاجة إليه إذا لم تسعفنا فكرة الفضالة أو الوكالة الظاهرة لإلزام الموكل بآثار التصرف الذي قام به الوكيل متجاوزاً فيه حدود وكالته. وهذا الإقرار يعتبر عملاً قانونياً بإرادة واحدة لا يحتاج إلى قبول الغير له، وهو قد يكون صريحاً أو ضمناً يستخلص من تنفيذ الموكل للتصرف الذي أبرمه الوكيل بعد علمه بتجاوز الوكيل للحدود المرسومة للوكالة<sup>(٢)</sup>، إذ أنه يشترط في إقرار الموكل أن يكون عالماً بأن التصرف الذي أجراه الوكيل خارج حدود الوكالة.

وبهذا قضت محكمة النقض فقالت: "يشترط في إقرار الموكل لما يباشره الوكيل خارجاً عن حدود توكيله أن يكون المقر عالماً بأن التصرف الذي يقره خارج حدود الوكالة وأنه قد أقره قاصداً إضافة أثره إلى نفسه"<sup>(٣)</sup>.

(١) د/ مصطفى محمد الجمال: ف ٢٤٤ ص ٢٨٩.

(٢) د/ محمد إبراهيم نسوقي: ف ٤٢ ص ٦٦.

(٣) نقض مدني في ١٩٦٩/٥/١٥ - مجموعة المكتب الفني - الطعن رقم ٢٥٨ لسنة

٣٥ ق س ٢٠، القاعدة رقم ١٢٤ ص ٧٨٤ وما بعدها.



### المطلب الثالث

#### الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون المدني في أثر

#### التزام الوكيل حدود سلطته

بإمعان النظر في أثر التزام الوكيل حدود سلطته في الفقه الإسلامي والقانون المدني، يظهر أن الوكيل إذا التزم حدود سلطته فباشروا التصرف مع الغير وفقاً للتعليمات التي أصدرها له موكله، كما أنه باشر التصرف باسم الموكل، فإن آثار هذا التصرف ترجع إلى الموكل، وفي هذا يتفق القانون المدني مع الفقه الإسلامي.

أما إذا تعاقد الوكيل باسمه الشخصي، فإن الوضع يتغير في القانون المدني، إذ يعتبر هو المتعاقد وتتصرف آثار العقد إليه، ويكون على الوكيل أن يعود فينقلها إلى الموكل بعملية قانونية جديدة تنفيذاً لعقد الوكالة، ويقوم الموكل بعد ذلك بتعويض الوكيل عما أنفق في سبيل إبرام هذا العقد، وفي هذا يختلف القانون المدني عن الفقه الإسلامي، حيث أن آثار العقد في الفقه الإسلامي وهي ما أطلق عليها "حكم العقد" تثبت للموكل ابتداء باتفاق الفقهاء، سواء أبرم الوكيل العقد باسمه أم باسم الموكل، لأن الوكيل في الحالتين يعمل لموكله وبأمره فهو يستمد ولايته منه.

أما حقوق العقد في الفقه الإسلامي والذي يراد بها ما يستتبعه العقد من التزامات ومطالبات تؤكد حكمه وتقرره وتكملها، فهذه أحياناً



تثبت للموكل وأحياناً تثبت للوكيل بحسب نوع التصرف الذي يمارسه الوكيل، فإذا كان التصرف من أنواع التصرفات التي يجب أن يضيفها الوكيل إلى الموكل ولا يجوز له إضافتها إلى نفسه كالزواج والطلاق والخلع، ففي مثل هذه التصرفات إذا أضافها الوكيل إلى نفسه، فإن العقد يقع له لا للموكل.

أما إذا كان التصرف من أنواع التصرفات التي لا يلزم أن يضيفها إلى الموكل، وإنما يصح إضافتها له أو لنفسه كالمعاوضات المالية من بيع وشراء وإجارة، فإذا أضافها الوكيل إلى الموكل، فإن حقوق العقد ترجع إليه الموكل، أما إذا أضافها الوكيل إلى نفسه، فإن حقوق العقد ترجع إلى الحنفية والمالكية والشافعية في الأصح، خلافاً للحنابلة والشافعية في مقابل الأصح، حيث يرون أن حقوق العقد في هذه الحالة ترجع إلى الموكل لا إلى الوكيل.

يظهر من ذلك أن الفقه الإسلامي أوسع دائرة من القانون المدني في معالجته لحكم العقد "الأثر الذي يترتب على العقد" وحقوقه، حيث يرجع الفقه الإسلامي أثر العقد الذي يبرمه الوكيل إلى الموكل في حالات لا يتم فيها ذلك في القانون المدني، كما أن الفقه الإسلامي ينفرد بتفصيل حالات رجوع حقوق العقد على التفصيل السابق ذكره.





## الخاتمة

بعد هذه الدراسة في موضوع هذا البحث، يسرني أن أسجل للقارئ الكريم أهم نتائج البحث وخلاصته في النقاط التالية:

أولاً: أن الوكالة العامة في القانون المدني هي التي ترد في ألفاظ عامة دون أن يحدد لها عمل قانوني معين، ويقترب القانون المدني في هذا التعريف من الفقه الإسلامي الذي عرفها بأنها إطلاق التصرف في كل شيء، فلا يسمى فيها شيء دون شيء.

وقد اختلف الفقهاء المسلمون في بيان حدود سلطة الوكيل العام ما بين مضيق وموسع ومانع، فأحالتها الأحناف إلى العبارة التي وردت في سند التوكيل، وخول المالكية للوكيل العام سلطات واسعة تشمل جميع الأشياء عدا أمور أربعة وهي طلاق زوجة الموكل وإنكاح بكره وبيع دار سكناء وبيع عبده القائم بأموره، فلا تدخل هذه الأمور الأربعة في سلطات الوكيل العام، ومنع الشافعية والحنابلة والشيعة الزيدية الوكالة العامة لما فيها من عظيم الغرر.

أما القانون المدني فلم يمنع الوكالة العامة كما ذهب الشافعية والحنابلة والشيعة الزيدية، كذلك لم يطلقها لتشمل جميع الأشياء كما فعل المالكية، بل قصر حدود سلطة الوكيل العام على أعمال الإدارة فقط كالإيجار والحفظ والصيانة واستيفاء الحقوق ووفاء الديون، ويقترب القانون المدني في هذا الخصوص من المذهب الحنفي الذي قصر سلطة



الوكيل العام على الحفظ فقط إذا كانت عبارة التوكيل جاءت على نحو أنت وكيلى فى كل شئ أو أنت وكيلى فى كل قليل وكثير، أما إذا كانت عبارة التوكيل جاءت على نحو أنت وكيلى فى كل شئ جائز أمرك، فإن حدود سلطة الوكيل العام فى المذهب الحنفى تتسع لتشمل بجوار الحفظ جميع التصرفات المالية من بيع وشراء وهبة وصدقه، وفى هذا يختلف القانون المدنى مع المذهب الحنفى، حيث لا يجوز للوكيل العام فى القانون المدنى أن يقوم بأى عمل من أعمال التصرف تبرعاً كان أو معاوضة، ويستثنى من ذلك التصرف الذى تقتضيه أعمال الإدارة فيجوز للوكيل العام أن يقوم به.

ثانياً: إن أعمال التصرف فى القانون المدنى تحتاج إلى وكالة خاصة نظراً لخطورتها، فلا بد من وكالة خاصة لكل عمل من أعمال التصرف، ويختلف القانون المدنى فى هذا الخصوص مع الفقه الإسلامى، حيث أن من أجاز الوكالة العامة فى الفقه الإسلامى، جعل أعمال التصرف من الأشياء التى تدخل تحت الوكالة العامة، مع مراعاة العبارة التى جاءت بها الوكالة عند الحنفية، ومراعاة الاستثناءات التى أوردها المالكية على الوكالة العامة.

وقد عالج الفقه الإسلامى أحكام الوكالة الخاصة بدقة شديدة تجعلنا فى منأى عن النزاع والشقاق الذى يمكن أن يحدث من الخلاف حول المحل الذى ورد عليه تصرف الوكيل، حيث لا يفرق الفقه الإسلامى بين المعاوضات والتبرعات، إذ لابد فى الوكالة الخاصة من تحديد المحل فى الجميع، بخلاف القانون المدنى الذى يفرق بين ما إذا كان التصرف من



المعاوضات أم من التبرعات، فإذا كان التصرف من المعاوضات فلا يحتاج إلى تحديد المحل الذي يقع عليه التصرف، أما إذا كان التصرف من التبرعات فلا بد فيه من تحديد المحل الذي يقع عليه التصرف، وسبب ذلك أن التبرعات تعتبر أشد خطورة من المعاوضات، ومن ثم يجب أن يكون التوكيل فيها محدداً تحديداً أدق من التحديد في المعاوضات.

ويتفق القانون المدني مع الفقه الإسلامي في أن الوكيل الخاص يجب عليه أن يراعى تقييد الموكل ويتبع ما أمره به، فيتقيد بما قيده به الموكل سواء بالنسبة للشخص المتعاقد معه، أو لزمن إبرام العقد أو مكانه، أو مقدار الثمن وجنسه وزمانه، لأن الوكيل يتصرف بولاية مستفادة من قبل الموكل فيلزمه من التصرف قدر ما ولاه.

ثالثاً: لا يجوز للوكيل أن يتصرف لنفسه عند بعض الفقهاء المسلمين، وبهذا القول أخذت بعض القوانين الوضعية كالقانون الإنجليزي والقانون الألماني والمشروع الفرنسي الإيطالي والقانون المدني المصري الحالي والعلّة في منع الوكيل من التصرف لنفسه هي حماية الأصل من تعارض المصالح، مصلحة الأصل ومصلحة النائب أو مصلحة الأصل ومصلحة شخص آخر ينوب عنه نفس النائب.

وأباح بعض القوانين الوضعية الأخرى تعاقده الشخص مع نفسه، ومن هذه القوانين القانون السويسري والقانون الفرنسي والتقنين المدني المصري السابق خاصة إذا كان العقد قليل الأهمية كالإيجار والوديعة



والعارية، وكان الشخص يتعاقد أصيلاً عن نفسه ونائباً عن غيره، أما إذا كان الشخص يتعاقد نائباً عن الطرفين، فيباح له التعاقد فى جميع العقود عدا العقود التى يوجد فيها تناقض بين مصلحتى الطرفين كالصلح، فيمتنع عليه التعاقد فى مثل هذه الحالة.

رابعاً: إذا تعدد الوكلاء وكان الموكل قد صرح فى عقد الوكالة بإمكان انفراد كل واحد من الوكلاء بالتصرف، فيكون لكل وكيل السلطة فى إبرام التصرف منفرداً.

أما إذا كان الموكل قد صرح بوجوب اجتماع جميع الوكلاء فى التصرف، فلا يكون لأى واحد من الوكلاء السلطة فى إبرام التصرف منفرداً، لأن الموكل لم يأذن بإمكان انفراد أى واحد من الوكلاء بالتصرف، وفى هذا يتفق القانون المدنى مع الفقه الإسلامى.

ويمكن التعرف على حدود سلطة الوكيل عند تعدد الوكلاء، من خلال ظروف التعاقد إذا لم يكن الموكل قد صرح فى عقد الوكالة بإمكان انفراد أو اجتماع الوكلاء فى التصرف، ومن قبيل ذلك أن ينبىء الموكل عنه أكثر من شخص فى عقد واحد، حيث يستتبع من ذلك أن الموكل قصد اجماع جميع الوكلاء على التصرف، ومن ثم لا يكون لأى واحد من الوكلاء السلطة فى إبرام التصرف منفرداً إذا كان التصرف الموكل فيه يحتاج إلى رأى كالبيع، ومع ذلك فالراجح فى القانون المدنى أنه إذا انفراد أحد الوكلاء المتعديدين بالتصرف فى عمل يستوجب اجتماعهم لصحة التصرف، ثم وافق باقى الوكلاء على التصرف فيما بعد صح



هذا التصرف ونفذ فى مواجهة الموكل من تاريخ موافقة باقى الوكلاء.

ويتفق هذا الرأى الراجح فى القانون المدنى مع الفقه الإسلامى الذى يجعل التصرف فى هذه الحالة موقوفاً على إجازة الوكيل الآخر إن تصرف بحضرته، أما إذا كان الوكيل الآخر غائباً وأجازه لم يجز عند أبى حنيفة خلافاً لأبى يوسف.

أما إذا ورد توكيل الوكلاء فى عقود متفرقة، فيستنبط من ذلك أن الموكل قصد جواز انفراد أحد الوكلاء بالتصرف، ومن ثم يجوز لأحد الوكلاء الانفراد بالتصرف، لأن الموكل رضى برأى كل واحد منهم على الانفراد وقت توكيله، ويتفق القانون المدنى فى هذا الخصوص مع الفقه الإسلامى.

خامساً: يكون للوكيل السلطة فى توكيل غيره إذا أذن له الموكل بذلك أو كانت الوكالة مطلقة أو عامة عند الفقهاء المسلمين، وفى القانون المدنى يكون للوكيل السلطة فى توكيل غيره سواء أذن له الموكل بذلك أم لم يأذن له، وكل ما هنالك أن المسئولية التى على كاهل الوكيل يضيق نطاقها فى حالة الإذن من الموكل ويتسع نطاقها فى حالة عدم الإذن.

ويحرم على الوكيل توكيل غيره فى القانون المدنى إذا كان هناك تصريح وارد فى سند التوكيل يقضى بمنع الوكيل من إنابة غيره.



وتعتبر العلاقة بين الوكيل ونائبه في القانون المدني من قبل علاقة الموكل بالوكيل، ويتفق القانون المدني في هذا الخصوص مع إحدى حالتين للشافعية، إذ يعتبر الوكيل الثاني وكيلًا للوكيل الأول في الأصح عند الشافعية إذا قال الموكل للوكيل وكل عن نفسك.

وإذا كانت إنابة الوكيل لغيره بمقتضى إذن من الموكل بالإنابة فإن نائب الوكيل يعتبر في هذه الحالة بمثابة الوكيل المعين من قبل الموكل في القانون المدني، ومن ثم تصبح له سلطة النيابة عن الموكل، وتتصرف مباشرة آثار العقود التي يبرمها إلى شخص الموكل وفي هذا يتفق القانون المدني مع ما ذهب إليه الحنفية والحنابلة وأيضاً الشافعية في حالة ما إذا قال الموكل لوكيله: وكل عني.

سادساً: إذا التزم الوكيل حدود سلطته فباشر التصرف مع الغير وفقاً للتعليمات التي أصدرها له موكله، كما أنه أجرى التصرف باسم الموكل فإن آثار هذا التصرف ترجع إلى الموكل، وفي هذا يتفق للقانون المدني مع الفقه الإسلامي.

أما إذا قام الوكيل بمباشرة التصرف باسمه هو، فإن آثار العقد تنصرف إليه في القانون المدني لأنه هو المتعاقد، ويكون على الوكيل أن يعود فينقلها إلى الموكل بعملية قانونية جديدة تنفيذاً لعقد الوكالة.

وفي هذا يختلف القانون المدني عن الفقه الإسلامي، إذ أن آثار العقد في الفقه الإسلامي وهو ما أطلق عليها "حكم العقد" تثبت للموكل



ابتداءً سواء أبرم الوكيل العقد باسمه أم باسم الموكل، لأن الوكيل في الحالتين يعمل لموكله وبأمره فهو يستمد ولايته منه.

أما حقوق العقد في الفقه الإسلامي والذي يراد بها ما يستتبعه العقد من التزامات ومطالبات تؤكد حكمه وتقرره وتكملة، فهذه أحياناً تثبت للموكل وأحياناً تثبت للوكيل بحسب نوع التصرف الذي يمارسه الوكيل.



## مراجع البحث<sup>(١)</sup>

### أولاً: القرآن الكريم وعلومه:

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- أيسر التفاسير: لكلام العلي الكبير لأبي بكر جابر الجزائري:  
الطبعة الأولى الجديدة ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م -  
الناشر مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة -  
السعودية.
- ٣- تفسير القرآن: العظيم للإمام الحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير  
القرشي الدمشقي: الطبعة الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م،  
المكتبة العصرية صيدا - بيروت.
- ٤- التفسير الكبير: للإمام الفخر الرازي: الطبعة الثانية الناشر - دار  
الكتب العلمية - طهران.
- ٥- التفسير الواضح: للدكتور محمد محمود حجازي: ج ٣ الطبعة  
الخامسة ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م، مطبعة الحضارة  
العربية الفجالة ج ١٠ الطبعة الرابعة

---

(١) المراجع الشرعية: مرتبة ترتيباً أبجدياً حسب أول حرف من اسم المراجع.  
والمراجع القانونية: مرتبة ترتيباً أبجدياً حسب أول حرف من اسم المراجع.





١٣٨٥هـ / ١٩٦٦م، مطبعة الاسـ تقال

الكبرى.

٦- روح المعاني: في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للعلامة أبي

الفضل شهاب الدين السيد محمود للكلوسي البغدادي:

إدارة الطباعة المنيرية - دار إحياء التراث العربي

بيروت - لبنان.

### ثانياً: الحديث وعلومه:

١- الجامع الصحيح: وهو سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى بن

سورة: ط دار إحياء التراث العربي.

٢- الجامع الصحيح: "صحيح مسلم" للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج

القشيري النيسابوري: الطبعة الأولى

١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م - الناشر دار الفلاح مصر -

الفيوم وهي طبعة موافقة لأرقام صفحات طبعة

استانبول.

٣- سنن أبي داود: للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث

السجستاني: الطبعة الأولى ١٣٩١هـ / ١٩٧١م، دار

الحديث - حمص - سورية.



٤- سنن الدارقطني: للإمام الكبير علي بن عمر الدارقطني: ط  
١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م - دار المحاسن للطباعة -

القاهرة.

٥- سنن النسائي: بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام  
السندی: ط ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م - دار الحديث -

القاهرة.

٦- صحيح البخاري: للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل  
البخاري الجعفي: ط شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم  
للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان.

٧- نيل الأوطار: من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار للشيخ  
الإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني: ط دار  
الكتب العلمية بيروت - لبنان.

٨- نصب الرأية: تخريج أحاديث الهداية للعلامة جمال الدين أبي محمد  
عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي - الطبعة الأولى  
١٤١٦هـ - ١٩٩٦م - دار الكتب العلمية بيروت -  
لبنان.

### ثالثاً: الفقه الحنفي:

١- البحر الرائق: شرح كنز الدقائق للشيخ زين الدين بن إبراهيم بن  
محمد المعروف بابن نجيم - الناشر إيج - ايم - سعيد  
كمبني باكستان كراتشي.



٢- بدائع الصنائع: فى ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين أبى بكر بن مسعود الكاسانى - ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٣- تبیین الحقائق: شرح كنز الدقائق للعلامة فخر الدين عثمان بن على الزيلعى - الطبعة الثانية - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت لبنان.

٤- رد المختار: على الدر المختار (حاشية ابن عابدين) للعلامة محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقى - الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م. دار إحياء التراث العربى للطباعة والنشر بيروت - لبنان.

٥- شرح العناية على الهداية: للإمام أكمل الدين محمد بن محمود البابرتى - مطبوع مع تكملة فتح القدير - الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي بمصر.

٦- اللباب فى شرح الكتاب: للشيخ عبد الغنى الفنى الدمشقى ط ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م - دار إحياء التراث العربى بيروت - لبنان.



٧- المبسوط: لشمس الأئمة أبي بكر محمد بن أبي سهل السرخسي  
الطبعة الثالثة دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت -  
لبنان.

٨- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر: للفقهاء المحقق عبد الله بن  
الشيخ محمد بن سليمان المروف بداماد أفندي - ط  
دار إحياء التراث العربي للنشر والتوزيع.

٩- مجلة الأحكام العدلية: قامت بها لجنة علمية من هيئة كبار علماء  
الفقه الإسلامي مع كتاب شرح المجلة لسليم رستم باز  
اللبناني الطبعة الثالثة - دار الكتب العلمية بيروت -  
لبنان.

١٠- مرشد الحيوان إلى معرفة أحوال الإنسان: للعلامة محمد قنبري  
باشا: ط لجنة إحياء الكتاب الإسلامي بدمشق.

١١- منحة الخالق لابن عابدين: مطبوع بهامش البحر الرائق المذكور  
سابقاً.

١٢- نتائج الأفكار "تكملة فتح القدير": لشمس الدين أحمد بن قنبر  
المعروف بقاضي زاده أفندي - الطبعة الأولى  
١٣٨٩هـ/١٩٧٠م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي  
بمصر.



١٣- الهداية شرح بداية المبتدى: للإمام برهان الدين أبي الحسن على بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني - الطبعة الأخيرة ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٥م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر.

#### رابعاً: الفقه المالكي:

١- بداية المجتهد ونهاية المقتصد: للإمام أبي الوليد محمد بن أحمد ابن رشد القرطبي: الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م، دار الجيل بيروت - مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة.

٢- بلغة السالك لأقرب المسالك: إلى مذهب الإمام مالك الشيخ أحمد بن محمد الصاوي المالكي - الطبعة الأخيرة ١٣٧٢هـ ١٩٥٢م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر.

٣- التاج والإكليل: لمختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري الشهير بالموافق - مطبوع بهامش مواهب الجليل - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.



٤- جواهر الإكليل: شرح مختصر الشيخ خليل للشيخ صالح عبد السميع

الآبي الأزهرى - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م

دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.

٥- حاشية الدسوقي: للشيخ محمد بن عرفه الدسوقي - مطبوعة على

الشرح الكبير وتقريرات الشيخ عيش - المكتبة

التجارية الكبرى توزيع دار الفكر - بيروت.

٦- الشرح الصغير: للإمام العلامة سيدى أحمد الدردير ط ١٩٧٢م،

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.

٧- الشرح الكبير: لأبى البركات سيدى أحمد الدردير - مطبوع بهامش

حاشية الدسوقي - المكتبة التجارية الكبرى توزيع

دار الفكر - بيروت.

٨- قوانين الأحكام الشرعية: لمحمد بن أحمد بن جزى الغرناطى

الطبعة الأولى - شركة الطباعة الفنية - القاهرة.

٩- المدونة الكبرى: للإمام مالك بن أنس الأصبحى ط ١٣٩٨هـ -

١٩٧٨م، دار الفكر - بيروت.

١٠- مواهب الجليل شرح مختصر خليل: لأبى عبد الله محمد بن محمد

بن عبد الرحمن المغربى المعروف بالحطاب -



الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م - دار الكتب  
العلمية بيروت - لبنان.

### خامساً: الفقه الشافعي:

١- تكملة المجموع شرح المذهب: لمحمد نجيب المطيعي: ط ١٤٢٣ هـ -  
٢٠٠٣ م، دار عالم الكتب - الرياض.

٢- حاشية العلامة: الفاضل الشيخ إبراهيم البيجوري - ط دار الفكر.

٣- حاشيتا قليوبي وعميرة: على شرح المحلى على منهاج الطالبين:  
ط ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م، دار الفكر بيروت - لبنان.

٤- روضة الطالبين: للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي:  
الطبعة الثالثة ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م - المكتب  
الإسلامي.

٥- السراج الوهاج: للعلامة محمد الزهري الغمراوي: الناشر دار  
المعرفى للطباعة والنشر بيروت - لبنان.

٦- شرح جلال الدين محمد بن أحمد المحلى على منهاج الطالبين:  
للنوى - مطبوع بحاشيتي قليوبي وعميرة - ط  
١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م - دار الفكر بيروت - لبنان.



٧- شرح العلامة: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن قاسم الغزى -  
مطبوع بهامش حاشية الشيخ إبراهيم البيجورى - ط  
دار الفكر.

٨- مغنى المحتاج: للإمام الشيخ محمد الخطيب الشربيني - ط  
١٤١٥هـ/١٩٩٥م - دار الفكر بيروت - لبنان.

٩- منهاج الطالبين: للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي - مطبوع  
مع السراج الوهاج، ومطبوع أيضاً مع حاشيتي  
قليوبي وعميرة، ومطبوع كذلك مع مغنى المحتاج،  
نفس الطبقات السابق ذكرها.

١٠- المذهب: للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز  
آبادى الشيرازى - مطبعة عيسى البابى الحلبي  
بمصر.

١١- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: لشمس الدين محمد بن أبى  
العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملى  
الشهير بالشافعى الصغير - الطبعة الأخيرة  
١٣٨٦هـ/١٩٦٧م، مطبعة مصطفى البابى الحلبي  
بمصر.





## سادساً: الفقه الحنبلي:

١- الإفتاح لطالب الانتفاع: لشرف الدين موسى بن أحمد بن موسى بن

سالم أبو النجا الحجاوي المقدسي - الطبعة الثانية

١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ط وزارة الشؤون الإسلامية

والأوقاف بالسعودية.

٢- الإنصاف: للشيخ علاء الدين بن علي بن سليمان المرداوي - مطبوع

مع المقنع والشرح الكبير - الطبعة الأولى

١٤١٥هـ/١٩٩٥م، هجر للطباعة والنشر - القاهرة.

٣- حاشية الروض المربع: لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي

النجدى - مطبوع بهامش الروض المربع - الطبعة الثامنة

١٤١٩هـ.

٤- الروض المربع شرح زاد المستقنع: لمنصور بن يونس البهوتي

الطبعة الثامنة ١٤١٩هـ.

٤- زاد المستقنع مع الروض المربع: للعلامة شرف الدين أبي النجا

الحجاوي - الطبعة الثامنة ١٤١٩هـ.

٦- الشرح الكبير: لشمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر

محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي - مطبوع مع

الإنصاف والمقنع - الطبعة الأولى

١٤١٥هـ/١٩٩٥م، هجر للطباعة والنشر - القاهرة.



٧- الفروع: للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن مقلح المقدسي  
الحنبلي - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م - دار  
الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٨- الكافي: في فقه الإمام أحمد لموفق الدين أبي محمد بن أحمد بن محمد  
عبد الله بن قدامة المقدسي - الطبعة الأولى  
١٤١٧هـ/١٩٩٧م هجر للطباعة والنشر.

٩- كشف القناع: للشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي - الطبعة  
الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، عالم الكتب بيروت  
لبنان.

١٠- المبدع شرح المقنع: لأبي إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد  
ابن عبد الله بن محمد بن مفلح - ط المكتب  
الإسلامي.

١١- المقنع: للشيخ الإمام موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن  
قدامة - الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ/١٩٨٩، هجر  
للطباعة والنشر - القاهرة.

١٢- المقنع: لشيخ الإسلام أبي موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي  
مطبوع مع الإنصاف والشرح الكبير - الطبعة  
الأولى ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، هجر للطباعة والنشر  
القاهرة.



١٣- منار السبيل: للشيخ إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

### سابعاً: الفقه الزيدي:

١- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار: للإمام أحمد بن يحيى بن المرتضى - الطبعة الثانية ١٣٩٤هـ/١٩٧٥م مؤسسة الرسالة - بيروت.

### ثامناً: الفقه الإمامي:

١- شرائع الإسلام في الفقه الإسلامي الجعفري: لأبي القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن بن أبي زكريا بن سعيد الهذلي - ط ١٩٧٨م - مطابع دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر بيروت - لبنان.

### تاسعاً: أصول الفقه:

١- الإحكام في أصول الأحكام: لسيف الدين أبي الحسن علي بن محمد الآمدي: الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، الناشر مكتبة نزار مصطفى الباز.



٢- أصول الفقه: لشمس الدين محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، نشر وتوزيع مكتبة العبيكل - الرياض.

٣- كشف الأسرار شرح المصنف على المنار: للإمام أبي البركات عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفي - ط دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.

### عاشراً: المعاجم وكتب اللغة:

١- القاموس المحيط: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي الشيرازي - ط ١٣٩٨هـ/١٩٨٧م، دار الفكر بيروت.

٢- لسان العرب: للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري المعروف بابن منظور - ط دار الحديث القاهرة.

٣- مختار الصحاح: للإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي الطبعة الأولى ١٤١٤هـ/١٩٩٤م - مطبعة الحلبي بالقاهرة.

### حادى عشر: المراجع الحديثة في الفقه الإسلامي:

١- أحكام المعاملات الشرعية: للشيخ علي الخفيف: الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، دار الفكر العربي.



٢- عقد الوكالة في الشريعة الإسلامية: للدكتور أحمد طه ريان - رسالة  
دكتوراه مقدمة لكلية الشريعة والقانون بالقاهرة.

٣- الفقه الإسلامي وأدلته: للدكتور وهبه الزحيلي - الطبعة الثالثة  
١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، دار الفكر - دمشق.

٤- الفقه على المذاهب الأربعة: لعبد الرحمن بن محمد عوض  
الجزيري - طبعة جديدة مصححة - دار ابن الهيثم  
القاهرة.

٥- المعاملات الشرعية المالية: للشيخ أحمد إبراهيم ط  
١٣٥٥هـ/١٩٣٦م، دار الأنصار - القاهرة.

٥- المدخل الفقهي العام: للدكتور مصطفى أحمد الزرقاء - الطبعة  
التاسعة ١٩٦٧هـ/١٩٦٨م، مطابع الف ياء -  
الأديب دمشق.

٧- الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية: للدكتور أحمد فراج  
حسين: ط ١٩٨٧م - الدار الجامعية.

### ثاني عشر: المراجع القانونية:

١- د/ أحمد سلامة: مذكرات في نظرية الالتزام "الكتاب الأول" مصادر  
الالتزام - مكتبة عين شمس بالقاهرة.



٢- د/أحمد هندى: الوكالة بالخصومة - ط ١٩٩٣م - دار المحمود للطباعة - الناشر دار النهضة العربية.

٣- المستشار/ أنور العمروسى: التعليق على نصوص القانون المدنى المعدل - بمذاهب الفقه وأحكام القضاء الحديثة فى مصر والأقطار العربية - ط ١٩٨٣م، دار المطبوعات الجامعية - الإسكندرية.

٤- د/ جلال على العدوى: أصول الالتزامات "مصادر الالتزام" ط ١٩٩٧م، الناشر منشأة المعارف بالإسكندرية.

٥- د/ جميل الشرقاوى: النظرية العامة للالتزامات - الكتاب الأول "مصادر الالتزام" - الطبعة الأولى ١٩٨٦م، الناشر دار النهضة العربية - القاهرة.

٦- د/ جمال مرسى بدر: النيابة فى التصرفات القانونية طبيعتها وأحكامها - الطبعة الثانية ١٩٦٨م، الناشر دار النهضة العربية - القاهرة.

٧- د/ سمير عبد السيد تناغو: نظرية الالتزام - الناشر منشأة المعارف بالإسكندرية.

٨- د/ عبد الرزاق أحمد السنهورى: الوسيط فى شرح القانون المدنى ج ١ "مصادر الالتزام" وج ٧ "العقود الواردة على العمل - المقاوله والوكالة والوديعة والحراسة" - ط



١٩٩٨م، الطبعة الثالثة الجديدة - منشورات الحلبي

الحقوقية بيروت - لبنان.

٩- د/ عبد الفتاح عبد الباقي: دروس فى مصادر الالتزام "نظرية العقد"  
مطبعة نهضة مصر بالقاهرة.

١٠- د/ عبد المنعم فرج الصدة: مصادر الالتزام ط ١٩٩٢م - مطبعة  
جامعة القاهرة - الناشر دار النهضة العربية.

١١- د/ عبد الودود يحيى: الموجز فى النظرية العامة للالتزامات القسم  
الأول "مصادر الالتزام" - ط ١٩٩٠م - دار النهضة  
العربية - القاهرة.

١٢- د/ محمد إبراهيم دسوقي: نظرية الالتزام ط ١٩٩٢م.

١٣- د/ محمد شريف أحمد: مصادر الالتزام فى القانون المدنى "دراسة  
مقارنة بالفقه الإسلامى" - ط ١٩٩٩م.

١٤- د/ محمد على عرفه: شرح القانون المدنى الجديد فى التأمين،  
الوكالة، الصلح، الوديعة، الحراسة - ط ١٩٤٩م  
/١٣٦٨هـ - مطبعة جامعة فؤاد الأول - القاهرة.

١٥- د/ محمد على عمران: المدخل لدراسة القانون "مصادر الالتزام  
وأحكامه وإثباته" - ط ١٩٨٧م.

١٦- د/ محمد كامل مرسى: شرح القانون المدنى الجديد "العقود المسماة  
"الكفالة، السمسرة، السلح، التحكيم، الوديعة، الحراسة  
ط ١٣٦٨هـ/١٩٤٩م - المطبعة العالمية بالقاهرة.



١٧- د/ محمد لبيب شنب: دروس فى نظرية الالتزام "مصادر الالتزام" ط ١٩٨٩م.

١٨- د/ محمود جمال الدين زكى: الوجيز فى نظرية الالتزام فى القانون المدنى المصرى "مصادر الالتزام" - الطبعة الثانية ١٩٧٦م - مطبعة جامعة القاهرة.

١٩- د/ محمود سلام زنائى: "مصادر الالتزام" - ط ١٩٨٦م.

٢٠- د/ مصطفى عبد الحميد عدوى: الوجيز فى عقد الوكالة فى القانونين المصرى والأمريكى - ط ١٩٩٧م.

٢١- د/ مصطفى عبد المقصود سليم: الوكالة فى إبرام العقد الإدارى ط ١٩٩٥م - الناشر دار النهضة العربية.

٢٢- د/ مصطفى محمد الجمال: النظرية العامة للالتزامات "مصادر الالتزام" - ط ١٩٨٥م.

### ثالث عشر: المجموعات القانونية:

١- مجموعة الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد المدنية التى يصدرها المكتب الفنى لمحكمة النقض.

٢- مجموعة الأعمال التحضيرية - مطابع مذكور بالقاهرة.

٣- مجموعة عمر - محمود أحمد عمر - الطبعة الأولى ١٣٢٦هـ / ١٩٣٧م، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة.